

جامعة الأزهر ــ غــزة
عمـادة الدراسـات العليـا
كـلية الآداب والعلـوم الإنسانيـة
مـاجستير دراسـات الشرق الأوسـط

السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني

(2011 - 2015)

Saudi Arabia Policy toward Yemen in the Light of the Transformations of the Yemeni Popular Mobility

(2011-2015)

إعداد الباحث

سفيان أحمد محمود الشنباري

إشراف :

الدكتور/ زهير إبراهيم المصري	**الدكتور/ خالد رجب شعبان**
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد	أستاذ العلوم السياسية المساعد
جامعة الأزهر – غزة	مركز التخطيط الفلسطيني

قدم هذا الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر – غزة

1437هـ - 2016 م

جامعـــــة الأزهــــر – غـــزة
عمـــادة الدراســـات العليـــا
كليـــة الآداب والعلـــوم الإنـــسانية
ماجـــستير دراســـات الـــشرق الأوســـط



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ة: **سفيان أحمد محمود الشنباري**، المقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط وعنوانها:

السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني 2011 ـ 2015

وتمت المناقشة العلنية يوم الأربعاء بتاريخ 2016/01/20م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ة: **سفيان أحمد محمود الشنباري**، درجة الماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية تخصص دراسات الشرق الأوسط.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

د. زهير ابراهيم المصري	(مشرفاً ورئيساً)	....	التاريخ: 28/ 2 /16 20م
د. خالد رجب شعبان	(مشرفاً)	....	التاريخ: 28/ 2 /16 20م
أ. د. أسامة محمد أبو نحل	(مناقشاً داخلياً)	....	التاريخ: 14/ 2 /16 20م
د. صلاح مصلح أبو ختلة	(مناقشاً خارجياً)	....	التاريخ: 25/ 2 / 20م

إقــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني

(2015 - 2011)

Saudi Arabia Policy toward Yemen in the Light of the Transformations of the Yemeni Popular Mobility

(2011-2015)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

وأنــــي أتحمــــل المســــئولية القانونيــــة الأكاديميــــة كاملــــة حــــال ثبــــوت ما يخالف ذلك.

اســـم الطـــالب/ة:	**سفيان أحمد محمود الشنباري**
التوقيـــــــــع:	سفيان الشنباري
التــــــاريخ:	**2016-3-14م**

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلا عُدْوَانَ إِلاَّ عَلَى الظَّالِمِينَ }

" البقرة، الآية 193"

صدق الله العظيم

إهداء

.. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ..

.. إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار ..

.. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان ..

.. قطافها بعد طول انتظار..

.. إلى والدي الغالي ..

.. إلى ملاكي في الحياة ..

.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود والقلب الودود وصاحبة العطاء ألا محدود ..

.. إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ...

إلى من كان لها الدور الأبرز لأكون أمامكم في هذه اللحظة والوصول إلى ما أنا فيه الآن

.. إلى أغلى الحبايب .. أمي الحبيبة ..

.. إلى من تعجز عن وصفها الأشعار ..

.. إلى زوجتي العزيزة ريحق الأزهار ..

.. إلي نور العيون ودقات قلبي بناتي " رهف ورغد وسالي " ..

... إلى إخوتي وأخواتي وأعمامي وأخوالي وأبناء عائلتي الكرام ...

.. إلى الأصدقاء والزملاء الأعزاء ..

.. إليكم جميعاً أهديكم ثمرة جهدي المتواضع ..

شكر وتقدير

يقول الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعد الشكر والحمد لله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل فجعلني من طلبة العلم، يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لمن كان لهم الفضل في إتمام هذا العمل المتواضع حتى نهايته.**أستاذي الدكتور الفاضل/ زهير إبراهيم المصري مشرفاً ورئيساً، وأستاذي الدكتور الفاضل/ خالد رجب شعبان مشرفاً.**

اللذان تفضلا بالإشراف على هذه الرسالة، وكانا مثالاً للصبر والقدرة على إعطائي التوجيه والإرشاد والنصح دون فرض الرأي، والاهتمام المستمر بالبحث وأدبياته في جميع مراحل إعداده، كما كان لهما الأثر الطيب في انجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأستاذين الكريمين أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. أسامة أبو نحل (مناقشا داخليا).

د. صلاح أبو ختلة (مناقشا خارجيا).

كما أود أن أتوجه بالشكر لجامعة الأزهر العريقة وأساتذتها الأفاضل، وأخص بالذكر القائمين على برنامج دراسات الشرق الأوسط الذين ساهموا بشكل إيجابي في توجيه طلاب القسم لاختيار المواضيع الملائمة لهم.

كما أتوجه بالشكر لأستاذة اللغة العربية أختي العزيزة/ **ميسون الشنباري**، التي كان لها الفضل في المتابعة والمراجعة النحوية واللغوية.

ملخص الرسالة

تبحث هذه الدراسة السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني 2011-2015، بالإضافة إلى خلفية تاريخية، بينت تطور العلاقات السعودية- اليمنية خلال القرن الماضي، حيث للسعودية دور فاعل وسياسة خارجية نشطة تجاه التفاعلات والأحداث داخل اليمن كون اليمن الخاصرة الجنوبية الغربية للمملكة العربية السعودية.

انطلقت الدراسة بتناول السياسة السعودية تجاه اليمن منذ العام 2011، وهي الفترة التي اندلع فيها الحراك الشعبي اليمني،حتى عام 2015، حيث تأثرت المملكة العربية السعودية من تداعيات الأزمة اليمنية وخاصة بعد أن دخلت إلى نفق مظلم، فسارعت إلى تبني المقترحات والحلول، فجاءت المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011، للحيلولة دون انفجار الأوضاع في اليمن، والتي هدفت إلى تنحي الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن سدة الحكم، في أجواء انتقالية للحكم إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، بتوقيع الفريقين، المتمثل بالرئيس السابق علي صالح والفريق المعارض الذي خرج ضده في خضم الحراك الشعبي، بحضور وإشراف إقليمي ودولي للمبادرة الخليجية والتي وقعت في الرياض.

انقلب المشهد في اليمن بعد رفض الحوثيون الانضواء في المبادرة الخليجية، وبالتالي بدأت مرحلة جديدة من تاريخ اليمن والتي شهدت تحولات في النظام السياسي اليمني وصولاً إلى سيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة اليمنية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد وتيرة التدخل السعودي في اليمن نتيجة للمتغيرات والتحولات التي أحدثتها مجريات الحراك الشعبي اليمني.

تكونت هذه الدراسة من خمسة فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى الجذور التاريخية للسياسة السعودية تجاه اليمن، وتناول الفصل الثالث محددات السياسة السعودية تجاه اليمن، أما الفصل الرابع فقد تناول تطور الحراك الشعبي اليمني، وجاء الفصل الخامس يبين أهداف السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء الحراك الشعبي.

خلصت الدراسة إلى أن سيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة في اليمن، تهدد أمن المملكة العربية السعودية، وبالتالي كانت عاصفة الحزم التي أطلقتها المملكة العربية السعودية دفاعاً عن أمنها، وعودة الشرعية اليمنية، ووقف التمدد الحوثي المدعوم إيرانياً، فكان لهذا التدخل دور في وقف مشروع إيران التوسعي في الخليج والمملكة العربية السعودية.

Abstract

This study examines the Saudi's policy towards Yemen in light of the transitions of Al-Hirak, a movement of southern Yemenis, from 2011 to 2015, in addition to a historical background that shows the evolution of the Saudi-Yemeni relations over the last century. Apparently, Saudi Arabia has an effective role and a vital Foreign Policy towards the interactions and events in Yemen, being the south-western flank of the Kingdom of Saudi Arabia.

The study starts by approaching the Saudi policy towards Yemen from 2011, the period in which the Southern Movement has erupted, to 2015, whereas the Kingdom of Saudi Arabia was affected by the repercussions of the Yemeni crisis, especially after the situation really got worse and thus rushed to the adoption of proposals and solutions. On November 23, 2011, the Gulf initiative was signed to prevent the situation in Yemen from exploding, aiming at the former President's removal from power, Ali Abdullah Saleh, in the atmosphere of a presidential transition to his deputy, AbdRabbo Mansour Hadi. With regional and international supervision, the Initiative was signed in Riyadh by two groups: the former President, Ali Saleh and the opposition party, who came out against him in the midst of the Southern Movement.

The scene turned upside down in Yemen after the Houthis refused to join the Gulf initiative. Therefore, a new stage began in the history of Yemen, in which shifts in the Yemeni political system were witnessed. Furthermore, the Houthis took control of the most important parts of the Yemeni state and consequently led to an increase in the pace of Saudi intervention in Yemen as a result of the changes and transitions resulted from the Southern Yemeni Movement.

The study consists of five chapters: the first approaches the overview of the study; the second deals with the historical roots of the Saudi policy towards Yemen; the third approaches the determinants of this policy; the fourth deals with the evolution of the Southern Movement; and the last explains the purposes of this policy in such circumstances.

The study concluded that Houthis' dominance and capture of the main and most significant parts of Yemen threatens the security of the Kingdom of Saudi Arabia, and thus the Decisive Storm was launched by the KSA to defend its security, return the legitimacy of Yemen and stop the Houthi expansion supported by Iran. This intervention had a great role in preventing the Iranian expansion activity in the Gulf and KSA.

فهرس المحتويات

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 تساؤلات الدراسة

1.4 أهداف الدراسة

1.5 أهمية الدراسة

1.6 منهج الدراسة

1.7 حدود الدراسة

1.8 مصطلحات الدراسة

1.9 الدراسات السابقة

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

تعرضت بعض الدول العربية عام 2011، إلى هزة شعبية أسقطت جزء من الأنظمة السياسية، فكانت اليمن من ضمن الدول العربية التي تعرضت لرياح التغيير الشعبي، الأمر الذي أقلق المملكة العربية السعودية صاحبة أطول حدود مع اليمن، لخشيتها من تصدير ذلك الحراك الشعبي إلى داخل المملكة، فكانت السياسة السعودية تجاه اليمن، حاضرة منذ اللحظات الأولى للحراك الشعبي اليمني، لما تمثله اليمن بالنسبة إليها من حالة جيوسياسية مختلفة، تتعدى الجغرافيا وقيم الجوار المعتادة، فهو أحد أهم مجالاتها الحيوية والأمنية التي لا يمكن الالتفات عنها أو إهمالها. لقد كانت السعودية تنجذب إلى التدخل العسكري المباشر في اليمن، في كل مرة يصبح فيها هذا البلد ساحة للتنافس الإقليمي، حيث كان هدف السعودية منع سقوطه في يد دول منافسة لها في الإقليم.

لذلك تأثرت السعودية من تداعيات الأزمة اليمنية وخاصة بعد أن دخلت إلى نفق مظلم، فسارعت إلى تبني المقترحات والحلول، فجاءت المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011، للحيلولة دون انفجار الأوضاع في اليمن، والتي هدفت إلى تنحي الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن سدة الحكم، في أجواء انتقالية للحكم إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، بتوقيع الفريقين، المتمثل بالرئيس السابق علي صالح والفريق المعارض الذي خرج ضده في خضم الحراك الشعبي، بحضور وإشراف إقليمي ودولي للمبادرة الخليجية والتي وقعت في الرياض.

بالرغم من ذلك لم يشهد اليمن استقراراً بالشكل المأمول وفق هذه المبادرة، فدخلت اليمن مرحلة تحول كبير بصعود الحوثيين وسيطرتهم على العاصمة صنعاء، في21/ سبتمبر 2014، ومحاصرة، ومطاردة الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي هرب ليتخذ مدينة عدن عاصمة مؤقتة بعد استيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء ومفاصل الدولة بمساعدة قوات الرئيس السابق علي عبدالله صالح المتحالف مع الحوثيين. الأمر الذي زاد من مخاوف السعودية من تلك المتغيرات والتحولات في اليمن، وخاصة بعد ترحيب إيران لهذا التغيير في اليمن، لدرجة التصريح بأن

صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرابعة التابعة لإيران بعد كل من بيروت ودمشق وبغداد، مبينتةً أن ثورة الحوثيين في اليمن هي امتداد للثورة الإيرانية عام 1979.

في ضوء تلك المرحلة استغاث الرئيس عبد ربه منصور هادي بالمملكة السعودية لحماية اليمن من بطش الحوثيين وإيران، فجاء الرد السعودي سريعاً ومجاباً لطب الرئيس عبد ربه منصور هادي، الأمر الذي دفعها في مساء يوم 26/ مارس/ 2015، قبيل ساعات من اقتحام الحوثيين مدينة عدن الجنوبية، بتشكيل "عاصفة الحزم"، والتي كان لها الصدى الأقوى في تحجيم التمدد الحوثي في اليمن، وحتى اللحظة مازال العمل العسكري جارياً من بعد استرداد عدن ومدن الجنوب من سيطرة الحوثيون.

والتي مازالت تلك العمليات العسكرية مستمرة وخاصة بعد استرداد عدن ومدن الجنوب من سيطرة الحوثيون، والعمل العسكري مازال جارياً في اليمن من أجل استرداد مدن الشمال اليمني.

1.2 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة طبيعة السياسة السعودية تجاه التحولات الجذرية في المشهد السياسي اليمني الناجم عن الحراك الشعبي، وكذلك تغيير خريطة التحالفات والصراعات المسلحة بين أطراف كانت في السابق متحالفة فيما بينها، إضافة إلى زيادة التدخلات الإقليمية والدولية، وتأثيرها على مسار الأحداث السياسية والعسكرية.

حيث يمكن إعادة صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي :

كيف تعاملت السياسة السعودية مع المتغيرات السياسية في اليمن خلال الحراك الشعبي؟

1.3 تساؤلات الدراسة :

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، هي :

1. ما الجذور التاريخية للسياسة السعودية اليمنية؟
2. ما المحددات المؤثرة في السياسة السعودية تجاه اليمن؟
3. ما مراحل تطور الحراك الشعبي اليمني عام 2011؟
4. ما أهداف السياسة السعودية تجاه اليمن ؟.

5. ما الرؤية الاستشرافية للسياسة السعودية تجاه اليمن في المستقبل؟.

1.4 أهداف الدراسة :

1. تحديد الجذور التاريخية للعلاقات السعودية اليمنية .
2. إبراز المحددات المؤثرة في السياسة السعودية تجاه اليمن .
3. بيان مراحل تطور الحراك الشعبي في اليمن عام 2011 .
4. الاطلاع على أهداف السياسة السعودية المستخدمة تجاه اليمن .
5. استشراف مستقبل السياسة السعودية تجاه اليمن في المستقبل.

1.5 أهمية الدراسة :

1. تقديم رؤية كاملة لطبيعة العلاقات السياسية بين السعودية واليمن.
2. إن دراسة السياسية السعودية تجاه اليمن، في هذه الفترة الحساسة من تاريخ العلاقات بين الدولتين يعمل على إثراء المكتبة العربية، خاصة وأن فترة الدراسة هي حدث معاصر لم يكن للباحثين والمهتمين بهذا الشأن دراسات سابقة كثيرة عن هذه الفترة.
3. تعزيز الدراسات بإضافة دراسة جديدة وذات أهمية إقليمية.
4. المساهمة في نشر الوعي السياسي بطبيعة الدول المذكورة وخلافاتها.
5. التعرف على مستوى الاختلاف في السياسة السعودية تجاه اليمن قبل وبعد الحراك الشعبي.
6. المساهمة في معرفة ما سينتج عن الحراك الشعبي في اليمن وأثره على الأمن القومي السعودي.
7. استشراف مستقبل السياسة السعودية تجاه اليمن.

1.6 منهج الدراسة :

أولاً: المنهج التاريخي

الذي سيتم توظيفه في ضبط الأحداث والتطورات، وفقاً لمنطق التسلسل التاريخي الخاص بتطور تلك العلاقات والمفارقات والاختلافات بين الدولتين، والعمل على إثراء الدراسة بتتبع

الجذور التاريخية بمراحلها، ودراسة ما توفر من دراسات ومعلومات لتفسير تلك الظواهر السياسية.

ثانيا: المنهج الوصفي التحليلي

والذي يتم من خلاله وصف مشكلة الدراسة وأبعادها، تمهيداً لتحليلها بما يخدم الدراسة والعمل على تحديد المتغيرات والعوامل المحلية والإقليمية، وتفسير السياسة الخارجية السعودية تجاه اليمن.

ثالثا: منهج تحليل النظم

دراسة مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية تجاه اليمن، وحسب مايكل بريتشر، لتحليل النظم الذي يسهم في تحليل البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، وعليه؛ فإن هذا المنهج:(أبوسعدة، 2012: ص. 10).

- يجمع بين دراسة الحالة، وبين الإطار النظامي.
- يكون مرشداً، في البحث عن العلاقات.
- يعتبر مساعداً في البحث عن النماذج المتكررة.
- يحاول التنبؤ بالخيارات المحتملة للسياسة الخارجية.
- يبرز الطابع الديناميكي للنظام.
- يساعد في جمع وتصنيف المعلومات، وعرض النتائج.

1.7 حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في الجوانب التالية :

أ. الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على السعودية واليمن.

ب. الحد الزماني: منذ انطلاق الحراك الشعبي في اليمن عام 2011، وحتى عام 2015.

1.8 مصطلحات الدراسة:

1.8.1 الحركة الحوثية

الحوثيون أو الحوثية أو الشباب المؤمن- كما يسمون أنفسهم- حركة دينية ذات تنظيم سياسي وعقائدي، يسعون لاسترداد الإمامة، ويعتنقون أفكار وعقائد الإثني عشرية. والحركة في أصلها فرقة من فرق الزيدية وتسمى بالجارودية، وهي أقرب الفرق للإثني عشرية"(الدوسري، 2011: ص. 8).

1.8.2 الربيع العربي

ظهر مصطلح " الربيع العربي " لأول مرة ، على لسان كبار صناع القرار السياسي الأمريكي" الرئيس باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلنتون"، على اثر الثورات الشعبية، التي جرت على الساحة العربية، والتي أطاحت ببعض رموز النظام السياسي العربي الراهن، وتم تداوله في معرض وصفهم، للتغيرات الجارية على الساحة العربية(عبد الكريم، 2012، ص163).

1.8.3 الحراك الشعبي

هو أحد مظاهر التغيرات العميقة التي شهدها العالم العربي خلال السنوات القليلة الماضية، والتي اصطلح على تسميتها بالربيع العربي. وقد بدأ الحراك الشعبي في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، ويتنبه المواطن العربي إلى حقه المشروع في الحياة الكريمة، وتثمر ثورته عن انتهاء حكم الطغاة في أكثر من بلد عربي(سلامة، 2013: ص. 13).

1.8.4 الحرب غير المتوازية

عرف الجنرال شيلتون رئيس أركان حرب القوات الأميركية الحرب غير المتوازية قبل سنتين من أحداث أيلول 2001، بأنها «كل محاولة لطرف..(سواء كان بلدًا أو جماعة أو حتى فردًا)، للالتفاف من حول قوتها واستغلال نقاط ضعفها، معتمدًا في ذلك على وسائل تختلف بطريقة كاملة عن نوع العمليات التي يمكن توقّعها. وعدم التوازي يعني أن يستعمل العدو طاقة الحرب النفسية والعسكرية، وما يصاحبها من شحنات الصدمة والعجز، لكي ينتزع زمام المبادرة وحرية الحركة والإرادة، وأن يستخدم وسائل مستحدثة وتكتيكات غير تقليدية وأسلحة وتكنولوجيات

جرى التوصل إليها بالتفكير في ما هو غير متوقع وغير معقول، وما لا نستطيع تصوّره والتصدي له بالوسائل التقليدية(الحجار، 2014).

1.8.5 مفهوم الثورة

عرف جوردن مارشال مفهوم التمرد أو الثورة :" أحداث نادرة الوقوع– نسبياً– ولكنها هامة من الناحية التاريخية، يتم خلالها تغيير النظام السياسي والاجتماعي كلياً، وذلك باستخدام وسائل عنيفة أحياناً، ثم يتم إعادة بنائه على أسس جديدة بقيادة جديدة. وقد أصبحت كلمة ثورة تطبق بشكل فضفاض على كل تغير اجتماعي بعيد المدى، كما هو الحال في: الثورة الصناعية، وثورة الكومبيوتر، وثورة الموضة وغيرها. ولكننا نؤكد أن معناها الأساسي ما يزال سياسي الطابع. ومن الصعب أن نقيم تمييزاً واضحاً بين الثورة السياسية والتمرد"(مارشال، 2007: ص. 423).

فكل ثورة في العالم بنيت على عدة مرتكزات وعناصر، ومن أولى هذه العناصر أو الأضلاع لأي ثورة :أن يكون لها عنوان رئيسي (فكرة)، ومن ذلك العنوان تتفرغ الجزيئات الثانوية ، والعنصر الثاني: أن يكون لتلك الثورات فلاسفة ومنظرون يصيغون عناوينها بأسلوب سلس، لكي يتسنى لعامة الثوار أن يتقبلوها ويهضموها، ومن ثم الدفاع عنها وعن مكتسباتها. والعنصر الثالث: يكون لتلك الثورات قادة أو مجلس قيادة لديهم بلاغة في التعبيرات الثورية ويتبنون فكرا أو أيديولوجيا معينة يستطيعون من خلالها إقناع الجماهير الثائرة أولا ثم الفلاسفة والمنظرين من تقبل الهدف من وراء تلك الثورات ثانيا.(أبو نحل ، 2013، ص.10).

فالثورة إذن لها قواعدها ومحدداتها وأهدافها تسير عليها من أجل إنجاح مهمتها في الوصول إلى مبتغاها السياسي أو الاجتماعي.

1.8.6 المأزق الأمني

يعرف جيرفس المأزق الأمني بأنه " موقف معين بين دولتين أو أكثر على استعداد للصراع، وحتى للحرب، من أجل تأمين احتياجاتها الأمنية، ولو على حساب الدول الأخرى"(Jervis، 1978)

1.8.7 عاصفة الحزم

جرى إطلاق اسم "عاصفة الحزم" على عملية التحالف العشري في اليمن، واعتمدها الملك سلمان، كي يحمي الأمن الوطني السعودي والعربي المهدد من الانهيار اليمني، واستخدام اليمن كرأس حربة لتطويق السعودية وتكريس غلبة المشروع الإمبراطوري الإيراني والتي بدأت ضرباتها الجوية في 26 مارس 2015م(أبو ذياب،2015).

1.8.8 الدولة الضاحية

مصطلح استخباري سياسي ويقصد به اختراق الدولة المستهدفة عبر الدولة الضاحية أي (المجاورة)، وخاصة إذا كانت أجهزة الدولة المستهدفة لا تسمح بنشاط للدولة الساعية لاختراقها، أو تحاصر أنشطتها، أو ليس بينهما علاقات دبلوماسية، أو بينهما عداوة والعلاقات باردة(النويرة، 2015).

1.8.9 الأدارسة

نسبة إلى محمد بن علي بن محمد ابن السيد أحمد ابن إِدْرِيس المعروف بـ الإِدْرِيسي (1876–1923)، مؤسس دولة الأدارسة في صبيا، تهامة وعسير بالجزيرة العربية. أصله من فاس، ينتسب إلى إدريس الأزهر بن إدريس الأكبر الحسني الذي أسس دولة الأدارسة في المغرب(ملكاوي، 2011: ص. 145).

1.8.10 الحرب الأهلية

صراع مسلح بين جماعات المواطنين في دولة ما لأسباب قد تكون دينية ، وقد تكون اجتماعية ، خاصة في الدول المتكونة من عدة قوميات، كما تكون لأسباب سياسية هدفها استيلاء جماعة على السلطة السياسية أو القبلية... تتميز الحرب الأهلية بانهيار الدولة والنظام والقانون(المشاعلي،2007:ص160).

فالحرب الأهلية هي بداية نهاية الدولة بكافة مقدراتها وأنظمتها ومن هذا الجانب تكون الدولة عرضة للتدخلات الأجنبية الخارجية.

1.8.11 ثورة الاتصالات

هي ثورة حققها العالم المعاصر في مجال تكنولوجيا الاتصالات وساهمت في التقريب بين الشعوب وجعل العالم قرية كونية صغيرة ويعيش في عصر المعلومات فائقة السرعة بسبب السموات المفتوحة والانترنت والطريق السريع للمعلومات وأضعف من الحدود الدولية وقبضة الدولة على مواطنيها(عبدالكافي، 2006: ص. 168–169).

1.8.12 الملكيون" الملكيين"

القوة التي تزعمت السعودية دعمها لمقاومة النظام الجمهوري في اليمن، بعد أن رأت فيه تهديدا مباشرا لنظامها الملكي، فقد بذلت السعودية الاموال الطائلة واشترت الأسلحة الحديثة بالتعاون مع البريطانيين المحتلين للجنوب، وقدمت الخبراء الذين وضعوا للملكيين خطط مقاومة الثورة واجهاضها(الروحاني، 2010: ص. 128–129).

1.9 الدراسات السابقة :

1 . دراسة (الحنيطي ، 2013) بعنوان " مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية " الحوثيون في اليمن نموذجاً "

هدفت الدراسة إلى معرفة التوجهات الفكرية الإيرانية المتبعة في تنفيذ مبدأ تصدير الثورة، التي كان لها تأثير على الاستقرار في دول الخليج وكما هدفت الدراسة أيضا إلى معرفة التوجهات السياسية للحركة الحوثية في اليمن تجاه منطقة الخليج ونشاطاتها في اليمن والأطراف الإقليمية التي تدعم الحركة الحوثية.

توصلت الدراسة إلى أن الحركة الحوثية، مثلت أحد الأدوات التي تستخدمها إيران لتنفيذ مشروعها الطائفي عبر مبدأ تصدير الثورة الذي تبنته إيران منذ عام 1979، والذي هدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي الخليجي، وساهم في تقويض أنظمة سياسية قائمة ، وتمزيق النسيج الاجتماعي فيها.

2. دراسة (الشجاع، 2013) بعنوان" بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع"

هدفت الدراسة إلى معرفة الظاهرة الحوثية، وأبعاد هذه الظاهرة فكرياً وسياسياً منذ نشأتها، وصولاً إلى واقع الصراعات المسلحة التي تخوضها اليوم ضد الكثير من الأطراف اليمنية السياسية والاجتماعية والدينية، كذلك تناولت الدراسة الدور الإيراني في اليمن من ناحية، الدعم السياسي والعسكري وأيضا دورها في تصدير ثورتها وعقيدتها الجعفرية إلى داخل اليمن.

توصلت الدراسة إلى أن الحركة الحوثية تهتدي منذ نشأتها بالنموذج الإيراني الثوري وتجربة حزب الله اللبناني، وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين الحوثية وإيران عبر التواجد الحوثي في إيران من خلال زياراتهم المتكررة وصلاتهم بالسفارة الإيرانية، وكذلك وجود عناصر من الإيرانيين بين كوادرهم، والتقارب العقائدي بينهم. وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود دعم عسكري وسياسي من جهة إيران للحركة الحوثية، حيث أثبتت الدراسة أن إيران لديها قواعد قريبة من اليمن في اريتريا لدعم الحركة الحوثية ومدها عسكريا.

3 . دراسة (الموسوي، وآخرون، 2013). المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية.

هدفت الدراسة إلى معرفة مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، وكذلك تناولت الدراسة المشاريع الإيرانية تجاه بلدان الحراك الشعبي ومنها اليمن.

توصلت الدراسة إلى أن اليمن هي الحلقة الأضعف من بين دول الربيع العربي فيما يتعلق بتعرضها للتدخل الخارجي، وقدرتها على مقاومة ذلك التدخل، وكذلك لاقت إيران أهدافها المرجوة من اليمن من خلال هشاشة النظام السياسي والاقتصادي، لذلك برز التدخل الإيراني في تعميق الشروخ في المجتمع ورسم المشاريع التوسعية. واستنتجت الدراسة أن التدخل الإيراني مستغلاً الصراعات المذهبية والطائفية من شأنه أن يؤثر على استقرار اليمن بل يؤدي إلى تقسيم اليمن من خلال دعم إيران للحوثيين والحراك الجنوبي من أجل فصل الجنوب عن الشمال.

4 . دراسة (آل رشيد ، 2012) بعنوان " السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج "

هدفت الدراسة إلى معرفة مخرجات السياسة الخارجية السعودية إزاء قضية الأمن في منطقة الخليج والخطوات المتبعة في مواجهة مصادر التهديد الإقليمية والجماعات الإرهابية، واحتواء الأوضاع المتفجرة من حين لآخر. معرفة هذه المخرجات المجسدة في شكل إستراتيجيات أمنية وتفاعلات، تستلزم بحث طبيعة المدخلات، والمحددات البنيوية والوظيفية للبعد الأمني في السياسة الخارجية السعودية.

وخلصت الدراسة إلى وجود تهديدات إقليمية ما زالت متنامية كتهديد الجماعات الإرهابية ووجود سباق تسلح إقليمي حاد (سعودي–إيراني) نتيجة للأوضاع الإستراتيجية التي ترتبت عن سقوط بغداد، فبالرغم من زوال التهديد التقليدي العراقي لاستقرار المنطقة، إلا أن تصاعد النفوذ الإيراني يزداد في الخليج وفي الشرق الأوسط ككل.

5. دراسة(جعشان، 2012) بعنوان " المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990– 2010م)

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل الداخلية، والخارجية التي تؤثر في حالة الاستقرار السياسي في اليمن من خلال دراسة المحددات الداخلية والخارجية. والتي تطرقت أيضا إلى دراسة نفوذ السعودية في اليمن، وهدفت إلى معرفة أدوات السعودية في اليمن و معرفه الأبعاد السياسية والأمنية السعودية تجاه اليمن.

توصلت الدراسة إلى أن تأثير العامل الخارجي على استقرار الحياة السياسية والاقتصادية لليمن بسبب فقر اليمن واعتمادها على المساعدات الخارجية التي أرهنت قراراها لدول الخارج. وكذلك توصلت الدراسة إلى أن النفوذ السعودي هو أحد أهم المحددات الخارجية على سير الاستقرار السياسي في اليمن، من خلال سعي المملكة لإبقاء التصادم في اليمن بين المجتمع والدولة وشراء ولاءات القبائل في اليمن لصالحها من أجل الحفاظ على مصالحها في اليمن.

6. دراسة (المظفري، 2012) الربيع العربي دراسة تحليلية في المؤثرات الخارجية اليمن أنموذجاً.

تناولت الدراسة الأوضاع السياسة والأمنية في اليمن قبيل الحراك الشعبي، وخاصة الأوضاع التي كان يعيشها اليمن في ظل الرئيس السابق علي صالح الذي تفرد بالسلطة وبالمال العام اليمني بالقوة والحنكة السياسية، كذلك هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب الحراك الجنوبي في اليمن والذي يطالب بالانفصال عن الشمال، وهدفت الدراسة بيان العوامل المؤثرة في الحراك الشعبي اليمني.

توصلت الدراسة إلى وجود تشابه في الأوضاع التي تعيشها دول الربيع العربي، إلا أن اليمن لديه خصوصية كبيرة على الصعيد الداخلي والخارجي. وكذلك توصلت الدراسة إلى أن الظروف السياسية في اليمن كانت مهيأة للقيام بانتفاضة شعبية للقضاء على نظام علي عبد الله صالح. وتوصلت الدراسة إلى أن المبادرة الخليجية كانت الحل الأنسب لليمن للخروج من أزمتها.

7. دراسة (جازع، 2011). الحركة الحوثية في اليمن : دراسة في الجغرافيا السياسية.

هدفت الدراسة إلى تحليل البيئة التي نشأت فيها الحركة الحوثية وتاريخ نشأتها ومسارات نموها واتجاهات هذا المسار وأهدافه ودوافعه وأثاره على الأصعده الداخلية والإقليمية والدولية.

توصلت الدراسة إلى أن نشوء الحركة واستمرارها يعود إلى عوامل داخلية ارتبطت بالظروف القاسية التي يعيشها المجتمع اليمني، مثل الفقر والبطالة وتدهور الموارد الطبيعية وغيرها. وكذلك توصلت الدراسة إلى أن أسباب صمود الحركة في وجه النظام السياسي يعود إلى الدعم الخارجي الإيراني، الذي يحمل أهداف إيديولوجية سياسية مذهبية.

استنتجت الدراسة أن نموذج الحركة الحوثية كان سبب في تشجيع حركات الانفصال في اليمن والمنظمات الإرهابية في الظهور وبالذات القاعدة.

8. دراسة (فايد، 2004) بعنوان " العلاقات السعودية اليمنية في الفترة من 1932الى 1953م .

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقات السعودية اليمنية وإلقاء الضوء على المؤثرات الداخلية والخارجية للبلدين كما أن الدراسة أبرزت مشكلات الحدود بين البلدين واختلافهما ونزاعهما على الحدود في تلك الفترة.

توصلت الدراسة إلى أبرز ما في العلاقات السعودية اليمنية بين عامي ١٩٣٢م وحتى عام ١٩٥٣م، وهي المشكلة الحدودية بين الطرفين، فكانت مشكلة الحدود هي التعبير عن بروز المتغيرات السياسية الدولية وعن إرهاصات حقبة التأسيس وما واكبها من صعوبات وتحديات.

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة اتضح ما يلي:

– نجد أن الدراسات السابقة لموضوع البحث قليلة نظراً لحداثة الموضوع واستمرار تداعياته وعدم سهولة استخلاص نتائجه في الفترة الحالية.

– الدراسات التي تناولت السياسة السعودية تجاه اليمن جاءت بشكل مقتضب وغير شاملة.

– لم تتطرق الدراسات إلى أبعاد السياسة السعودية تجاه اليمن وخاصة بعد الحراك الشعبي اليمني عام 2011، وما هي أهداف تلك السياسة تجاه اليمن.

– غالبية الدراسات لم توضح أهمية اليمن في الإستراتيجية السعودية، باعتبار اليمن الخاصرة السعودية، من حيث أن التهديد المباشر للأمن القومي السعودي نابع من اليمن.

– لم تتطرق مجمل الدراسات للسياسة السعودية تجاه اليمن خلال الفترة التي تناولتها هذه الدراسة، وتعاملت مع حقب زمنية معينة مرت بها قضية الصراع.

وعلى أية حال يأمل الباحث أن تكون دراسته قد أظهرت الجوانب المعتمة عن السياسة السعودية تجاه اليمن في الفترة ما بين 2011–2015، وكذلك يأمل الباحث أن تكون دراسته إسهاماً جديداً، في مجال السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط.

ويتمنى الباحث أن تكون دراسته إضافة جديدة للأبحاث العلمية، وخاصة أن الدراسة واحدة من أهم القضايا السياسية المؤثرة إقليمياً ودولياً.

الفصل الثاني

الجذور التاريخية للسياسة السعودية تجاه اليمن 1926 -2011

(خلفية تاريخية)

المبحث الأول: جذور السياسة السعودية تجاه اليمن 1926 –1961

المبحث الثاني: تطور السياسة السعودية تجاه اليمن في الفترة 1962– 1993

المبحث الثالث: السياسة السعودية تجاه اليمن من عام 1994 –2011

المبحث الأول: جذور السياسة السعودية تجاه اليمن 1926 -1961

1.1 المفهوم التاريخي والإقليمي لليمن والسعودية

1.1.1 اليمن:

ينتمي اليمن جغرافياً وحضارياً إلى منطقة الجزيرة والخليج، وهو بمثابة البوابة الجنوبية لهذه المنطقة، يحتل اليمن موقعاً جغرافيا متميزاً يمثل حجر الزاوية بالنسبة لشبه الجزيرة العربية، فهو يطل على مضيق باب المندب، مما جعله حلقة اتصال بين قارتي أفريقيا وآسيا، ومعبراً مهماً على مر العصور، حيث تقع اليمن جنوب غرب شبه الجزيرة العربية في غربي آسيا. تبلغ مساحتها حوالي 527,970 كيلو متر مربع، يحد اليمن من الشمال السعودية ومن الشرق سلطنة عمان،" كما أنها تطل على بحرين مهمين، هما بحر العرب وخليج عدن من جهة الجنوب، والبحر الأحمر من ناحية الغرب. وهذان البحران كانا وما يزالان طريقاً للملاحة الدولية التي تنافست على التحكم فيها الدول العظمى قديماً وحديثاً"(مكي، وآخرون، 2010: ص. 564).

وعليه اعتبرت اليمن مسرحاً للأحداث التاريخية، منذ ظهور الإسلام وصولاً إلى العهد العثماني والتي كانت ولاية اليمن جزءاً من السلطنة العثمانية فقد حاول الأتراك الاحتفاظ بأي جزءٍ من الجزيرة العربية تحت سيطرتهم وذلك حتى عام 1918، وقد حكم مجموعة من الأئمة الزيديين اليمن، إلى أن حكم اليمن عائلة آل حميد الدين.

فقد اشتد الضغط على العثمانيين في عهد الإمام يحيى حميد الدين الذي تولى الحكم في فبراير 1904م حيث بدأ حرباً ضدهم استمرت سبع سنوات حتى تم توقيع اتفاقية بينه وبين الوالي أحمد عزت باشا في عام 1911 م، ولكنه لم يرتبط معه بمعاهدة ملزمة ووقف محايداً من الحرب العالمية الأولى حتى جاءت الفرصة عندما أعلنت هدنة مدروز في30 أكتوبر1918، وبمقتضاها خرجت تركيا من الحرب وسلمت مناطق نفوذها للحلفاء، وفي الوقت نفسه دخل الإمام يحيى صنعاء في عام 1918، واستلم مقاليد الحكم وأعلن نفسه حاكماً مستقلاً على اليمن، وحاول تدعيم مركزه باعتباره أحد الأئمة الزيديين الذين يعتقدون أن لهم الحق المطلق في حكم اليمن

والجنوب العربي أيضاً، والمعروف أن الزيديين ينتمون إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الذي قام بثورة معروفة في التاريخ(الهاجري ،1988: ص. 4-5).

وبفعل تلك الأحداث كان لهزيمة السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تداعيات خطيرة على منطقة الجزيرة العربية، حيث أضحت الإمبراطورية البريطانية سيدة الخليج، وفي هذه الأثناء قامت بعقد اتفاقيات ثنائية مع الحكام وشيوخ القبائل، وتكريس سيطرتها عليهم عن طريق المساعدات والرواتب الشهرية والأسلحة. وكان كل ذلك يتم بقصد حماية آبار النفط المتواجدة في المنطقة والتي تهيمن عليها وتديرها شركة بريطانية(إسماعيل، 2006: ص. 196).

فقد قسمت بريطانيا الجزيرة العربية حسب أهوائها ومصالحها، فشهد الجسم اليمني تقسيم جغرافي إلى شطرين، أحدهما شمالي والآخر جنوبي لكل منهما نظامه السياسي وظروفه السياسية والاقتصادية قبل أن تتهيأ الأوضاع لتحقيق وحدته(العامري، 2011: ص. 130).

فاليمن الشمالي ذات عدد سكان أكبر من اليمن الجنوبي وهي الدولة المجاورة للمملكة العربية السعودية والتي يعتمد اقتصادها على الزراعة ويعمل أبنائها بالخارج وخاصة في السعودية، حيث خضعت لحكم الإمامة لآل حميد الدين لفترة طويلة، متمثلة بالإمام يحيى حميد الدين وأبنائه، والذي سقط حكمهم بعد ثورة اليمن عام 1962.

أما اليمن الجنوبي فأقل كثافة سكانية من تلك التي في الشمال، لكنها أكبر منها مساحة بما يقرب الضعفين وأغنى بالثروات المعدنية، وتم اكتشاف أكبر حقل للنفط في محافظة حضرموت، وخضع للحكم البريطاني وعاصمتها عدن.(داي،2010: ص. 13).

1.1.2 السعودية :

يرجع نسب أسرة آل سعود وأصولها إلى قبيلة(بنو حنيفة)، وهي أقدم قبائل الجزيرة العربية " وقبل أن تسمى الأسرة السعودية بهذا الاسم كانت تدعى (آل مقرن) نسبة إلى مقرن بن مرخان، جد الإمام محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى"(مركز الفكر العالمي عن السعودية، 2009: ص. 25).

فالأسرة السعودية، هي قبيلة بدوية، سيطرت على مدن الحجاز، داخل الجزيرة العربية وأقامت دولتها فيها، وصولاً إلى تشكيل المملكة العربية السعودية(صنتان، 2008).

حيث يرجع تأسيس المملكة العربية السعودية الحديثة إلى عام 1932، إلى عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود بعد مخاض طويل في تأسيس المملكة، فكانت هذه الدولة السعودية الثالثة والتي قامت فيما بين (1902-1932)، فاستندت الدولة السعودية في إرساء دعائم الدولة الثالثة حتى تستمر ولا تسقط مثل الدولتين السابقتين، وتتلخص هذه الرؤية في التمسك بالأيديولوجية الوهابية(إسماعيل ،2006 : ص.196).

تستحوذ الدولة السعودية على مساحة كبيرة من مساحة شبه الجزيرة العربية (2.24 مليون كيلومتر مربع) وهي تطل على الخليج العربي، وعلى البحر الأحمر من جهة الغرب، وكل من اليمن وعمان والإمارات المتحدة من جهة الجنوب(ايلفير أراسي ، 2008 : ص. 72).

غير أن السعودية تعتبر من الدول شديدة الثراء لموقعها الاستراتيجي الممتاز، والذي زاد باكتشاف البترول في بداية القرن العشرين والذي منح السعودية قوة اقتصادية كبيرة جعلها من الدول المهمة في منطقة الجزيرة العربية، الصعيدين الإقليمي والدولي.

2.1 السعودية واليمن بين التشابه والاختلاف:

إن العلاقات السعودية اليمنية لها طابعها الخاص والمميز في شبة الجزيرة العربية، حيث ضربت بجذورها في عمق التاريخ، وتوثقت بروابط الدين، والدم واللغة والجوار والحضارة والتاريخ حيث تشتركان في حدود جغرافية واحدة، ولهما مصلحة مشتركة في توطيد الأمن والاستقرار في منطقة شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر، إلى جانب الروابط الإنسانية والثقافية التي ربطت بين البلدين على مدى التاريخ، بالإضافة إلى الجانب الاستراتيجي الذي يجعل كل منهما يمثل للآخر عمقاً استراتيجياً بالنسبة لاقترابهما وخضوعهما لمؤثرات خارجية مشتركة بما يعنى أن كل دولة منهما تمثل بعداً أمنياً لوجستياً للدولة الأخرى.

وهذا ما جاء على لسان الملك عبد العزيز آل سعود، مؤسس السعودية الحديثة، وهو على فراش الموت حين جمع أبناءه الأكبر سناً ، وقال لهم " إن أي شر أو خير لنا مصدره اليمن".

وبالنظر إلى الأبعاد الإستراتيجية والأمنية والاقتصادية بين اليمن والسعودية، يمكن القول إن اليمن تمثل العمق الاستراتيجي والبشري للمملكة العربية السعودية، فموقع اليمن الجغرافي الملاصق للسعودية والمُشرف على واحد من أهم خطوط الملاحة في العالم الذي يمر عبره ما

يقارب40% من نفط العالم تقريبًا، إضافة إلى آلاف البواخر التجارية التي تعبر مضيق باب المندب سنويًّا، أكسب العلاقات اليمنية السعودية أهمية كبيرة.

فتلك الأهمية دفعت السعودية على مر السنوات الماضية للتدخل في شئون اليمن، هذا التدخّل السعودي لا يرتبط فقط بالهيبة أو التأثير الإقليمي، بل يندرج في إطار الأمن القومي. فالمجتمع الإستخباراتي السعودي يرى في اليمن امتدادًا عند الأطراف، يجب رصده وضبطه عن كثب(موقع ساسة بوست ،2015)

حيث تعرضت العلاقات السعودية اليمنية إلى مؤثرات داخلية وخارجية، منها ما هو مرتبط بالمذهب الديني، ومنها ما هو تقليدي وموروث مرتبط بالعامل الجغرافي، ومنها ما يرجع لعوامل حديثة كقيام الدولة الحديثة بمفهومها الجديد وتطور كيانها الاقتصادي، بظهور النفط وعوامل متعددة كالعامل الأمني والعامل الديموجرافي ذو المواصفات القبلية وإذا صنفنا هذه المسائل التي أثرت على سير السياسة السعودية – اليمنية فإننا سنجدها كالآتي :

2.1.1 أولاً: المسألة المذهبية:

نجد أن كلاً من الحكمين السعودي واليمني قاما بمساعيهما لتأسيس مملكتيهما معلنين منطلقات دينية، فبينما قام ابن سعود داعياً العودة إلى (التوحيد والدعوة الوهابية)، كان الإمام يحيى آل حميد الدين يردد أنه يرث الإمامة الزيدية، حيث طبق ابن سعود المذهب السني عبر الدعوة الوهابية التي أصبحت أساس حكم النظام السعودي ، بينما قام حكم آل حميد الدين على المذهب الزيدي وهو أحد فروع المذهب الشيعي.

كان التناقض تاريخي وطويل بين المذهبين يضاف إلى ذلك أن الأئمة الزيديين يعتبرون الوهابية دعوة دخيلة على الإسلام ويجب إسقاطها وإنهائها، وإن لم يستطيعوا النجاح في ذلك، فإنهم يضمرون ذلك في قلوبهم انطلاقاً من طبيعة تعاليم مذهبهم، كما أن الدعوة الوهابية تعتبر الدعوات الأخرى غير إسلامية ويجب إسقاطها بل ومحاربتها واستباحة دماء معتنقيها(الهاجري، 1988 :ص. 5).

على أثر ذلك عانت اليمن من هذا الاختلاف وشهدت بسببه معارك طاحنة لهذا المذهب أو ذاك وبلغ الأمر إلى الحد الذي قسمت فيه الأرض اليمنية تقسيم مذهبي، وجاء دور الاستعمار

الأجنبي فبالغ في تصوير الخلاف، وعلى صعيد العلاقات السعودية اليمنية، بالغ المتعصبون من الجانبين في تصوير الخلاف المذهبي بين الدولتين وجعلوه نقطة انطلاق لمزيد من التوتر بين البلدين، وعلى هذا فلا بد من الوقوف عند المسألة المذهبية في علاقات البلدين وطبيعة المذهب الزيدى في اليمن والدعوة الوهابية في السعودية(فايد، 2004: ص. 65).

2.1.2 ثانياً: المسألة الجغرافية للبلدين:

تعتبر المسألة الجغرافية هي مسألة قدرية وليست اختيارية فرضت واقعاً على الأرض لا يمكن تجاهله، وهو واقع الجوار وما سيفرزه هذا الواقع من احتكاك بين حدود البلدين خاصة في ظل اختلاف شكل النظام السياسي للدولتين، واختلاف شخصية الحاكم السياسي ورؤيته السياسية، ومساهمة الضغوط الخارجية والتأثيرات الدولية على سير العلاقات بين البلدين.

فالحدود السياسية تتسم غالباً بصفة الاستقرار بين الدول، وترسم مطابقة للحواجز الطبيعية كالوديان والجبال أو عندما تتمشى مع خط يفصل بين قوميتين لكل منهما ثقافته ولغته الخاصة، وقد تكون هذه الحدود صناعية، مثل العلامات التي يضعها الإنسان لبيان الفواصل بين الدول والأقاليم، وقد تكون حدود مرئية كالأسلاك الفاصلة والشائكة والخنادق والخطوط الملونة أو القوائم التي تحمل اللافتات الخاصة التي توضح حدود كل دولة عن الأخرى ، لذلك اهتمت القوانين الدولية بمسألة الحدود، وترسيمها من أجل القضاء على النزاعات بين الدول المجاورة، والأساس الأول الذي تقوم عليه قواعد القانون الدولي في العصر الحديث لحسم مسألة تتعلق بترسيم الحدود هو "الرضا العام" وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول(فايد ، 2004:ص. 113).

فقد بدأ الاستقرار السياسي للكيانات القائمة في شبه الجزيرة العربية، وبدت النزعة واضحة حول التملك لدى الأسر الحاكمة التي أصبحت ترسم في خيالها تطبيق مصالحها على أرض الواقع والعمل على توسيع ملكها وسيطرتها الجغرافية، أدى ذلك إلى أن أصبحت مسألة ترسيم الحدود سياسة ثابتة على الأرض وضرورة سلطوية شكلت بمضامينها أهم معالم التحول السياسي في المنطقة.

وبالتالي أصبحت منطقة الخليج تعج بالصراعات المتفجرة والكافية بقدر ما هي غنية بالنفط والغاز، وتأتي معضلة الحدود على رأس عوامل هذه الصراعات، وخصوصاً في السنوات

الأخيرة. كما يعد النفط أهم عوامل تفعيل هذه المعضلة وتفجيرها بين الحين والآخر على شكل أزمات وحروب(شكور، 1993: ص. 77).

3.1 نظرة المملكة العربية السعودية لشبه الجزيرة العربية:

الجزيرة العربية منطقة فرعية متغيرة وتضم اليوم خمس دول صغيرة ودولتين كبيرتين المملكة العربية السعودية واليمن، فنظرة السعوديين لشبه الجزيرة العربية خاضعة إلى دينامية التوسع السعودي التي تتكون في الواقع من أطروحتين متكاملتين:

1. إن السعوديين، بسبب صحة موقفهم الديني والرسالة التي اطلعوا بها بتوحيد شبه الجزيرة، لهم الحق في مهاجمة أي جزء من شبه الجزيرة والإقامة فيه بشكل نهائي.
2. أن سيادة المملكة السعودية ولو كانت ظرفية بفعل الخلافات الداخلية في الأسرة المالكة، والثورات المحلية أو تدخل قوات من خارج شبه الجزيرة تبرز في فترة نهوض المملكة واقع إن ترافق هذا النهوض استعادة أي جزء من الأرض كانت القوات الوهابية قد أخضعته في فترات توسعها الماضية.

إذن إن شبه الجزيرة العربية تشكل، في نظر السعوديين، منطقة نفوذ خاصة، وإذا كان هذا المبدأ لم يؤد إلى بناء دولة سعودية على شكل شبة الجزيرة، فليس ذلك بسبب احترام السعوديين لسيادة كيانات شبه الجزيرة بل لأسباب خاصة بكل حالة (سلامة ،1980:ص. 495).

لذلك فإن المملكة العربية السعودية تعتقد أن التدخل في البلدان الخليجية حق مشروع لها، وذلك يرجع لمكانتها الدينية، ولهيبتها الجغرافية التي يخولها أن تلعب دور مؤثر على تلك البلدان.

4.1 النزاع الحدودي بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية:

إن سيطرة الأدارسة على "جيزان وعسير ونجران" بدعم من بريطانيا، والواقعة في جنوب السعودية وشمال اليمن، فكانت هذه المناطق بداية حجر العثرة التي وضعتها بريطانيا بين السعودية واليمن للخلاف والنزاع على تلك المناطق، فكانت رؤية القيادة السياسية لكل من السعودية واليمن متباينة بين الإرث التاريخي والرغبة في الهيمنة والسيطرة، الأمر الذي فتح المجال للمنافسة السياسية بين المملكتين لكسب الأرض والسيادة، وكانت المعضلة الحدودية في

العلاقات السياسية للدولتين السعودية واليمنية هي منطقة "عسير" في ظل خلو هذه المنطقة من مضامين الإرث التاريخي أو الجدوى الاقتصادية، لذلك أصبحت محل سباق للتنافس بين المملكتين.

تقع منطقة عسير في الجنوب الغربي للمملكة العربية السعودية وتقع في شمال غربي المملكة المتوكلية اليمنية آنذاك، أي أنها في وسط حدود البلدين، حيث كان للأدارسة دور في عسير ونجران وجيزان، وكانوا يسيطرون على تلك المناطق بحكم الدعم البريطاني لهم، والذي عقد معهم معاهدة الصداقة عام 1915 مدعومين بالمال البريطاني، وتتضمن المعاهدة التزام الإدريسي بشن الحرب ضد الأتراك ومضايقتهم بأقصى قوته، والعمل على توسيع رقعة إمارته، كما مكنته من احتلال (عسير) إثر الجلاء التركي(شرف الدين، 1964:ص. 274).

كما سيطر الأدارسة على جازان والسواحل الغربية، حيث حاول الأدارسة الاتحاد مع الإمام يحيى حميد الدين إلا أن الأخير رفض ذلك، مما أدى إلي تعاظم الحقد عليهم من قبل الشريف حسين في الشمال والإمام يحيى حميد الدين في الجنوب فأدرك السيد محمد الإدريسي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أنه لا يستطيع لوحده مواجهة الأخطار المحيطة بإمارته، فطبيعة منطقته جغرافيًا جعلها عرضة لأطماع جيرانه الأقوياء، فالإمام يحيى جنوبًا والشريف حسين بن علي شمالاً، وآل عائض جيرانه في عسير، لذلك وجه أنظاره عام1920 م إلى الأمير عبد العزيز آل سعود، لمساعدته في ذلك، فكان لابن سعود أن استجاب لطلب جاره وعقد اتفاق مشروط عام 1920 والتي يقتضي بتخلي الإدريسي عن يام أي " نجران" (ملكاوي،2011: ص. 146).

اطمأن الإدريسي إلى استقرار حكمه، فبدأ التفكير في التوسع، وتخلت له بريطانيا عن ميناء الصليف واللحية ومحيطها، وعندما غادروا الحديدة في 31 يناير 1921 قاموا بتسليمها إليه، فقامت قواته بالاستيلاء على مناطق غرب صنعاء، وبذلك تلامست حدود إمارة الإدريسي مع منطقة نفوذ الإمام يحيى حميد الدين الجبلية، ووقفت جبهتان في وجه بعضهما البعض، كانتا تمتدان من باجل في الجنوب إلى غرب صعده في الشمال(الهاجري، 1988:ص. 10).

توفي محمد علي الإدريسي عام 1920، مما زاد أطماع الجيران وضعف الإمارة، فقام الإمام يحيى حميد الدين بمهاجمة الحدود الجنوبية لإمارة عسير والسيطرة على مناطق إستراتيجية فيها، إلا أن تم تعين الحسن الإدريسي على إمارة عسير الذي عقد تحالف قوي مع ابن سعود من

أجل حمايته في صد أي عدوان من قبل الإمام يحيى حميد الدين، فشهد عام 1926عقد" اتفاقية مكة" بينهم وبموجبها تكفل السعودية حماية الإمارة الإدريسية "عسير".

ازدادت الخلافات بين البلدين بازدياد مطالب كلا منهما بأحقية المنطقة له، فكانت وجهة نظر السعودية هي أن إقليم عسير لم يكن تابعا لليمن في وقت ما، بينما يقول اليمنيون أن الأئمة لم يسلموا بوجود الأدارسة إلا اضطراراً، وكانوا يعتبروا العائلة الإدريسية عائلة مغربية دخيلة على اليمن ويجب طردها.

هكذا أحكم ابن سعود الطوق على إمارة عسير في عام 1927، فأخذت الاتفاقية بالتدريج تشهد تدخل لابن سعود في شئون الإدارة الداخلية لعسير، الأمر الذي جعل من منصب الإدريسي شكلياً بتقليص صلاحياته، ولم يعد الأمر متوقف على الحوارات و المراسلات إلى أن اتخذت السعودية قرار بوضع موظفين في عسير في نوفمبر عام 1930، لتوطيد تواجدها في عسير.

5.1 الحرب السعودية اليمنية عام 1934:

شعر الإدريسي بوضعه المريب في عسير بعد سيطرة السعودية عليه، حيث قام بإعلان ثورة ضد ابن سعود بمساعدة كل من عبدالله بن الشريف حسين أمير شرق الأردن والإمام يحيى حميد الدين الذي كان يتطلع إلى حدود اليمن التاريخية وقد عبر عن هذه الأماني لكثير من الزوار الأجانب- وتعني هذه الحدود التاريخية امتداد اليمن شمالاً حتى جنوب مكة (العقاد، 1998: ص. 522).

وبالتالي اندلعت الحرب بسبب استيلاء السعودية على منطقة عسير اليمنية، ومطالبة الإمام يحيى حميد الدين، بإعادتها إلى اليمن، إلا أن السعودية رفضت إعادتها وادعت بأحقيتها، عند ذلك وجه الإمام يحيى إنذاراً للسعودية في ٢٢ مارس 1934، بضرورة إرجاع منطقة عسير لليمن، إلا أن الجانب السعودي رفض تسليم المنطقة، وتقدمت القوات السعودية في 5 أبريل من نفس العام عبر تهامة واحتلت ميناء الحديدة اليمني، مما دفع الإمام لعقد مفاوضات مع الجانب السعودي، لوضع حد للقتال، انتهت بعقد اتفاقية الطائف في ١٨ يونيو ١٩٣٤، والتي تنازل الإمام يحيى فيها عن منطقة عسير للسعودية(إبراهيم، 2014: ص. 54-55).

رسمت اتفاقية الطائف عام 1934، الحدود بين البلدين باعتراف كل طرف باستقلال وسيادة الأخر، وتم بموجب الاتفاق إخلاء نجران وجبال عسير وتهامة وتسليم الأدارسة إلي السعودية وكذلك عودة بعض الأراضي التي سيطرت عليها السعودية خلال الحرب، قبل الإمام يحيى جميع شروط ابن سعود وشرع في الانسحاب من المناطق المتفق عليها، وتم تسليم الحسن الإدريسي وعبد العزيز الإدريسي إلى فيصل بن عبد العزيز في الحديدة كما سلم باقي أفراد العائلة وعددهم 300 شخص، وهكذا تم تنفيذ جميع شروط الصلح(الهاجري، 1988:ص. 16).

انهارت الإمارة الأدريسية لسببين، هما وفاة المؤسس وزوال الدعم الخارجي(الايطالي ثم البريطاني). وخاصة أن الأسرة الإدريسية عجزت عن إيجاد خلف للمؤسس قادر على المحافظة تلك الدولة فضعفت وأصبحت فريسة سهلة للطامعين خاصة في غياب الدعم الخارجي (ملكاوي،2011: ص. 158).

وعليه كان جُل اهتمام ابن سعود هو توحيد المملكة السعودية على كافة الحدود المسيطر عليها، وأنه لا يريد أن يضم مزيداً من الأراضي لأنه يعلم طبيعة اليمن بجبالها العصية والمقاومة والتي إن دخلها سيستنزف قواه ويحط من عزيمة جيشه الذي يفتقر للخبرة والقتال في المناطق الجبلية، فكان يعلم ابن سعود أن السعودية وان كانت أوسع في المساحة الجغرافية، إلا أن سكانها أقل كثافة ولا تتحمل السيطرة على الهضبة اليمنية بصورة مستديمة.

6.1 محاولة اغتيال الملك عبد العزيز آل سعود:

بعد توقيع معاهدة الطائف عام 1935، قام ثلاثة رجال بمحاولة اغتيال الملك عبد العزيز، وابنه الأمير سعود، وهما يطوفان طواف الإفاضة في الحرم المكي، ولكن حرس الملك عبد العزيز استطاع قتل المهاجمين، وقد ثبت من التحقيقات السعودية أنهم يمنيون.

فكان للإمام يحيى أن أبرق إلى الملك عبد العزيز، مستنكراً ما قام به أولئك الرجال، لذلك لم تؤثر هذه الحادثة على اتفاق الطائف الذي أبرم بين البلدين(موسوعة مقاتل من الصحراء).

7.1 السياسة السعودية تجاه الحركة الانقلابية في اليمن عام 1948:

في عام 1937، طلب الملك عبد العزيز من الإمام يحيى أن يعيد النظر في اعتبار أحمد بن يحيى ولياً للعهد لأن ابن سعود لم يكن يثق في الإمام أحمد، حيث حدد الإمام ولى عهده وأعلن ذلك عام ١٩٣٩، باختيار ابنه "أحمد" لهذا المنصب، وعلى هذا الأساس فقد أصبح الإمام في دولة الأئمة وريثاً للعرش(فايد ، 2004: 107).

فسياسة الإمام "يحيى حميد الدين" كانت سياسية عاجزة وطاغية، حيث لم يفلح في توحيد البلاد اليمنية بل أنه كان ينظر إلى الوطن وإلى الشعب كميراث خاص به ورثه عن أحد أجداده، وأن له مطلق العنان للتصرف في هذه الملكية كيفما يريد، وبهذه العقلية التي واجه بها مهام الحكم تقلص دوره شيئاً فشيئاً وأصبح في نهاية المطاف مجرد جابٍ أو مالكٍ لإقطاعية صغيرة، والشعب رعاياه العاملون على أرض إقطاعيته الخاصة(السلال، وآخرون ، 1985 :ص. 28).

وعلى أثر ذلك الحكم الذي استمر فيه الإمام "يحيى حميد الدين" طوال أربعين عام على نمط العصور الوسطى بزرع الفتن والاضطهاد والاغتيالات، تجمعت صفوف الحركات عام 1948، حيث تم اغتياله على أيدي مجموعة من الثوار بقيادة القردعي وأطلقوا عليه النار في سيارته مما أدى إلى وفاته، وعرف هذا الحدث باسم الانقلاب الدستوري، حيث أزيح آل حميد الدين من الحكم وتولى عبد الله الوزير السلطة كإمام دستوري، لكن الانقلاب فشل بعد أن قاد ولي العهد أحمد ثورة مضادة أنهت الحكم الدستوري بعد 25 يوماً وتولى أحمد الحكم خلفا لأبيه"(العضايلة، 2011: ص. 132).

تجاهل "ابن سعود" مشاعره تجاه الإمام أحمد ودعمه لوجيستياً لاستعادة صنعاء وقمع ثورة الإمام عبد الله الوزير الذي قاد انقلاب عام 1948، وعمد الملك "عبد العزيز" إلى تأخير وصول بعثة جامعة الدول العربية لـ"تقصي الحقائق" حتى يتمكن الإمام أحمد من قمع الثورة قبل وصولهم، لذلك قامت السعودية بدور كبير للقضاء على هذا الانقلاب مع بقية بعض ملوك العرب آنذاك، ومن ثم عجزت الجامعة عن حماية الحركة وتم لأحمد استرداد عرش أبيه(عبد الله ، د.س: ص 20).

فقد كان الهدف السعودي منذ اتفاقية الطائف، هو استقرار الأوضاع في اليمن، والذي لم يعد في صالح السعودية حدوث اضطرابات أو قلاقل فيها لأن من شأن ذلك التأثير على الوضع

الداخلي لها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تغير شكل الحكم في اليمن يعني أن مرحلة جديدة ومختلفة من العلاقات بين البلدين قد تبدأ مما قد ترفع بنظام الحكم الجديد إلى إعادة النظر في معاهدة الطائف الأمر الذي يعيد النظام السعودي إلى دوامة أخرى من عدم الاستقرار.

8.1 دور السياسة السعودية بعد فشل الانقلاب العسكري في اليمن عام 1955:

حاصرت قوات يمنية، بقيادة العقيد أحمد يحيى الثلايا قصر الإمام أحمد في تعز وأرغمه على التنازل عن العرش لأخيه سيف الإسلام عبدالله. ودام الصراع بين الجيش والإمام أسبوعاً، انتهى باستعادة الإمام أحمد السيطرة على الأمور، وقد أعدم أخواه سيف الإسلام عبدالله وسيف الإسلام العباس، كما أعدم العقيد الثلايا وسبعة عشر رجلاً دون تحري أو تحقيق أو محاكمة(العيني، 1999: ص. 83-84).

فشل انقلاب عام 1955، والذي كاد أن يطيح بالحكم الملكي في اليمن، قام الملك السعودي(سعود بن عبد العزيز) بزيارة لأول مرة إلى صنعاء متجاوزا الحساسيات المذهبية بين النظامين حيث كان هناك خطر قادم يتمثل في المشروع القومي الذي تزعمه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وحاولت السعودية الحفاظ على علاقاتها مع اليمن لخلق رؤية موحدة تجاه المستجدات على الساحة الإقليمية المتمثلة في النظام القومي التقدمي الذي سعى إليه جمال عبد الناصر (جعشان،2012:ص. 150).

9.1 دور مصر في اليمن قبيل ثورة عام 1962:

اهتمت مصر اهتماما خاصا بتطورات الأحداث في اليمن، فكان لمصر دور في عام 1954، حيث أوفدت بعثة عسكرية لمساعدة الجيش اليمني على التدريب الحديث، وكانت مصر تنسق سياستها مع السعودية فيما يتعلق بأحداث شبه الجزيرة العربية، فهناك عاملاً مشتركاً يجمع باستمرار أهداف مصر والسعودية واليمن وهو العداء للإنجليز، ولو أن الدوافع إلى هذا العداء مختلفة.

كانت دوافع كل من السعودية واليمن عوامل محضة، وهي الخلاف على بعض مناطق الحدود، وقد تصورت كلتا الدولتين في شبه الجزيرة أن تحالفاً عسكرياً مع مصر سيساعد في تحقيق مطالبها الإقليمية، وبناء عليه تم في جدة عقد ميثاق أمن متبادل بين الدول الثلاث في 21ابريل1956 ومما جاء في الميثاق تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها أو على قواتها اعتداء عليها(العقاد ، 1998:ص. 541).

المبحث الثاني : تطور السياسة السعودية تجاه اليمن في الفترة 1962 – 1993

1.2 الإمامة في اليمن قبل ثورة عام 1962:

إن أبرز استراتيجيات حكم الإمامة في عهد "يحيى بن حميد الدين"، هي إستراتيجية "العزلة" التي تفنن الإمام يحيى في استخدامها في عزل اليمن عن العالم الخارجي، وحرم المجتمع اليمنى من أن يعيش حضارة القرن العشرين، وكانت النتيجة أن أصبح اليمن خاضعاً لحكم إمامي ملكي مطلق، فمن الناحية السياسية أبعد الإمام، اليمن نهائياً عن المجال الدولي، وأصبحت "العزلة" سمة عصره واتبعها في سياسته الخارجية، وكان دافعه هو خوفه الدائم من الأجانب وما يتوقع حدوثه إذا سمح بالإقامة الدائمة لهم في اليمن، فرفض وجود هيئات دبلوماسية أو جاليات أجنبية في بلاده إلا في أضيق نطاق، وإن وجدت فإنها تخضع لمعاملة خاصة ومراقبة مستمرة لهم، بل امتدت هذه النظرة للأجانب عن اليمن إلى العرب والشرقيين الذين يفدون إلى بلاده واعتبرهم جواسيساً لدول أجنبية، وعلى الرغم من عقد الإمام العديد من المعاهدات والاتفاقات السياسية مع دول عربية وأجنبية إلا أنها غالباً ما كانت حبراً على ورق بالنسبة للإمام(فايد ،2004: ص.110).

ويذكر إدجار اوبلانس صاحب كتاب" اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970" قوله " عندما وصل الإمام يحيى إلى السلطة أمسك عن ذلك إلى درجة أن عدة سنوات مضت دون أن يسمح فيها لشاب يمني أن يغادر البلد طلباً لتلقي العلم في الخارج. وفي الواقع ولفترة معينة – كان الاستثناء الوحيد المقبول لمغادرة اليمن هو السعي في الحصول على قدر من الرعاية الصحية الخاصة، العلاج(أوبالانس ،1990:ص. 63).

لذلك رزحت اليمن في ظل حكم الإمامة فترة من التخلف والانجراف نحو الظلام خاصة بأن النظام الدولي يعتمد على عقد علاقات دولية والتعرف على المتغيرات الخارجية وما هي طبيعة العصر، إلا أن نظام حكم آل "حميد الدين" اتبع أسلوب الانغلاق بحجة الاستقلال والاستقرار إلا أن هذا الأمر أدى إلى الجمود والتخلف والعزلة عن التيارات الحضارية والعالمية، لا إلى الاستقلال وتحقيق الأمن داخل اليمن.

ساهمت تلك السياسة التي نتجت عن حكم الإمامة إلى الدخول في منعطف أدى إلى إزاحة هذا الحكم والقضاء عليه في ثورة 1962م.

2.2 ثورة 26 سبتمبر 1962، وموقف السعودية منها:

إن ثورة السادس والعشرين من سبتمبر1962 التي نبتت وانبثقت من ضمير الشعب اليمني، ليست وليدة عام 1962 وحده، وإنما سبقها موجات من الإرهاصات الثورية طوال عهود طويلة من العذاب والألم عاشتها البلاد تئن تحت وطأة الحكم الرجعي العتيق، وتمثلت هذه الإرهاصات في عدة انتفاضات وحركات ثورية قام بها الشعب اليمني قبل ذلك ولكنها انتكست نتيجة القوى الرجعية والاستعمارية ضدها، وهو ما حدث في انقلاب عام 1948، وكذلك انقلاب 1955، ما قبل ثورة 1962(عبدالله، د. س: 17).

كانت الثورة اليمنية من تخطيط الجيش أساساً ولكن هذا لا ينفي وجود صلة بين حركة اليمنيين الأحرار والتي تتألف من المثقفين في المنفى وبين حركة الضباط الأحرار في الجيش اليمني، والجدير بالذكر أن الضباط الأحرار كانوا قد قرروا موعد الثورة على أن يكون في نهاية سبتمبر وذلك قبل وفاة الإمام أحمد، فجاءت وفاته يوم 19 مفاجأة لهم.

خلف الإمام أحمد ابنه الإمام الجديد السادس والستين من حيث ترتيب وتسلسل الأئمة وهو "محمد البدر حميد الدين " الذي أصبح إماماً للزيدية ولقب" المنصور بالله " حيث وعد بإجراء الإصلاح الإداري، وتأسيس المجالس البلدية ودفع وتشجيع التنمية الاقتصادية وتنفيذ الإصلاحات الضريبية، وفي ميدان العلاقات مع الدول الأخرى، وعد الإمام البدر بالتزام سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وتعميق وترسيخ الوحدة العربية (ايلينا. ك ،1994:ص. 16).

الأمر الذي جعل من الضباط الأحرار ينقسموا على أنفسهم ، حيث رأى البعض بإعطاء فرصة للبدر ولكن الأخير كان قد ذكر في إحدى خطبه أنه سيسير على الطريق المستقيم الذي اختطه والده فرجح هذا القول كفة الفريق الذي أصر على تنفيذ الثورة وعلى رأس هذا الفريق عبد الله السلال .

فعبد الله السلال الذي عينه الإمام البدر عند توليه السلطة في منصب قائد أركان الجيش اليمني، الأمر الذي ساعد في تسهيل عملية الضباط الأحرار إلى حد كبير في مهمتهم، فقد حرص هؤلاء الضباط الأحرار على أن يحيطوا عملهم بسرية تامة، وكانوا يقدرون بنحو 40 من مجموع ضباط الجيش اليمني البالغ عددهم 400، لذلك قرروا أن يقودوا الدبابات بأنفسهم دون

إشراك الجنود وربما توقعوا منهم العصيان، إذا عرفوا أن الحملة موجهة ضد قصر البشائر حيث يقيم الإمام البدر في صنعاء(العقاد، 1998:ص. 550-551).

استطاع الضباط الأحرار إسقاط الإمامة ومحاصرة قصر الإمام محمد البدر حميد الدين وإعلان الجمهورية الثورية في 26 سبتمبر 1962، كانت بداية لتأسيس مرحلة جديدة لليمن.

في ظل هذا الانقلاب العسكري فر الإمام البدر إلى السعودية التي قدمت له الدعم وأغرقته وأغرقت القبائل الموالية بالأموال والمرتزقة بمساندة بريطانيا.

نجح الانقلاب العسكري وأذاع عبد الله السلال بيان الانقلاب للشعب، وأصبح رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الوزراء. وخلال خمس سنوات من إعلان قيام الجمهورية عاشت اليمن صراعاً دموياً بين الفريقين، أحدهما مدعوماً من المملكة العربية السعودية والآخر من مصر العربية"(مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008: ص. 72).

أما ردود الفعل الأولية في المملكة العربية السعودية تجاه الحكم الجديد في اليمن فقد كانت معادية ومناهضة للثورة، وأصبحت المملكة قاعدة خلفية لمساندة ودعم القوى الملكية اليمنية التي التجأت إليها وبدأت من هناك زحفها على الجمهورية اليمنية، وقامت بنقل الأسلحة والذخائر إلى نجران وجيزان قرب الحدود السعودية اليمنية، وأقامت فيهما معسكرات للتدريب. وخشيت من أن تتحول اليمن إلى دولة اشتراكية ووصول تلك المبادئ والإيديولوجيات الثورية إلى المملكة ذاتها مما يهدد بشكل مباشر أوضاعها الاجتماعية والدينية المحافظة(الحسون، وعبدالله، 2012: ص. 105).

وخاصة أن الحملات الدعائية المصرية كانت تركز على تحريض المواطنين السعوديين للتخلص من الحكم الذي يستبدهم ويضطهدهم، وتذكريهم بأن بترول العرب للعرب.

3.2 موقف السعودية من التدخل المصري في اليمن:

أراد الرئيس جمال عبد الناصر ضرب ما كان يصفه بالقوى الرجعية والمتخلفة المعارضة للوحدة العربية، فدعم الضباط الأحرار اليمنيين في انقلاب 26 سبتمبر 1962، في اليمن بل أن الرئيس جمال عبد الناصر دعمها بكافة السبل لإسقاط حكم الإمامة، من أجل تثبيت الحكم الجمهوري الجديد في قلب الجزيرة العربية، حيث جندت مصر جيوشها لمساندة هذه الثورة ، فكان

تواجد جيش مصر بداية الثورة باستخدام سلاح الطيران لكسر شوكة الملكيين، لذلك وجدت الحكومة المصرية نفسها مضطرة إلى إرسال مزيد من المساعدات من مختلف أنواع الأسلحة. لأنها تكشف الصعوبات الناجمة عن عدم وجود خرائط طبوغرافية مفصلة لليمن كما أن حرب اليمن تتطلب معرفة بأوضاع القبائل وميولها وانقساماتها أكثر مما تتطلب القتال في معارك مكشوفة(العقاد، 1998:ص. 554-555).

كل هذا الضغط المتزايد استدعى إرسال قوات برية مصرية إلى داخل اليمن، حيث وصلت القوات المصرية بعد نجاح الانقلاب في 28سبتمبر، فتزايد عدد الجنود داخل اليمن من 3000 جندي حتى وصل أواخر عام 1963م إلى 15000 جندي ، فواجه الجيش المصري في بداية دخوله لليمن خسائر في الأرواح في صفوف الجيش المصري بسبب طبيعة اليمن ذات الحدود مترامية الأطراف ووعرة المسالك والتضاريس الصعبة والجبال المنيعة.

وبالتالي شكل وجود الجيش المصري في اليمن عقب ثورة اليمن إزعاجاً كثيراً "لآل سعود"، لأنه قوى مناعة نظام جمهوري ناشئ وضعيف في الجزيرة العربية، وأصبح بإمكان المصريين دعم الثورات في جنوب اليمن وخاصة بعد تصميم الرئيس المصري عبد الناصر المطلق على إخراج البريطانيين من عدن ، ومقاومة خططهم الشريرة التي اعتقد أنهم يدبرونها مع حلفائهم الأمريكان، ولذلك عمل عبد الناصر على تقوية قواته في اليمن حتى أصبح نصف جيشه في اليمن(الكافي، 2011:ص. 203).

وصل قلق الثورة إلى داخل السعودية نفسها، كل تلك الإرهاصات ساعدت على خشية السعودية على نظامها الملكي وعلى حدودها مع اليمن.

كان لكل من مصر والسعودية أسبابها في التدخل لصالح هذا الفريق أو ذاك، فبالنسبة إلى مصر جاءت ثورة اليمن بعد انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة، حيث رأي عبد الناصر من ثورة اليمن فرصة لتهيئة مناخ يدعم الثورة الوطنية في الجنوب اليمني. إضافة إلى أن وجود نظام ثوري وقومي في جنوب الجزيرة سوف يفك الحصار عنه عند مضيق باب المندب، ويساعده في الوقوف إلى جانب الثورة المسلحة في عدن وجبال ردفان وبقية مناطق الجنوب، وهو ينقل صراعه من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم.

وبالنسبة إلى السعودية، فإن ثورة اليمن عنت تهديداً حقيقياً لأمنها واستقرارها، فقد انتقل الزخم الثوري القومي إلى حدودها الجنوبية مباشرة، بعد أن كان بعيداً عنها، وذلك أن نجاح الضباط المؤيدين لعبد الناصر في اليمن، قد قلب الأمور رأساً على عقب، وكان هناك أمر ثالث يجعل الموقف السعودي عدائياً من قيام الجمهورية، ألا وهو النزاع على الحدود بين البلدين، وهو نزاع كان مؤجلاً، نتيجة لضعف النظام الإمامي، ولكثرة المشاكل وحالات التمرد التي واجهها حتى ضمن أفراد الأسرة المالكة(مكي، وآخرون، 2010: ص. 172-173).

شعرت المملكة العربية السعودية بالخوف على الممالك في الخليج العربي، وخاصة بعد سقوط الحكم الملكي الإمامي في اليمن، وسابقاً سقوط الملكية في العراق ومصر، الأمر الذي شكل حالة من الخوف وانتقال العدوى إلى السعودية، بسقوط نظامها الملكي.

وخاصة بعد إثارة عبد الله السلال مسألة الحدود مع السعودية بإثارة مطالب إقليمية في أراضي السعودية فذكر اليمنيون أن جيزان ونجران الواقعتين في السعودية تتبعان من الناحية التاريخية دولة اليمن. وزجت حكومة عبد الناصر بنفسها في هذا الخلاف، وبلغ التوتر مع السعودية ذروته بعد أن تدخل الطيران المصري وضربت طائراته المناطق الجنوبية في السعودية، فتبنت السعودية دعم التضامن الإسلامي في وجه المد الناصري (الترابي، وآخرون،2011 :ص. 33).

بالرغم من ذلك، قامت مصر" بإنزال قوات مصرية داخل الأراضي السعودية على الطريق الموصل بين مكة المكرمة وجدة، وزعمت السعودية أن الجنود المصريين كانوا يخططون للتسلل إلى أراضيها بصفة حجاج وأن الرئيس عبد الناصر أصدر أوامره لسلاح الجو المصري الموجود في اليمن بإلقاء حزم من الأسلحة داخل السعودية لزعزعة الأمن هناك، لكن المشروع فشل عندما استولى اليمنيون الملكيون على تلك الأسلحة"(الحسون وعبدالله، 2012: ص. 108).

أصبح الموقف متسارع في الأحداث ما بعد ثورة اليمن عام 1962، وخاصة بعد ظهور واختلاف فريقين من النظم العربية، وبدأت الإرهاصات في تلك الفترة تنذر بوقوع حرب شاملة بين السعودية ومصر.

تدخلت الأمم المتحدة والولايات المتحدة على وقف القتال الجاري بين الدولتين، والتي تمخض عنها إبرام " اتفاقية فض الاشتباك" التي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة "يوثانت" في 29 أبريل 1963، بموافقة الطرفين السعودي والمصري.

وبالتزامن مع تلك الأحداث في اليمن كانت الجبهة المصرية الداخلية مشتعلة مع الاحتلال الإسرائيلي، فكان التدخل العسكري المصري في اليمن أحد العوامل التي جعلت جبهة سيناء مكشوفة تلك الأعوام وصولاً إلى أوائل عام 1967، والتي شهد العام نفسه تفجر الصراع العربي الإسرائيلي بنشوب حرب 1967 أو حرب الأيام الستة، و التي أدت إلى هزيمة الجيوش العربية وعلى رأسها مصر، كانت لهذه الهزيمة أن جعلت عبد الناصر يقبل في مؤتمر الخرطوم الذي عقد بعد النكسة بفترة وجيزة، سحب القوات المصرية من اليمن، وكذلك جرى تحقيق صلح بين الملك فيصل وعبد الناصر (مكي، وآخرون، 2010: ص. 181).

حاول الملكيين في عام 1968، أن يجربوا قوتهم بشن حملة على صنعاء بعد انسحاب المصريين من البلاد، إلا أن هزيمة حجة في آخر عام 1968 أفقدت الملكيين هيبتهم ، ودب الخلاف بين صفوفهم وتحول بعضهم لمؤازرة الجمهورية مثل أحمد الشامي الذي كان يشغل منصب وزير خارجية الإمام البدر، والذي ضم إلى هيئة الوزارة للحكومة الجمهورية(العقاد، 1998:ص.560).

4.2 السياسة السعودية تجاه الجمهورية اليمنية:

فقدت السعودية تحمسها لمؤازرة الملكيين في اليمن بعد إخفاق محاولتهم الأخيرة التسلل إلى صنعاء عام 1968، ومن جهة أخرى زال مبرر المساعدة بعد أن ثبت أن الجمهورية تستطيع الدفاع عن نفسها بدون عون خارجي.

فاعترفت الرياض بالجمهورية وبدأت بدعم اقتصاد اليمن ولكن ليس دون أن تجبر اليمينين، قبل ذلك، على التخلي، نهائياً، عن حقوقهم في المناطق الحدودية المتنازع عليها إلا أن العداء بين البلدين قد تجسد بنزاعات حدودية قابلة لأن تتجدد بأي لحظة، بسبب عدم تناغم التوافق بينهم(سلامة،1980:ص. 500).

تلا الاعتراف السعودي، اعترفت بريطانيا بالجمهورية اليمنية، ثم جاء الاعتراف الفرنسي بالجمهورية اليمنية وكذلك إيران التي أرسلت وفدا عسكرياً لتدريب الجيش اليمني والطيارين اليمنيين، كما أهدت إلى اليمن شبكة تلفزيونية خاصة.

تجسد اعتراف السعودية عندما عقد الملك فيصل مؤتمراً إسلامي في جدة، إذ التقى برئيس وفد اليمن محسن العيني في 28 مارس 1970، حيث تم فيه الاتفاق على جملة أمور منها عودة بعض الملكيين إلى الحكم عدا عائلة حميد الدين. وهذا ما حصل بالفعل حيث أضافت الحكومة اليمنية 18 مقعداً للملكيين في مجلس الشورى، وأدخلت ستة من الملكيين في الحكومة(الهاجري ،1988:ص. 30).

انتهت الحرب الأهلية في اليمن وأعلن دستور اليمن في 28 ديسمبر 1970، وتم بموجبه تشكيل مجلس شورى جديد، يتمتع القبائل فيه بنفوذٍ كبير وأصبح عبد الله الأحمر شيخ قبيلة حاشد رئيساً للمجلس، والجدير بالذكر أن عبد الله الأحمر هو رجل السعودية في اليمن وورقة ضغط ضد الحكم في اليمن والسلطة المركزية(الهاجري ،1988:ص. 30).

5.2 ثورة اليمن الجنوبي ضد الاستعمار البريطاني:

استمرت ثورة الشعب اليمني في الجنوب ضد بريطانيا في 14 أكتوبر 1963 مستندين على خلفية قوية وهي قوة الثورة الأم في شمال اليمن في 26 سبتمير1962 والتي أسقطت النظام الامامي الإقطاعي إلى ما لا نهاية.

ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المعقدة والمستجدة بازدياد الثورات ضد الانجليز وازدياد الحركات والجبهات القومية بالضغط على الانجليز، مما اضطرت الحكومة الانجليزية إلى بدء المحادثات مع الجبهة القومية والتي كانت تسيطر في الواقع العملي على الوضع في البلاد. وفي 14 نوفمبر عام 1967م، أعلن وزير الخارجية الانجليزي جورج براون بأن انجلترا على استعداد لمنح استقلال الجنوب العربي في30 نوفمبر عام 1967م وليس في 9 يناير 1968م(آخرون، 1990: ص. 207) .

استمر النضال اليمني حتى تم انسحاب بريطانيا من جنوب اليمن في 30 نوفمبر1967 والإعلان عن قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية واعتبار الثلاثين من نوفمبر سنة 1967

بداية للبناء والتحول نحو إعادة وحدة تراب وشعب المنطقة على أسس علمية وتقدمية بمشاركة كل الشعب اليمني(النونو،1994:ص. 59).

استقل الجنوب بعد 130عاماً من الاستعمار البريطاني، وتسلم أبناء الشعب الحكم، ودخلت البلاد في حالة من المد والجزر، حيث إن الحكم جاء بطريقة جديدة لم يكن الناس يألفونها بأي حال من الأحوال.. فقد تقاتل الإخوة وأبناء الحزب والشعب الواحد من شارع إلى شارع ومن بيت إلى بيت وكان القتل يتم حسب الهوية داخل مدينة عدن (عفيف،2000:ص. 227).

6.2 الأطماع الدولية في اليمن:

أصبحت منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي منطقة صراع للقوات البحرية للقوتين العظمتين، وبخاصة ومع تزايد أهمية بترول الخليج العربي الأمر الذي استدعى وجود القوتين في تلك المناطق لسلامة أمنهم الاقتصادي، فنرى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت منتشرة بصورة دائمة في المنطقة وخاصة على السواحل المهمة، أما الاتحاد السوفيتي فاستطاع أن يقيم قاعدة بحرية كبيرة باليمن الجنوبي، واستخدم هذه القاعدة في إمداد أثيوبيا خاصة أثناء النزاع الصومالي الأثيوبي عام 1977(جوبس،1993: ص. 17).

كانت السعودية دائماً متخوفة من التواجد السوفيتي في اليمن الجنوبي وخاصة أنها تهدد نظامها الملكي بتأييد نظام الجمهورية في اليمن الجنوبي عليها، إلا أن السعودية فشلت في إبعاد السوفيت عن اليمن الجنوبي، وإن استطاعت أن تطرد المصريين من اليمن الشمالي بعد هزيمة عام 1967م، بعد اتفاقية الخرطوم.

أما بخصوص الدور الأمريكي وقنوات الاتصال الأمريكية مع صنعاء، وكانت تتم عبر الرياض فالسعودية كانت مسيطرة على كافة الاتصالات الخارجية.

7.2 السياسة السعودية تجاه محاولات الوحدة اليمنية 1970-1993:

يعتبر شطرا اليمن الشمالي والجنوبي وحدة ثقافية واجتماعية واحدة منذ غابر الزمان، حيث يتفقان في وحدة اللغة والتاريخ والنسل، ولكن نظراً لوجود الجبال وصعوبة الاتصالات بين الشمال والجنوب، ونظراً لكون الشمال يتميز بأكثرية زيدية بينما يتميز الجنوب بالشافعية فقد تمكنت

بريطانيا من تعميق انفصالهما عندما احتلت عدن عام 1839، وعليه عندما انسحب الجيش الإنجليزي من الجنوب في 30 نوفمبر 1967 واستقلت البلاد، وتلاه انسحاب القوات المصرية من الشمال في أواخر ذات العام لم تحدث الوحدة تلقائياً.

على مر المراحل كانت السياسة السعودية هدفها، هو جعل اليمن منقلب على نفسه وغير موحد، وهذا يعود إلى اهتمام السعودية في البروز بشكل أقوى في منطقة الجزيرة العربية، وخاصة أن اليمن تنافسها بالقوة الديموغرافية، وكذلك الموقع الجغرافي الحيوي والاستراتيجي لليمن وإطلالته على مضيق هام كباب المندب، والذي يعد أحد الأبواب الرئيسية للملاحة العالمية.

وبالتالي تكمن أهداف السياسة السعودية في اليمن في هدفين أساسيين، الأول: أن تسعى الرياض إلى منع أي نوع من الوحدة اليمنية ، حيث إن اتحاد اليمن سيمثل خطراً على الهيمنة السعودية على شبة الجزيرة العربية، وسوف تكون لها مطالب تحررية وحدودية ترجع إلى حرب عام 1934، بين الملك عبد العزيز والإمام يحيى باليمن، وخلال كل عامي (1972-1973)،(1979-1980) لعبت السعودية دوراً رئيسياً في قرار اليمن الشمالي بعد تنفيذ اتفاقيات الوحدة التي وقعتها مع اليمن الجنوبي. أما الهدف الثاني فتمثل في عمل السعودية على منع القوى الخارجية من تكوين أي قواعد للنفوذ في اليمن، حيث إن هذه القوى سيكون لها تأثيرها على الأحداث ، ليس فقط على اليمن ولكن في شبه الجزيرة بأكملها (جويس،1993 : 18-19).

لذلك فإن توحيد شطري اليمن كان عبارة عن ظهور بلد ينافسها في المنطقة، إذا ما توفر لها استقلال اقتصادي.

وهذا ما يترجم لنا على أرض الواقع بوجود تدخل سعودي قوي في اليمن الشمالي وإغراقها بالأموال الطائلة على الوجوه المؤيدة للسعودية والمعارضة للوحدة مع اليمن الجنوبي، حيث استطاع السعوديون أن يحققوا نجاحاً في التأثير على اليمن الشمالي، الأكبر مساحة والأغنى نسبياً من اليمن الجنوبي التي لم يستطيعوا التأثير عليها بالشكل القوي.

8.2 السياسة السعودية في عهد الرئيس على عبد الله صالح:

دخلت اليمن الشمالي في موجات انقلابات عسكرية، وشهدت سقوط رؤساء الجمهورية منذ تأسيسها، فأول رئيس للجمهورية العربية اليمنية "اليمن الشمالية" هو المشير عبد الله السلال

واستمر حتى 1967م ، ثم جاء بعده القاضي عبد الرحمن الارياني الذي استمر حتى عام 1974، ثم جاء بعده القائد العسكري المقدم إبراهيم الحمدي والذي تم اغتياله عام 1977، وتقلد الحكم من بعده المقدم أحمد الغشمي والذي قتل أيضا في عام 1978م، وصولاً إلى انتخاب علي عبدالله صالح رئيساً لليمن الشمالي في يوليو عام 1978، بعد موجة من الصراع السياسي بين شطري اليمن.

اتبع الرئيس صالح منذ قيام حكمه بتوثيق علاقاته مع المملكة العربية السعودية والدول الغربية، في المقابل كان النظام في الشطر الجنوبي موالي للاتحاد السوفيتي، خاصة بعد تولي عبد الفتاح إسماعيل الحكم في اليمن الجنوبي ما بين عامي 1978–1980، و" كان يهدف إلى إسقاط النظام في اليمن الشمالي عن طريق حرب العصابات أو تسيير انقلاب عسكري ضد نظام الرئيس صالح، إذ وقعت بالفعل محاولة فاشلة في هذا الاتجاه في أكتوبر١٩٧٨، مما دعا الأخير إلى طلب المساعدة من السعودية والولايات المتحدة لمواجهة هذا الخطر، وهكذا فقد نشبت الحرب اليمنية الثانية في فبراير١٩٧٩حين سيطرت قوات اليمن الجنوبي على مدينتين شماليتين على الحدود، بهدف إسقاط نظام الحكم في اليمن الشمالي الموالي للسعودية، مما دعا الأخيرة إلى تقديم الأسلحة والذخائر لدعم الجيش في اليمن الشمالي والتعجيل بتمويل صفقة أسلحة مولتها السعودية ب(400) مليون دولار بين اليمن الشمالي والولايات المتحدة (العامري،2011: ص. 135–136).

فضلاً عن ذلك دعمت السعودية اليمن الشمالي خوفاً من أن يصبح الاتحاد السوفيتي طرفاً متنفذاً في الشمال، الأمر الذي يضاعف من إمكانية تحويل اليمن إلى يمن ماركسي موحد في المستقبل.

فعمدت السعودية إلى دعم اليمن الشمالي، إلا أن القيادة السعودية لم ترغب في أن يصبح اليمن الشمالي على درجة من القوة الكافية لتهديدها مستقبلاً، وخاصة أن اليمن الشمالي يفوق عدد سكانه عدد سكان السعودية.

بالرغم من ذلك، حدث نوع من التفاهم بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي برئاسة على ناصر محمد والذي بدأ زيارات ولقاءات مع اليمن الشمالي، إلا " أن التقارب والتنسيق بين شطري اليمن ، كان محل تحفظ سعودي فقد مارست السعودية ضغوطاً على اليمن الشمالي من خلال

قطع المعونات الاقتصادية عام ١٩٨٢ حتى تخلى الرئيس صالح عن الحوار مع الجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة المدعومة من اليمن الجنوبي، كما سعت القيادة السعودية إلى جذب الشطر الجنوبي عن طريق إمداده بالمساعدات(العامري، 2011: ص. 139).

مما سبق ينتج أن الحالة السياسية بين شطري اليمن شمالاً وجنوباً، تعرضت لاستقطابات وتجاذبات داخلية وخارجية على حدٍ سواء، فكل نظام حكم كانت له سياسة ورؤية خاصة ومختلفة عن الأخرى في كلا الشطرين، فاليمن الشمالي كان تحكمه بنية مركبة من القبيلة والعسكر، في المقابل كان اليمن الجنوبي يحكمه عقيدة وثقافة مغايرة لثقافة اليمن الشمالي المتمثلة بالكتلة السوفياتية والملتزمة بالفكر الماركسي المتشدد.

9.2 الوحدة اليمنية عام 1990م:

على مدار الستينيات والسبعينيات خاض اليمنان "صراعات ثورية داخلية"، أدت في النهاية إلى تغير نظام الحكم الملكي في الشمال، بإسقاط الحكم الملكي الإمامي لآل حميد الدين، والنظام الاشتراكي في الجنوب. فقبل الوحدة اليمنية عام 1990، بذلت السعودية جهوداً كبيرة في شطري اليمن عن طريق مساعدة بعض العملاء المحليين لإسقاط نظام الحكم الجمهوري، واستبداله بنظام حكم أكثر ملائمة لهم، وفشلت الرياض في كلا الحالتين ولكنها استطاعت في اليمن الشمالي أن تجعل لحلفائها دوراً رئيسياً في النظام الجمهوري القائم(جويس ،1993:ص. 19).

لذلك كانت اليمن تعيش مخاضاً عسيراً في ولادة الوحدة بين شطري اليمن، وهذا كما أشرنا آنفاً يرجع إلى عقبات عديدة منها: الرفض السعودي لهذه الوحدة، وكذلك عدم استقلالية القرار اليمني الذي لا يخلو من التدخلات في شئونه الداخلية والخارجية.

وفي عام 1990، وقع "علي سالم البيض" الأمين العام للحزب الاشتراكي الحاكم ورئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبية) بين عامي 1986–1990م اتفاقية الوحدة مع الرئيس "علي عبد الله صالح" رئيس الجمهورية العربية اليمنية(اليمن الشمالي)، لتأسيس الجمهورية اليمنية ، فشهدت عدن عاصمة اليمن الجنوبي رفع علم الوحدة فيها بين الرئيسين.

قامت الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990، فبدأ الاهتمام السعودي على أشده تجاه حل مشكلة الحدود، وأن هواجس السعودية حول ميل جارتها إلى انتهاج خط سياسي مغاير لها، وإثارة

المشاعر للمطالبة بالأراضي الواقعة على الحدود بين البلدين، وتحريك الأحاسيس الأيديولوجية، هذه الهواجس من الصعب التغاضي عنها، بتصعيد النزاع مستقبلاً بين السعودية وبين يمن موحد (السويدي، وآخرون، 1995:ص. 14) .

لذلك بقيت مشكلة الحدود اليمنية– السعودية تشكل أحد مصادر التوتر في علاقات البلدين منذ حرب عام 1934م، وحتى عام1990م، عندما قامت الوحدة اليمنية حرصت على تصفية مشاكل الحدود مع دول الجوار، لكن ما سمم العلاقات اليمنية– السعودية أزمة الخليج الثانية(1990–1991) باحتلال العراق للكويت بعد قرابة 70 يوماً من قيام الوحدة اليمنية.

إذ تم تصنيف الموقف اليمني في ذلك الحين بأنه كان منحازاً إلى العراق، أو على الأقل لم يكن متوافقاً مع العلاقات الحميمة التي تربط اليمن بدول الخليج وخاصة السعودية والكويت، حيث أبدى حزب الرئيس صالح المؤتمر الشعبي العام تعاطفه مع العراق، بينما كان الحزب الاشتراكي غير واضح في موقفه، فعلى الرغم من أن السعودية قد أبدت ظاهرياً تأييدها للوحدة إلا أن حرب الخليج الثانية والموقف اليمني إزائها قد أعطاها مبرر للعودة إلى الساحة السياسية اليمنية في محاولة تحقيق ما لم تحققه من قبل، وهو إيقاف مشروع الوحدة اليمنية(جشعان، 2012:ص. 156).

حيث توترت العلاقات بصورة متسارعة بسبب استياء الخليجيين من المواقف السياسية الرسمية والحزبية والشعبية اليمنية المؤيدة للعراق(الجبلي،2009:ص. 1). وعلى إثر هذا الموقف قامت الحكومة السعودية بطرد مئات الآلاف من العمال اليمنيين وهو ما أدى إلى فقد اليمن لتحويلاتهم السنوية ومن جهة ثانية توقفت المعونات الخارجية لليمن سواء تلك التي كانت تقدم من دول الخليج أو من الدول الغربية(الفقيه، 2010: ص. 23).

المبحث الثالث: السياسة السعودية تجاه اليمن من عام 1994 -2011

تحقق الحلم الوطني اليمني القديم عام1990م، عندما اتحدت جمهورية اليمن العربية(المعروفة باليمن الشمالي) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي)، وشكلتا الجمهورية اليمنية، إلا أن عملية الاندماج السياسي تعرضت لهزة عنيفة بعد أربع سنوات ، وذلك مع بروز نزاع بين فئات ذات سلطة سياسية متوارثة تاريخياً وقوى اجتماعية – سياسية انفصالية، مما أدى إلى نشوب الحرب الأهلية عام 1994م.

1.3 الحرب الأهلية اليمنية عام 1994م:

فعلى الرغم من اندماج اليمنيين الشمالي والجنوبي والوصول إلى تفاهم ومشاركة سياسية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني إلا أن النية لم تكن حاضرة والثقة كانت منزوعة بين من يترأس الحزبين، فكان لكل منهما دعم خارجي له . ويبدو أن كلا الطرفين كانت له مصلحة ضمنية في إعاقة تطوير القوى السياسية المستقلة، " ففي أواخر أبريل 1994، اندلع القتال في معسكر للجنود الجنوبيين بالقرب من صنعاء. وسرعان ما تصاعد القتال إلى حرب شاملة بين جيشي الشمال والجنوب. وفي 20 مايو، وبعد ثلاثة أسابيع من الاشتباكات التي شملت إطلاق صواريخ سكود على صنعاء، واستخدام الطائرات العسكرية والمدفعية الثقيلة، أعلن الزعيم الجنوبي السابق علي سالم البيض الانفصال رسمياً. وقد استمرت المعارك حتى يوليو عندما دخلت قوات صالح إلى عدن في حين فر البيض وزملاؤه من البلاد"(داي،2010: ص. 12).

وفي مستهل عام 1995م، توترت الأوضاع بين السعودية واليمن على الحدود عسكرياً بصورة خطيرة، وتولى رئيس مجلس النواب السابق الشيخ عبد الله الأحمر مسؤولية الشروع في بدء نزع فتيل الأزمة السياسية التي خلفتها حربي الخليج الأولى واليمنية اليمنية، حيث نجح الأحمر في ترتيب أول زيارة يقوم بها الرئيس على عبد الله صالح إلى السعودية بعد سنوات من الانقطاع، وتمت الزيارة التاريخية في يونيو 1995م، حيث شكلت منعطفاً نفسياً أزال الحساسيات، وكسر الحواجز بين الأشقاء . ثم تلا ذلك زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز إلى اليمن التي أسهمت في دفع الأمور إلى الأمام، و أزالت الجفوة (الجبلي ، 2009).

2.3 اتفاقية جدة عام 2000 (اتفاقية ترسيم الحدود النهائية بين السعودية واليمن):

منذ توقيع البلدين على اتفاقية الطائف عام 1934 التي رسمت الحدود بين السعودية واليمن، ظلت مشكلة الحدود بين البلدين مصدراً للتوتر والفتور في علاقاتهما وسببا للعديد من المواجهات الدامية، وكانت من التعقيد الذي بدأ معه أن حلها أشبه بالمعجزة، ليس فقط لطول الحدود الذي يفوق 2400كم وإنما كذلك لتداخل العديد من المتغيرات المعقدة، منها ما يرتبط بطبيعة الأرض محل النزاع، وما قد تحتويه من موارد اقتصادية أو ما قد تمثله من مواقع إستراتيجية.

لذلك ففي عام 1974، طلبت السعودية اعتماد الحدود نهائياً ووافق وزير الخارجية اليمني آنذاك على الطلب إلا أنه قوبل برفض شعبي وسياسي، واستمرت مطالب السعودية من أجل ترسيم الحدود بينها وبين اليمن، إلى أن، "وقع البلدان في 12 يونيو 2000، على معاهدة الحدود البرية والبحرية في مدينة جدة، برعاية الرئيس علي عبد الله صالح والملك فهد بن عبد العزيز "(وزراة الخارجية اليمنية).

تضمنت المعاهدة خمس مواد وأربعة ملاحق، حيث نصت المادة الأولى على إلزامية وشرعية معاهدة الطائف عام 1934 وملحقاتها، ومذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين عام 1995، وحددت المادة الثانية خط الحدود الفاصل والنهائي والدائم بين البلدين(الطهيفي، 2000: ص. 150).

شكلت معاهدة جدة الدولية منعطفاً لمرحلة جديدة بين البلدين بعد الحوارات والمفاوضات التي دارت واستمرت خمسة أعوام 1995-2000م لتخرج هذه المعاهدة إلى النور في 12 يونيو 2000، والتي أنهت ملف الحدود اليمني السعودي لتصبح هذه المعاهدة نهائية بين البلدين(الجبلي، 2009).

3.3 الجدار السعودي العازل عام 2003م:

قامت السعودية ببناء حاجز أمني بينها وبين العراق، وبدأت بالفعل في بناء حاجز مشابه مع اليمن، ببناء جدار عازل على الحدود السعودية اليمنية وقد بدأت ببناء الجدار الإسمنتي في سبتمبر 2003 ووصلت لطول 75 كيلو متر فحدث نزاع عنيف مع الحكومة اليمنية. حيث"

قالت الحكومة اليمنية أن بناء هذا الجدار يعد مخالف لاتفاقية الحدود الموقع في عام 2000م، فأدى الخلاف لإيقاف وقف البناء في فبراير 2004 ، إلا أن السعودية استأنفت بناء الجدار في عام 2013م ، والمدعوم بأنظمة رصد إلكترونية على طول الحدود ، لإغلاق الحدود بينها وبين اليمن بعد الحراك الشعبي الذي اندلع في اليمن في أوائل عام 2011م.

وهدفت السعودية من وراء بناء هذا الجدار أو السياج المكهرب حماية السعودية من أي خطر مقبل من جارتها اليمن ، فهذا اليمن يطالعها على الدوام بما لا يسر القلب ولا يطمئن البال. مرة يأتيها بالشيوعية في جنوبه، وأخرى يأتيها بثورة الحوثيين(مرعي ،2013: ص. 13).

بررت السلطات السعودية اتخاذها هذا الإجراء بالتعامل مع المشكلات الحدودية بين البلدين، وحمايتها من تنامي ظاهرة العنف في اليمن، والحيلولة دون تسرب يمنيين إلى الأراضي السعودية بشكل غير شرعي، ووقف أي نشاط محتمل لتنظيم القاعدة (أخبارBBC، 2013)

فالحدود بين اليمن والسعودية يبلغ طولها 2400كم، الأمر الذي سيساهم في غلق المنافذ في وجه اليمن.

مما سبق ينتج أنه من الممكن أن يمنع الجدار العازل دخول المهربين أو المجموعات الإجرامية الصغيرة إلى السعودية، ولكن في المقابل لن يستطع الوقوف أمام المشاريع السياسية التي تحاصر السعودية والتي بدورها تتبناها إيران.

4.3 السياسة السعودية تجاه اليمن (2003-2011):

مثلت السياسة السعودية محور الصراعات والتدخلات في اليمن سواء تدخل السعودية في الشأن اليمني بشكل مباشر، وممارسة النفوذ السياسي عليها، أو أن تكون اليمن هدف للتدخل من أطراف خارجية بهدف مواجهه السعودية، وهنا يضاف الصراع السعودي الإيراني كأحد محددات الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية.

فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، والذي كان يمثل حاجز الصد للنفوذ الشيعي على منطقة الخليج، وسيطرة الشيعة في العراق على مقاليد الحكم، وتمدد النفوذ الإيراني هناك، بدأت ملامح صراع إقليمي على أساس مذهبي تلوح في المنطقة وبدأت تحركات تصعيدية من شيعة اليمن "الحوثيين" في منطقة صعدة من خلال مواجهات مسلحة مع الحكومة اليمنية

بدأت عام 2004م، في ستة حروب متتالية كان آخرها الحرب السادسة عام 2009م، والتي شاركت فيها السعودية بشكل مباشر.

فالأحداث الداخلية في اليمن، والتي تخللت صراعات حزبية وصراعات بين السلطة والمؤسسة القبلية، والصراعات، والانقسامات التي حدثت في المؤسسة العسكرية، قد يعطي تفسيراً لقدرة الحركة الحوثية على الصمود والاستمرار في حربها مع السلطة، حيث كان يذهب المحللون إلى تفسير الصمود والقدرة القتالية للحركة نتيجة الدعم الخارجي في إشارة إلى إيران(جعشان، 2012: ص. 145).

ونذكر أن العلاقة بين إيران ودول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية، شابها التوتر الشديد، لذلك شكلت إيران شبكة من الروابط والتحالفات الإقليمية في المحيط السياسي والجغرافي، بغرض امتلاك المزيد من القدرات في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها، وبالتالي زيادة فرصها في تعزيز مكانتها الإقليمية، وحماية مصالحها الإستراتيجية، بوجود بيئة ضاغطة تلعب بدورها إيران في الخليج العربي.

فالحركة الحوثية في عام 2011م، استغلت الحراك الشعبي اليمني، واستغلت حالة الفساد في السلطة والانقسامات الحزبية والصراعات القبلية الأمر الذي ساعدها لكي تطفو على سطح مسرح الصراع على السلطة في اليمن خلال السنوات التي رافقت الحراك الشعبي اليمني.

وسيسلط الباحث في الفصول القادمة، الضوء على الحراك الشعبي اليمني والذي بدأ عام2011، وكذلك سيسرد بشكل موسع عن الحركة الحوثية" أنصار الله" والخوض في مذهبها ومن يدعمها، وما هي تداعياتها على المنطقة وخاصة على الأمن القومي السعودي.

الفصل الثالث : محددات السياسة السعودية تجاه اليمن

المبحث الأول : المحددات الداخلية للسياسة السعودية

المبحث الثاني : المحددات الخارجية الإقليمية والدولية للسياسة السعودية

المبحث الأول : المحددات الداخلية للسياسة السعودية:

1.1 أولاً: المحددات الداخلية:

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بمجموعة من المتغيرات والمحددات التي يمكن تصنيفها بالمحددات الداخلية والمحددات الخارجية التي تؤثر بمجموعها على صناعة القرار الخارجي، وكذلك فإنها توجه السلوك الخارجي للدولة بالاتجاه الذي تحدده هذه المحددات.

وعليه يمكن استعراض هذه المحددات على النحو التالي:

1.1.1 المحددات السياسية:

نصت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم أن:" المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها الرياض"(الطريقي، 2008: ص. 19).

1.1.1.1 العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي للسعودية:

يمكن ترتيب القوى المؤثرة في صناعة القرار في السعودية على النحو التالي:(مكي، وآخرون، 2010: ص. 163).

1- الملك.

2- مجلس العائلة المالكة.

3- المؤسسة الدينية(هيئة كبار العلماء).

4- شيوخ القبائل.

5- قادة الجيش والوجهاء والتكنوقراط.

أما نظام الحكم في المملكة العربية السعودية نصت عليه المادة الخامسة/أ من النظام الأساسي للحكم، بأنه نظام ملكي، يتم فيه تداول السلطة عن طريق الوراثة، وبالتالي يتركز الحكم في السعودية " في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود، وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله وسنة رسوله، ويستمد الحكم سلطاته من كتاب الله وسنة رسوله صلى

الله عليه وسلم، وهما الحاكمان على جميع أنظمة الدولة"(مركز الفكر العالمي عن السعودية، 2009: ص. 10).

إن النظام السياسي لعائلة " أل سعود" أي الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية– يضرب في جذوره البنية القبلية التي لم تعرف طوراً يذكر خلال مئات السنين ، إلى درجة أنها تكاد تنفرد عن جميع أمم العالم في جعل اسم العشيرة اللقب الرسمي للدولة " يقصد السعودية" (إسماعيل ،2006 : ص. 195).

فالنظام السياسي في السعودية يتمثل في الملكية،" فهناك الملك وولي عهد وحكومة يرأسها الملك مباشرة ومجلس شورى ذو طابع استشاري معين من قبل الملك مباشرة من مختلف مناطق وقبائل وطوائف المملكة"(العليوي، 2012: ص. 23).

2.1.1.1 دوائر صنع القرار السياسي في المملكة:

1. **الملك:** يعتبر الملك مركزاً للعملية السياسية في السعودية" يملك ويحكم"، وعليه أن يطبق مبادئ الشريعة الإسلامية وقوانينها الروحية والزمنية على السواء.

حيث بدأت المملكة العربية السعودية كدولة موحدة تحت مسمى" مملكة نجد والحجاز وملحقاتها" عام(1926)، على يد مؤسسها الملك عبد العزيز "آل سعود" الذي اتخذ لقب " إمام" حتى عام(1921)، كتقليد متبع فيمن سبقوه، ثم لقب نفسه بـ" سلطان" حتى عام(1926)، عندها اختار لقب " ملك "، وهو لقب قريب إلى الحكم بمبدأ العلمانية، وهذه مفارقة استطاعت السلطة السعودية تجاوزها بالتأكيد على الشريعة الإسلامية في جميع المحافل"(جلود، 2008: ص. 310).

بعد ذلك تم تغيير اسم البلاد في عام 1932، إلى" المملكة العربية السعودية"، وبالتالي تم اتخاذ إجراءات بتكوين جيش وإنشاء وزارات داخل المملكة السعودية.

تولى مؤسس الدولة السعودية الحديثة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود، وهو أول ملك للسعودية بعد إعلان توحيدها رسمياً عام 1932، والذي توفي عام 1953.

تبعه في مسئولية حكم البلاد أكبر أبنائه الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود، في2 نوفمبر 1964م، وبويع الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد ملكاً للبلاد، والذي اغتيل في

عام 1975م، ليخلفه ولي العهد الملك خالد بن عبد العزيز، للحكم، ليختار الأمير فهد بن عبد العزيز آل سعود ولياً للعهد، فعقب وفاة الملك خالد سنة 1982، بويع الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد ملكاً على البلاد، ثم بويع ولي العهد الأمير عبدالله بن عبد العزيز بعد وفاة الملك فهد ملكاً على البلاد، في أغسطس2005م، ثم توفي الملك عبد الله بن عبد العزيز في23 يناير2015، فتولى الحكم من بعده، ولي العهد الملك سلمان بن عبد العزيز.

وفيما يخص السياسة الخارجية، فإن أهمية دور الملك تكمن ليس في كون السلطة التنفيذية التي يرأسها هي المعنية بالأمر فحسب، ولكن بصفته أعلي سلطة دبلوماسية في الدولة، لذا يطلق على سفراء المملكة المعتمدين في الخارج سفراء خادم الحرمين وليس سفراء المملكة العربية السعودية، لأن الدولة بأكملها ممثلة بشخص الملك (جلود، 2008: ص. 313).

2. العائلة المالكة:

لقد تنامت أعداد الأسرة السعودية الحاكمة بتفرعاتها، اعتماداً على مبدأ تعدد الزوجات، وتحولت إلى "قبيلة حاكمة"، وتجاوز عدد أمرائها الخمسة ألاف أمير، فضلاً عن خمسة عشر ألف أمير آخرين بعيدين عن السلطة أغلبهم يعمل في التجارة والاستثمارات، لذلك تركت الشؤون السياسية في أغلبيتها لأسرة آل سعود الحاكمة، طالما أنها لا تتعارض بشكل سافر للغاية مع التفسيرات الدينية للعلماء الوهابيين. ويشكل بعض كبار رجال الأعمال من غير الأسرة الملكية وزعماء القبائل وأعيان المدن جزءاً من حاشية أمير معين يساعدها في إبرام صفقات تجارية ويؤمن لها حماية سياسية، لكن هناك خلافات بين كبار الأمراء حول الطريق التي ينبغي للمملكة العربية السعودية وللمنطقة بالطبع سلوكها(ماثيسن، 2014: ص. 54).

فعندما نتحدث عن العائلة المالكة السعودية ودورها في صناعة القرار، فإننا نتحدث عن أطراف العملية السياسية برمتها، وذلك لأن أمراء أل سعود ولاسيما أبناء وأحفاد الملك عبدالعزيز يسيطرون على جل مفاصل الدولة.

ومن هنا تعد المهام السياسية التي يقوم بها الأمراء عربياً ودولياً، وكأنها اللبنة الأساسية المتكاملة في صياغة وتنفيذ قرار سياسي سعودي عربياً ودولياً يهدف أولاً وأخيراً إلى توفير أقصى درجة من الأمن للمملكة، وأقصى درجة من المساندة الدولية للنظام السعودي.

3. مجلس الوزراء:

أصدر الملك المؤسس عبد العزيز بن سعود مرسوماً عام 1953، لتنظيم مجلس وزراء لإدارة البلاد، إلا أن المجلس لم يبدأ أعماله إلا بعد وفاته، ويأتي مجلس الوزراء في المرتبة الثالثة من الأهمية بعد الملك ومجلس العائلة، حيث إن مجلس الوزراء منقاد للملك فهو رئيس الوزراء،" فيمثل مجلس الوزراء الجهاز التشريعي والتنفيذي للدولة وهو الجزء الأهم من عملية صناعة القرار، كذلك الأداة المنفذة للقرار، فالفاعلون من أعضاء العائلة المالكة أعضاء في النخبة الوزارية، ويتم اختيارهم عن طريق المجلس العائلي أو عن طريق التسلسل الوظيفي داخل الجهاز الإداري، أو عن طريق معرفة من الملك شخصياً، ومنصب الوزير أعلى منصب سياسي يمكن الوصول إليه في المملكة من غير الأسرة المالكة"(جلود، 2008: ص. 318).

4. مجلس الأمن الوطني السعودي

هو المجلس المسئول عن وضع سياسات الدفاع بالمملكة العربية السعودية ورئيس هذا المجلس هو الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حسب المادة الثانية، بالإضافة إلى عدد من الأعضاء ذوي الخبرة الطويلة في الدولة، حيث أقيل الأمير بندر بن سلطان بن آل سعود من الأمانة العامة للمجلس، وعين الملك سلمان ابنه ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أميناً عاماً للمجلس.

ونصت المادة الرابعة من نظامه على أن من صلاحياته أن يقوم بدرس وإقرار نوع الإستراتيجية لدخول الحرب ضد دولة أخرى، أو إعلان الحرب، أو لدخول الحرب إلى جانب دولة أو دول صديقة.

ومن أهم اختصاصات المجلس: التخطيط للسياسة الأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ودراسة وتقويم الأحداث والتطورات والظواهر المهمة ذات الصلة بالأمن الداخلي الواقعة داخل المملكة، ودراسة وتقويم الأحداث والتطورات والظواهر المهمة، السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية الواقعة في الدول الأخرى، مما له تأثير مباشر على أمن المملكة ومصالحها(الشاذلي، 2014).

3.1.1.1 سلطات الحكم في المملكة العربية السعودية:

السلطة التنفيذية: وهي الحكومة، ممثلة بالرئيس الأعلى للدولة كالملك أو رئيس الدولة، ومن تحت قيادته من الأمراء والوزراء.

السلطة التنظيمية: هي نظير السلطة التشريعية، لكن النظام الأساسي فضل هذا المصطلح معللاً بأن التنظيم هو النظام بجمع الأشياء وضم بعضها إلى بعض بطريقة مرتبة، ويتكون من مجلس برلماني" مجلس شورى" ، ويضم في عضويته 150 عضو، ممثلين لجميع مناطق المملكة وقبائلها، والعلماء، والأكاديميين، وأهل الرأي، والخبراء في جميع التخصصات، " ويبدي هذا المجلس الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء وله على وجه الخصوص صلاحية مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها، وتفسير الأنظمة وكذلك مناقشة التقارير السنوية المقدمة من الوزارات والأجهزة الحكومية وإبداء الاقتراحات حيالها. وترفع قرارات المجلس للملك الذي يحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها" (مجلس الشورى السعودي،2015). وجميع أعضائه يتم تعيينهم من قبل الدولة.

السلطة القضائية: تتمتع بالاستقلال التام، وهذا ما أكدته المادة(46) من النظام الأساسي للحكم بأن" القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية"(الطريقي، 2008: ص. 60). فلا مجال للتدخل في عمله أو على أحكامه ويعتمد على مصادر الشريعة الإسلامية لتكون مرجعية لكل الأنظمة والقوانين.

4.1.1.1 الملك سلمان أخر ملوك أبناء عبد العزيز:

كان الملك السابع للسعودية الملك سلمان بن عبد العزيز لصيقا لخمسة ملوك (سعود، فيصل، خالد، فهد، عبد الله)، ومؤثرا في القرار الخارجي والداخلي، بحكم قربه من إخوته الملوك لدرجة أنه أصبح مؤتمن الملوك منذ عهد الملك سعود وحتى عهد الملك عبد الله.

تولى الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم بعد وفاة الملك عبدالله بن عبد العزيز في يناير/2015،" وهو سابع أبناء الملك عبد العزيز بن سعود، مؤسس المملكة الحديثة، الذي قرر أن يكون آخر ملك من جيل أبناء المؤسس، حيث نصت قراراته الجديدة على تسليم الخلافة لولي

العهد ابن أخيه محمد بن نايف (55 عامًا) الذي لم ينجب أبناءاً ذكوراً، ومن بعده إلى محمد بن سلمان وهو في منتصف الثلاثينات، وهذه القرارات تشكل تحولًا كبيرًا وخطيرًا تحت أي ظرف من الظروف، كونها تفتح السبل لأول مرة أمام إمكانية أن يتولى حاكم في السعودية عمره مماثل لعمر المحكومين"(نون بوست، 2015).

بعد تلك التعديلات أصبح الأمير محمد بن نايف أول حفيد للملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة يعين ولياً للعهد، وبالتالي سيصبح من حيث المبدأ أول ملك من "الجيل الثاني" في العائلة، ويحتفظ حالياً بمنصبه وزيراً للداخلية، فكان لتلك التعديلات دوراً في تخفيف حدة الخلافات المذكورة إلى حدً ما، من هشاشة نظام تعاقب الحكم في المملكة العربية السعودية، وضمان انتقال الخلافة أو الحكم بسلاسة وسلام، إلا أنه لا ينفي وقوع الصراعات على الحكم إن وجدت المشاكل أو الاضطرابات أو الفشل السياسي.

فمعالم التغيير بدت في السياسة الداخلية السعودية قبل السياسة الخارجية، ذلك خلال الأسبوع الذي أعقب إعلان وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز، حيث أصدر خلفه الملك سلمان ٣٤ أمراً ملكياً تعلقت بإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية في البلاد. بعضها تعلق بالمناصب العليا في الدولة، والبعض الآخر أعاد تشكيل مؤسسات الداخل (تم إدماج عشر مؤسسات عامة في مؤسستين اثنتين فقط)، والبعض الثالث انصب على زيادة أجور ومعاشات العاملين"(هويدي، 2015).

كان واضحاً أن تلك القرارات قد تم إعدادها خلال الفترة التي كان فيها الملك عبدالله مغيباً عن الوعي، والذي أعلن عن وفاته في 23يناير 2015.

5.1.1.1 محددات سياسية تجاه اليمن:

تعاملت السياسة السعودية تجاه اليمن وفق عدة محددات ومرتكزات، ذلك لتأثرها أكثر من أي طرف إقليمي ودولي، بسبب التماس والجوار الجغرافي بين البلدين، والتشابه الثقافي، وعلى هذا الأساس اتبعت السعودية كافة الوسائل والأدوات لتحقيق حماية أمنها القومي، والقضاء على التحديات الموجودة في اليمن، لضمان حدود آمنة ومستقرة.

وبالتالي تبنت السياسة السعودية الخارجية في اليمن، إستراتيجية معتمدة على ثلاثة عناصر أساسية، وهي المجال الحيوي، والعمق الاستراتيجي، والأمن القومي "الكلي".

المجال الحيوي: على سبيل المثال دولة إسرائيل في فلسطين، حيث حدد أرئيل شارون في عام 1982 عندما كان وزيراً للدفاع دائرة المجال الحيوي لإسرائيل، وذلك أمام لجنة الدفاع والخارجية للكنيست في جلستها في 12 ديسيمبر1982 على النحو التالي: "هي المنطقة التي تضم مصالح إسرائيل الإستراتيجية، وتشمل جميع مناطق العالم العربي المتاخمة، علاوة على إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا وحتى زيمبابوي وجنوب أفريقيا جنوباً". وقد توسعت هذه الدائرة في التسعينيات لتمتد من الساحل الشرقي للأطلنطي غرباً، إلى إيران وباكستان شرقاً، ومن دول آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً إلى كيب تاون بجنوب أفريقيا جنوبا"(سويلم، 2004). فبات العالم الإسلامي برمته مجال حيوي لدولة إسرائيل.

فالسعودية تعد اليمن الملاصقة لها جغرافياً، مجالها الحيوي الذي لابد أن يكون لها حضوراً ما في اليمن وهذا ما رأيناه منذ ظهور الدولتين ككيانين سياسيين، وتدخل السعودية في سياسة اليمن على مر العقود السابقة من أجل ضبط إيقاع المملكة بضبط مجالها الحيوي.

العمق الاستراتيجي: كل دولة تعد جيرانها عمقاً استراتيجياً لها، ويعني أنها تعامل عمقها الاستراتيجي معاملة خاصة، ويعني العمق الاستراتيجي أن الدولة في حالة تعرضها لظروف استثنائية أو مخاطر، فإنها تجد في عمقها الاستراتيجي ملاذاً آمناً، واليمن تمثل عمقاً استراتيجياً للسعودية والعكس صحيح، لكن اليمن للسعودية أكثر، لاعتبارات تتصل بموقع اليمن على أهم الممرات المائية ومضيق باب المندب، في حين أن السعودية تحيط بها مضايق هرمز، باب المندب، وقناة السويس، ولو حدث وأغلقت في وقت واحد فإنها تختنق، ومن ثم لن تجد غير اليمن للوصول إلى البحر العربي والمحيط الهندي (الغابري ،2015).

الأمن القومي: أبرز من كتب عن "الأمن القومي" هو"روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن".. حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي

تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"(حسين،**2011**).

تلك العناصر تفرض على السعودية في سياستها الخارجية تجاه اليمن، بأن تنظر إلى اليمن باعتبارها العمق الاستراتيجي الأهم والمجال الحيوي المؤثر، والخاصرة التي تجلب إما الخير أو الشر للأمن القومي السعودي.

عرفت السياسة السعودية تجاه اليمن، في عهد الملك "عبد الله بن عبد العزيز" بالحذر والترقب بسبب الأحداث الميدانية التي صاحبها الحراك الشعبي اليمني واعتبرتها السعودية ناقوس خطر يدق أبوابها، "حيث واجهت المملكة ثلاثة تهديدات رئيسية خلال تلك السنوات، وهي الاضطرابات الإقليمية، أو ما يعرف بـ "الربيع العربي"، والبرنامج النووي الإيراني، وصعود الحركات الإرهابية"(سكاي نيوز،2015). ومنها صعود الحوثين في اليمن، وكذلك صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في المناطق التي شهدت الحراكات الشعبية.

لذلك أبدى الملك "عبد الله بن عبد العزيز" امتعاضه من الحراكات العربية في أول عتباتها، فكان المستقبل الوحيد لزين العابدين بن علي رئيس تونس، وكان المساعد والمانح لمصر بعد خروج الجماهير ضد الرئيس مرسي عام 2013، وكان الداعم المالي الأكبر لحزب نداء تونس"(سلمي،2015).

أما في اليمن كان دور الملك الراحل "عبدالله بن عبد العزيز" واضحاً، من أجل إخماد الحراك الشعبي اليمني، عندما رعى توقيع المبادرة الخليجية "وتنص المبادرة الخليجية، التي دعمها القرار رقم 2014 الصادر عن مجلس الأمن، على أن ينقل الرئيس صالح السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي في غضون 30 يوماً مقابل عدم ملاحقته قضائيا ثم يشرع هادي في تشكيل حكومة وطنية تقودها المعارضة، ويتم الترتيب لإجراء انتخابات رئاسية في غضون60 يوما"(تقرير المبادرة الخليجية،2011).

إلا أن اليمن دخلت دوامة صراع كبير، أدى إلى حدوث متغيرات سياسية أغضبت السعودية، منها صعود الحوثيين إلى سدة الحكم بالسيطرة العسكرية على العاصمة صنعاء

وانقلابهم على المبادرة الخليجية، ومحاولة اغتيال الرئيس اليمني عبد ربه هادي منصور عدة مرات، وهو رئيس منتخب حسب المبادرة الخليجية.

أما في عهد الملك الحالي سلمان بن عبد العزيز الذي تسلّم زمام الأمور في المملكة السعودية في ظروف إقليمية استثنائية، حيث تشهد المنطقة عددًا من المتغيرات الجيوسياسية الهامة لا سيما في دول الجوار (اليمن جنوبًا، العراق وسوريا شمالًا، ومفاوضات الجار الشرقي "إيران" مع مجموعة 5+1 بخصوص ملفها النووي).

وبالتالي كانت سياسة الملك "سلمان" الخارجية، مغايرة عن سياسة الملك الراحل "عبد الله "وخاصة في قضية اليمن والمنطقة بشكل عام، من خلال عدة مؤشرات، أنها لن تسير على نهج" السياسة الخارجية التقليدية، ومبدأ ردة الفعل الذي كان سائداً في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، وبأنّ أولوياتها الخارجية تختلف لجهة وضع مواجهة التمدد الإيراني في المشرق العربي في رأس قائمة الأولويات، بدلًا من التركيز على أولويات أخرى كمواجهة حركات الإسلام السياسي في عدد من البلدان التي شهدت حراكات شعبية"(تقرير الدوحة، 2015: ص. 8).

حيث شكلت أزمة اليمن بعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز، تحدٍ خارجي، وعلى رأس أولوياته الخارجية وخاصة بعد تفاقم الأزمة اليمنية بسيطرة الحوثيين المدعومين من إيران على السلطة، الأمر الذي شكل تهديد مباشر لأمن المملكة، فيجعلها في محط الأنظار من قبل تنظيم القاعدة، وأرض خصبة لدخول تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على الخط وخاصة في الشمال اليمني، مما يضيف تعقيدات جديدة في المنطقة.

وعليه، فإن ما جرى في اليمن من تغيير وتهديد لأمن السعودية يشبه في بعض جوانبه ما جرى في ليبيا واعتبرته مصر تهديداً لأمنها، فالجماعات الإرهابية لها وجودها بدورها في ليبيا، وكما أن هناك حكومتين ليبيتين إحداهما في طبرق والثانية في طرابلس، كذلك هو الحال في اليمن، حيث يسيطر الحوثيون على السلطة بصنعاء، في حين أن الرئيس عبد ربه منصور هادي موجود في عدن(هويدي،2015).

علماً بأن السياسة الخارجية السعودية توصف تقليدياً، "بأنها تنتهج "الدبلوماسية الهادئة"، وأنها تحاول من خلال استخدام ثقلها الروحي وموقعها الاستراتيجي وفوائضها المالية، تحقيق

أهداف سياستها الخارجية في نطاقاتها المعروفة كافة، سواءً في الدائرة العربية أو الإسلامية إن لم يكن الدولية أيضاً، من دون محاولة الدخول في مستنقعات النزاعات الإقليمية" (الهباس،2011).

ولكن بعد تمدد نفوذ إيران في الفترة الماضية مستفيدة من الاضطرابات في المنطقة، "تحاول توسيع نفوذها الأمر الذي جعل السعودية تتحرك مجبرة على اتخاذ سياسة أكثر حزماً، خاصة أن التقارب الأميركي الإيراني زاد الشعور لدى المملكة بضرورة انتهاج سياسة حازمة لإعادة الاستقرار للمنطقة"(Washington Post,2015)،عبر عاصفة الحزم التي تم تشكيلها عربياً، حيث لم يمر على وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز سوى شهرين ونيف لتندلع بعدها الحرب العربية السعودية على اليمن في أول حرب تشنها الدولة السعودية في تاريخها الحديث، والتي وصفها المراقبون بحرب الأغنى دولة على أفقر دولة!، في 26 مارس 2015، بهدف إسقاط الحوثيين في صنعاء لكي تعود المياه لمجاريها في اليمن، بعودة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، الذي خرج عنوةً وهرباً من الحوثيين.

6.1.1.1 تحديات – وطموحات "الملك سلمان بن عبد العزيز":

شهدت سياسة الملك سلمان بعد تمدد خطر إيران التي تباهت بأن دولتها سيطرت على الدولة العربية الرابعة ويقصد اليمن بسيطرة الحوثيين، حملت سياسة الملك سلمان مؤشرات بارزة على قرب تدشين محور سني تقوده السعودية ويضم تيارات إسلامية معتدلة وفي القلب منها جماعة "الإخوان المسلمين" وقوى إسلامية تعتمد نفس الخط السياسي في مواجهة تمدد الحوثيين في الخاصرة الجنوبية للمملكة، في ظل استياء الحكم السعودي الجديد المرتبط بصلات قوية مع المؤسسة الدينية من التمدد الشيعي بشكل عام(وائل والحارس، 2015).

وهذا يدل على أن المملكة السعودية تسعى إلى زعامة العالم السني وحماية المسلمين السنة ضد تمدد النفوذ المتصاعد لإيران، حيث سعت السعودية "إلى تشكيل المحور السني ونجحت نوعاً ما في تأسيسه مع مصر والأردن، والذي جعل مواجهة إيران أولوية، خصوصاً في السعي الحاصل لإخراج سوريا من المحور الإيراني في المنطقة"(حماد،2013: ص. 168).

فالمحور الإيراني يحتضن التيارات الشيعية في الدول العربية مثل(لبنان و اليمن والعراق وسوريا) وبالتالي تحاول السياسة السعودية الخارجية أن تعمل على تعبئة واحتواء التيارات

والتنظيمات السنية، مثل حزب الإصلاح اليمني وكذلك عودة الحوار مع حركة حماس في فلسطين و تخفيف النبرة السعودية تجاه الإخوان المسلمين في مصر.

ولتدشين المحور السني، فإن على السعودية أن تتحد وتتكاثف مع تركيا ومصر من أجل انجاز هذا المحور والذي لا يتم إلا إذا لعبت تركيا بجانب قطر دوراً محايداً لتمارس ضغطاً كبيراً على حركات الإسلام السياسي المصري(الإخوان المسلمين)، بما في ذلك إقناعها بالتخلي عن فكرة" التنظيم العالمي" وتصدير الحراك الثوري الإسلامي إلى دول الخليج العربي.

ومن جهة أخرى، ينتظر من الطرف السعودي الضغط على الحكومة المصرية الحالية من أجل رفع الظلم الواقع على أفراد حركات الإسلام السياسي المصري، وإيجاد صيغ معقولة للمصالحة مع هذه الحركات على أرضية جيدة من التفاهمات والضمانات(البريدي،2015).

2.1.1 المحددات الدينية:

المحدد الديني من المحددات التي لها أهمية كبيرة في التأثير في عملية صناعة القرار السياسي في السعودية وعلى طبيعة عمل الدبلوماسية السعودية، "يأتي في أول هذه المكونات التشريع الإسلامي والهوية العربية الإسلامية؛ التي وإن كان تأثيرها الأكبر على السياسة الداخلية؛ فإن لها بصماتها على السلوك الخارجي للمملكة؛"(الأزدي، 2014: ص. 3).

وذلك من خلال استشعار السعودية بحكم موقعها الديني، والجغرافي تعد محوراً رئيساً في منظومة الدول العربية والإسلامية؛ لكونها منبع العروبة، ومهد الرسالة الإسلامية، وتحتضن على أرضها أطهر البقاع المقدسة" الحرمين الشريفين"، وتعد قبلة الإسلام والمسلمين.

حيث أوضح مؤسس الدولة السعودية الملك عبد العزيز في أكثر من مناسبة، " التزام الدولة السعودية بعقيدة الإسلام النقية الصافية التي كان عليها النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده، وأن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية التي ظهرت في الجزيرة العربية وتأسست عليها الدولة السعودية الأولى، هي دعوة لتجديد العقيدة الصحيحة في نفوس الناس الذين انتشر فيهم الجهل بالإسلام في الجزيرة العربية"(البشر، 2012: ص. 124)، ومنها استلهم الملك عبد العزيز الدعوة الوهابية في تأسيس وتوحيد المملكة العربية السعودية.

أما المبدأ الذي تأثرت به الدولة السعودية فهو مبدأ الإمامة، حيث أكد الشيخ محمد بن عبد الوهاب على ضرورة وجود إمام ينفذ أحكام الشريعة ويوحد المسلمين، وأكد الشيخ أيضاً على واجب إطاعة الحاكم والإمام، ما لم يأمر بمعصية، وعلى أساس هذا استند الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود(1902-1953) في تأسيس الدولة السعودية الحديثة (الشمري، 2015: ص. 42).

وترتكز فلسفة الحكم منذ تأسيس المملكة العربية السعودية، على" أن يتولى آل سعود العرش وينال آل الشيخ (عائلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب) أمور الدين والدعوة وخلافه. وقد سارت هذه المزاوجة أحد أكبر الأقانيم المؤسسة التي قامت ولا زالت تستند إليها المملكة. وقد اضطلعت هيئة كبار العلماء التي يترأسها آل الشيخ بأدوار سياسية تقوم في معظمها على إصدار فتاوى ذات صبغة سياسية بدا لمراقبين كثيرين أنها بحض من آل سعود. فمنذ الإفتاء بجواز عزل سعود وصحة تولية فيصل حتى اليوم، كان العلماء الوهابيون بالمملكة يقومون بدور كبير في ترسيخ هذه القاعدة الهيكلية على أكمل وجه"(ورقة سياسات،2015).

أما عن الموقف الديني لعلماء الإسلام في السعودية بخصوص اليمن وصعود الحوثيين وسيطرتهم على مفاصل الدولة، كان واضحاً، بحيث " انتقد المفتي العام للمملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ الحوثيين بشدة، معتبرا تصرفاتهم فتنة بين المسلمين، والأفكار التي يؤمنون بها وينطلقون منها قائمة على التعصب لأقوال شاذة وآراء فاسدة، معتبراً من يقاتلون الحوثي إنما هم مجاهدون" (المالكي، 2010: ص. 29-30). فشكل هذا الموقف غطاء ديني يدعم الحرب العسكرية" عاصفة الحزم" داخل اليمن.

3.1.1 المحددات الاجتماعية:

اعتبرت المملكة العربية السعودية إقليمياً ودولياً، مركزاً لاستقرار صناعتي النفط والغاز في العالم وموطناً، ووعاءاً جغرافياً لولادة الإسلام فيها، الأمر الذي أمدها قوةً واهتماماً دولياً، في شبه الجزيرة العربية.

أما بالنسبة إلى الجار اليمني، فالمجتمع السعودي لديه روابط جغرافية مع اليمن، ويتقاطع معها في الدين والثقافة والموروث الشعبي، حيث تمتد جذور "علاقة الشعب السعودي بجيرانه في اليمن آلاف السنين، وقد رسختها كثير من الأحداث والعوامل المشتركة التي صهرت المجتمعات،

ووحدت بينهم في التطلعات والمصير، فأمن اليمن من أمن المملكة، والخطر الذي يواجه المملكة يواجه اليمن أيضاً"(المكينزي، 2015).

يواجه المجتمع السعودي ضعف الثقافة السياسية وخاصة عند" الحديث عن عدم أهلية المجتمع للمشاركة السياسية، وافتقاره إلى أدنى أبجديات السياسة، وعدم قدرته على إدراك العملية السياسية"(العليوي،2012: ص. 21). ويرجع هذا الأمر لوجود نظام حكم ملكي تقليدي ومجتمع قبلي تحكمه مفاهيم وأساليب وأعراف قبلية، رغم مساهمة النفط في" التغير العميق لبنية المجتمع السعودي. لكن التغير الفكري والاجتماعي لم يتم بالكيفية نفسها، إذ أدت قشور التنمية التي تركت للقبائل إلى انحسار دور القبيلة نحو مسؤوليتها"(صينتان، 2008: ص. 11).

فمن" مظاهر الضعف في الثقافة السياسية العربية، أن العرب ما زالوا يلطمون على وجوههم جراء هزيمة يونيو 1967، خلافاً مثلاً لليابانيين والألمان الذين خسروا حرباً عالمية دون أن يخسروا ثقافتهم واقتصادهم"(العليوي،2012: ص. 17). ومازلت مشاهد ضعف الثقافة السياسية تتكرر في الوسط العربي، هذا ما يؤكد ما نراه اليوم بعد اندلاع فتيل تلك الحراكات الشعبية التي افتقرت إلى الثقافة السياسة والي أركان الثورة الشعبية، والتي أوصلت الدول العربية إلى حافة الهاوية، منتجة فقط الدمار والفوضى والتنظيمات الراديكالية المتشددة الإسلامية.

كذلك يواجه المجتمع السعودي عامل أخر مؤثر وهي القوة السكانية، فنلاحظ أن المملكة السعودية تحاول قدر المستطاع زيادة تعداد سكانها، وذلك للأسباب الآتية:(الشجيري، 2013: ص. 375).

أولاً: مواجهة متطلبات القوة التي تسعى إلى تحقيقها في بيئتها الإقليمية، ومرد ذلك التنافس الحاصل على أشد منافسيها(إيران – مصر– العراق)، إذ يمتلك كل من العراق ومصر وإيران موارد بشرية تتناسب مع طموح هذه الدول السياسية، في حين إن السعودية رغم أنها تمثل عملاقاً بمواردها الاقتصادية وسعة حجمها، إلا إنها تعاني من نقص في حجم السكان.

ثانياً: لأن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة، ولإدارة أجهزة الإنتاج والعجلة الاقتصادية من جهة أخرى.

فالسعودية ذات مساحة كبيرة مترامية الأطراف تبلغ مساحتها،(2.24 مليون كيلومتر مربع) ومقارنتها بعدد السكان، نجد أن السعودية تعاني من انخفاض حاد في كثافتها السكانية، حيث يبلغ عدد سكان المملكة حوالي 27 مليون نسمة حسب إحصائية عام 2010، والتي أظهرت عدد سكان المواطنين السعوديين بلغ 18.8 مليون نسمة وبلغ عدد المقيمين في المملكة من الوافدين والأجانب 8.4 مليون نسمة(الشمري، 2015: ص. 40). فالعامل السكاني يلعب دور في تحديد مدى قوة الدولة، وقدرتها على التأثير في سياسات الدول الأخرى.

أما من جانب آخر يتشكل المجتمع السعودي، من العرب المسلمون الذين ينتمون للمذهب (الحنبلي) ويشكلون غالبية سكان المملكة، في المقابل يوجد أقلية شيعية في منطقة الإحساء يجعل من المذهبية عنصر عدم استقرار في المجتمع السعودي، تزداد أهميتهم رغم ضآلة نسبتهم إلى المجموع العام من السكان، نظراً لموقعهم في منطقة المخزون النفطي السعودي(المنطقة الشرقية)، ولاقترابهم الجغرافي من إيران، وقيام الأخيرة بتقديم المساعدات لهم بشكل مستمر (الشجيري، 2013: ص. 377).

شكل هذا البعد المذهبي في المجتمع السعودي عامل قلق مستمر للحكومة السعودية، وخاصة أنها تضم بين جنبات التكوين السكاني عناصر ترفض نظام الحكم، كما أشرنا، وهذا له الدور المؤثر في صناعة القرار السياسي الخارجي تجاه إيران، لذلك يسعى النظام السعودي إلى زيادة القدرة السياسية " وتدعيم سند شرعيته المستمدة من الإسلام، كي يستطيع أن يتعامل مع الواقع الجديد بالفاعلية والكفاءة المطلوبة والتقليل من تأثير أيه ضغوط خارجية محتملة تؤثر على الداخل"(عامود، 2000:ص. 153).

وعليه فإن النظام السعودي يعمل على تقوية البيئية الداخلية من أجل تجفيف ينابيع أي تدخل شيعي أو إيراني في الشئون الداخلية.

4.1.1 المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية من المتغيرات الديناميكية التي تؤثر في الموقف السعودي، إذ تعد من أهم محركات السياسة الخارجية السعودية، لذلك سعت المملكة على تطويع هذا المحدد ليكون داعماً لمواقفها السياسية.

فالنفط منذ "اكتشافه في حقبة الخمسينات، اكسب مسألة ترسيم الحدود أهمية قصوى وأصبح الدافع الرئيسي من أجل وضع الحدود وفصل الدول، لزيادة الثروات والانفراد بالنفط، وهكذا باتت تقوية أنظمة الحكم القومية في الخليج حاجة نفعية وسياسية، رغم استمرار الخلافات المعوقة"(كشيشيان، 2012:ص. 22).

فكما هو معروف تعد المملكة من أكبر دول العالم في احتياطي النفط " فهي تمتلك أكثر من ربع الاحتياطي العالمي وأكثر من أربعة أضعاف احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك تعد المملكة من أكبر منتجي النفط على مستوى دول " الأوبك"، أو على مستوى العالم حيث تصدر حوالي(20%) من الإنتاج العالمي"(الشجيري، 2013: ص. 375).

وبالتالي قرارها في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نافذ ومتحكم؛ حيث " يتميز البترول تاريخياً بأنه الثروة الأكثر قيمة خلال النصف الأول من القرن العشرين. لقد أصبح القوة المحركة خلف الحداثة والتجديد. جالباً إمدادات ومؤمناً حاجات معولاً عليها شكلت حجر الزاوية في السياسات الخارجية "(بركنس،2010: ص . 163).

ومن المهم ذكره، حجم إنتاج المملكة العربية السعودية للنفط، حيث يبلغ حجم إنتاج المملكة من الزيت الخام من 10 إلى 11 مليون برميل يومياً، وتحتل بذلك المرتبة الأولى عالمياً بين الدول المنتجة للبترول، كما يقدر الاحتياطي النفطي السعودي بأكثر من 264 مليار برميل. وتنتج المملكة أيضاً كميات كبيرة من الغاز الطبيعي يبلغ احتياطيها (242) ترليون قدم مكعب، وتحتل بها المركز الرابع في قائمة الدول المنتجة له، وتمتلك كذلك احتياطات ضخمة منه تجعلها في المرتبة الخامسة بين دول العالم التي تمتلك أكبر احتياطات من الغاز، وتعد المنطقة الشرقية أغنى مناطق المملكة بالبترول والغاز"(مركز الفكر العالمي عن السعودية،2009: ص. 46).

وعلى هذا الأساس تصنف السعودية من الدول الكبرى اقتصادياً، وتشكل عائدات النفط بين 70% و80% من إيرادات الدولة، ويقدر عدد حقول النفط في السعودية 80 حقلاً، وأهمها حقل الغوار الذي يعد أكبر حقل بترول على اليابسة في العالم ويوجد في السعودية أبار نفطية تقدر بـ 1000 بئر نفطي.

إن الاقتصاد السعودي يحتل المركز الثالث عالمياً، حيث بلغ فائض الحساب 132 مليار دولار بعد ألمانيا والصين، ويصنف ضمن أكبر عشرين اقتصاد بالعالم فتلك الثروة والطفرة النفطية الاقتصادية ساعدت السعودية على توظيف صادراتها لخدمة أهدافها السياسية(الشمري، 2015: ص. 41).

1.4.1.1 أهمية سلاح النفط في السياسة الخارجية السعودية:

لعب سلاح النفط السعودي دوراً بارزاً في السياسة الخارجية السعودية، التي تستخدمه من حين لأخر من أجل تطويع الدول المناهضة لها أو من أجل إتمام قرارات سياسية معينة، ونذكر أن السعودية استخدمت سلاح النفط، والذي أشار إليه موقع قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز (د.ت):

أن المملكة العربية السعودية كانت – ولا تزال – من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، كان من الطبيعي أن يكون قرارها باستخدام النفط سلاحاً في المعركة ضد الاحتلال الإسرائيلي وهو من أهم القرارات السياسية التي اتخذها العرب في المواجهة ضد الصهيونية والاستعمار .(قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز).

فقد لعب سلاح النقط دور مهم في حرب عام 1973م، عندما شنت مصر وسوريا هجوماً على إسرائيل. وكان الرئيس المصري أنور السادات يعرف بأنه يقف على أرض رخوة، بالتالي ضغط السادات على ملك السعودية، الملك فيصل، لوقف إمدادات الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل، وتوجيه ضربة ضد الولايات المتحدة المساندة لإسرائيل بطريقة جديدة وهي استخدام البترول كسلاح ردع.

في 16 أكتوبر 1973، أعلنت السعودية وأربع دول عربية أخرى في الخليج العربي زيادة 70% في الأسعار الجديدة للنفط، خلال الأيام التي تلت اجتماع وزراء البترول العرب، واتفقوا على أنه يجب معاقبة الولايات المتحدة لوقوفها مع إسرائيل، ووافقوا بالإجماع على فكرة حظر تصدير النفط"(بركنس،2010: ص. 168).

وأدى الحظر في عام 1973، إلى زيادة في أسعار الوقود المحلية، ونقص البنزين، وتقنين استخدام البنزين. وغير هذا الحظر ديناميكيات السياسة الخارجية للولايات المتحدة وكان لهذا أثر اقتصادي كبير في أوروبا والولايات المتحدة (الخليج الجديد،2015).

بعد ذلك وفي خضم الصراع الدائر، والتي تشهدها المنطقة وخاصة الفوضى والحرب الأهلية في سوريا، فالنظام السعودي يعادي النظام السوري الموالي لإيران والحليف الاستراتجي لروسيا، ظلت السعودية منذ اندلاع الحراك الشعبي في سوريا 15/مارس/2011، تحاول إسقاط حكم بشار الأسد، من أجل إنهاء التواجد الشيعي التي تدعمه إيران في سوريا، إلا أن الأحداث جاءت عكس توقعات السعودية والولايات المتحدة، حيث استمر نظام الأسد حتى وقتنا هذا.

أرادت السعودية معاقبة روسيا وإيران بسبب دعمهما القوي لنظام الأسد، فالسعودية، وبكل بساطة، قررت استخدام سلاح النفط، ولكن ضد روسيا وإيران بالدرجة الأولى، وبتنسيق كامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تركيع هاتين الدولتين، بسبب تدخل الأولى عسكرياً في أوكرانيا، ودعم الثانية للنظام السوري وتمسكها بحقها المشروع في تخصيب اليورانيوم ورفضها تقديم تنازلات في مفاوضات فيينا، حول طموحاتها ومنشآتها النووية"(عطوان، 2014).

فكان من أكثر قرارات الملك عبد الله بن عبد العزيز خطورة، هو قرار خفض أسعار النفط بضخ كميات كبيرة من النفط حتى وصل سعر البرميل إلى ما يقارب 50 دولارًا بعد أن كان سعره أكثر من 100 دولار، وجاء هذا القرار للضغط على حلفاء بشار الأسد روسيا والصين في محاولة لنزع الأسد من السلطة بعد تردد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في استخدام القوة معه، بالرغم من أن هذا القرار يضر باقتصاد السعودية المعتمد على النفط اعتماد شبه كلي(موقع نون بوست،2015).

فعندما تنخفض أسعار برميل النفط إلى أقل من سبعين دولاراً، فإن دولاً مثل إيران وروسيا تشكل صادرات النفط أكثر من خمسين في المائة من دخلها، ستجد نفسها أمام ظروف اقتصادية صعبة للغاية.

فقد أكد السناتور الأميركي والمرشح السابق للرئاسة جون ماكين:" إن السعودية هي السبب وراء انهيار الاقتصاد الروسي "ويجب أن نشكرها"، مؤكداً في لقاء أجراه مع قناة السي إن

إن.."إن السعودية أسهمت في خفض أسعار النفط إلى مستويات قياسية، وهي المسؤولة عن ما يعانيه الاقتصاد الروسي من انهيارات لا سياسات الرئيس أوباما"(البحرين اليوم،2014).

ورغم أن أسعار النفط مؤخراً شهدت انخفاض حاد وصل إلى 50 دولار للبرميل بدلاً من 100 دولار، إلا أن " الموازنة السعودية الجديدة لعام 2015، رصدت البلاد نحو 860 مليار ريال (229.3 مليار دولار)، رغم تدهور أسعار النفط بنسبة تصل إلى 50 في المائة (البقمي، 2015: ص. 62).

وعليه فأن هذا الانخفاض لن يطول في أسعار النفط وخاصة أن المملكة السعودية تخوض حرباً في اليمن؛ لذلك هي بحاجة في ارتفاع أسعار النفط ولو بشكل بسيط، وخاصة أن النفط يشكل إيراداته في دخل المملكة 70%، ويعتبر أساس وعصب الحياة في المملكة العربية السعودية.

2.4.1.1 العمالة اليمنية في المملكة السعودية:

نتيجة للتقدم الاقتصادي الذي أحدثته الطفرة النفطية في دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، أدى إلى تدفق " المغتربين للعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يقدر عددهم بالملايين حيث يشكلون الآن أغلبية السكان في المدن الكبرى لدول الخليجية كلها(ديفيدسون، 2014 : ص . 33).

وبالتالي امتلأت المدن الخليجية الكبرى بوجود جيش من العمالة الأجنبية، ذات تخصصات مختلفة وخدماتية تعمل على تقوية الاقتصاد المحلي، لكن الشئ الذي يغيب كثيراً عن الأذهان، هو التأثير الاقتصادي الحيوي لهؤلاء العاملين في أوطانهم، والذي يأتي في صورة تحويلات نقدية. فالتحويلات التي (يرسلها العمال) الأجانب إلى بلادهم النامية تقدر بنحو 300 مليار دولار سنوياً، وهو رقم يفوق بكثير مساعدات التنمية الرسمية وتدفقات رأس المال الخاص. في الواقع هناك دول مثل الفلبين تعد فيها التحويلات النقدية بمثابة أهم مصدر للدخل، ومن ثم فإن العمالة الأجنبية تلعب دوراً حيوياً في النمو العالمي، فهي تعزز نمو بلدانها(اقتصاديات الخليج، 2009: ص . 35).

أما بخصوص العمالة اليمنية في المملكة السعودية، يقدّر عدد اليمنيين في السعودية وحدها بنحو 890 ألف يمني، وتعتمد عائلاتهم على تحويلات أبنائهم المغتربين، وحسب الأرقام الرسمية فإن العمالة اليمنية في السعودية جاءت في المرتبة الرابعة من حيث العدد بعد الهندية والمصرية والباكستانية، وهو ما يعني أن مئات الآلاف من اليمنيين يعتمدون بشكل كبير على هذه التحويلات، وهو ما لا يمكن المساس به في ظل هذه الأوضاع المتأزمة في بلادهم. أما من الناحية الاجتماعية فتاريخ الخليجيين يشهد على عمق علاقتهم مع العمالة اليمنية والتي نادرًا ما تشهد تأزمًا، ولم يصدر عن العمالة اليمنية، على الرغم من تصدرها لأعداد العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون، أي سلوكيات أو تصرفات جماعية تضع حواجز بينهم وبين الحكومات الخليجية أو شعوبها(الدوسري، 2015).

فالعمالة اليمنية في المملكة السعودية، لها أهمية وخاصة أنها تدعم الاقتصاد اليمني المتعثر، من خلال تحويلات اليمنيين في الخارج، والتي تعتبر من المصادر المهمة للدخل في الدولة والتنمية البشرية.

5.1.1 المحددات الأمنية:

يعد محدد الأمن من أبرز المحددات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول، فالدول ذات القدرة العسكرية الكبيرة تستطيع حماية مواردها والدفاع عن كيانها، على عكس الدول الضعيفة التي لا تستطيع الدفاع عن كيانها، تجعلها مضطرة إلى جلب حماية خارجية للدفاع عن أراضيها، وهذا ما رأيناه بعد حرب الخليج الثانية 1990م، حيث استعانت الدول الخليجية بقوى غربية لحماية أراضيها من العراق وإيران في تلك الفترة.

أما في المملكة العربية السعودية فقد شهدت القدرات العسكرية تطورات جذرية متلاحقة، وعقد صفقات شراء أسلحة عسكرية ضخمة من الدول الغربية وكذلك تأهيل وتدريب الجيش السعودي بكفاءة عالية.

برز مفهوم الردع الأمني والدفاعي في سياسة المملكة الخارجية في عهد الملك سلمان، وخاصة بعد التعيينات الأخيرة للمناصب الأمنية في المملكة تُظهر الدور المحوري للأبعاد الأمنية والدفاعية التي ستكوّن السياسة الخارجية للمملكة، في العهد القادم؛ فتعيين الأمير محمد بن نايف

وزير الداخلية كولياً للعهد، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء والمعروف عنه في السعودية بأن له الفضل في" تقويض نشاط تنظيم القاعدة في السعودية مما دفع بالتنظيم إلى الهرب للخارج... ويتضح ذلك مما ذكرته صحيفة «الفاينانشيال تايمز» أن الأمير محمد بن نايف يقود حملة بلاده في مكافحة الإرهاب بنجاح كبير، وأحبطت المملكة بفضله أكثر من 160 عملية إرهابية"(شاهين، 2015).

أضف إلى ذلك تعيين الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد ووزيرًا للدفاع، ومستشارًا لأبيه الملك سلمان، ورئيسًا للمجلس الاقتصادي، " كل ذلك يعطي مؤشرًا قويًّا أن بُعد القوة الصلبة سيكون طاغيًا في السياسة الخارجية القادمة، وأن الأمير محمد بن نايف سيكون عرَّاب إستراتيجية الأمن الوطني الجديدة من خلال ترأُّسه لمجلس السياسة والأمن"(الأزدي، 2015).

من هنا تظهر أهمية المحدد الأمني التي ترتكز عليها السياسة الخارجية السعودية للدفاع عن المملكة وتحقيق أمنها، وفي الوقت نفسه لحماية مواردها الاقتصادية الهائلة، وخاصة أنها تعاني قلة عدد السكان الذي لا يتناسب مع مساحتها، مما يجعل المملكة هدفاً مكشوفاً وضعيفاً أمام القوى الإقليمية والدولية.

فالمملكة السعودية ليست بعيدة عن الأخطار وخاصة في ظل محاولات إيران التي تحاول السيطرة على المنطقة وامتداد نفوذها فيها، "ويتجلى هذا في نموذج العلاقات الإيرانية مع العراق وسوريا وحزب الله اللبناني، خاصة وأن دول المجلس تشغلها مخاوف أمنية تتعلق بسلامة التجهيزات الشاطئية الخاصة بالنفط والغاز، وكذلك مخاوف من حدوث قلاقل إقليمية، فالسعودية والبحرين ينتابها القلق حول هذه الأمور"(حمدونة، 2012: ص. 56).

حيث تفيد بعض التقارير الأمريكية بأن إيران تستطيع تهديد ناقلات النفط في الخليج، وخاصة أنها تمتلك غواصات لا تستطيع الرادارات كشفها، بالإضافة إلى ترسانة الصواريخ الضخمة التي تمتلكها.

هذا بالإضافة إلى التهديدات والمخاطر التي تكتسح الجوار الخليجي والتي تحيط بالمملكة من كافة الاتجاهات، الأمر الذي استدعى من السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي على بناء الاستراتيجيات الوقائية، للتعامل مع تلك التهديدات المتمثلة بالتنظيمات الإرهابية المتشددة والتي ظهرت في المنطقة، وأرقت حدودها مثل: تنظيم القاعدة و داعش وأخيراً الخطر الذي يحدق

بالمملكة في الجنوب، خطر الحوثيين الذي ما زالوا يخوضون معهم قتال عنيف أبتدأ بعاصفة الحزم والتي لم تنهي فصول تلك الحرب فيها حتى هذه اللحظة.

استناداً لما تقدم من خلال دراسة المحددات المؤثرة في السياسة السعودية والتي تركزت على الدين والسكان والموقع والاقتصاد والقوة العسكرية والقدرة على صنع القرار، بأن تلك المحددات تحتاج إلى تجديد وتطوير مستمر وصيانة شاملة وخطط مستفيضة من أجل بقاء ونقاء الدولة، لتكون نابعة وليست تابعة وجاهزة وقادرة على صنع القرار السياسي الخارجي بعيداً عن أي ضغوط خارجية أو إملاءات إقليمية ودولية.

المبحث الثاني: المحددات الخارجية الإقليمية والدولية للسياسة السعودية:

تعتبر البيئة الخارجية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول، حيث تطرح هذه البيئة بمستوييها الإقليمي والخارجي مجموعة متغيرات تؤثر على حركة السياسة الخارجية، وهو ما ينطبق تماماً على دول الشرق الأوسط (حمدونة،2012: ص. 53).

فالسياسة الخارجية حسب تعريف الموسوعة السياسية " أنها تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية"(الكيالي، 2003: ص. 386).

كذلك يمكن تعريف السياسة الخارجية: بأنها السياسة التي تتبناها الدولة نتيجة لظروف بيئية داخلية أملتها الظروف البيئية المحيطة، وقد تكون نتيجة لرد فعل لعوامل بيئية خارجية فرضتها أو تفرضها ملابسات المحيط الخارجي(حميدان ،2011: 44).

تحرص السعودية في المجال الدولي على إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى التي ارتبطت معها بشبكة من المصالح، التي يمكن وصفها بأنها جاءت انعكاسا لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي، التي سعت من خلالهما إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد المجتمع الدولي، لذا تحاول السعودية أن تتفاعل مع مراكز الثقل والتأثير في السياسة الدولية، آخذة في الحسبان كل ما يترتب على هذه السياسة من تبعات ومسؤوليات(وزارة الخارجية السعودية، 2015).

يمكن تقسيم المجتمع الدولي إلى ثلاث دوائر، متصل بعضها ببعض، صغرى ووسطى وكبرى. فالدائرة الصغرى تمثل مجتمع الدولة، أي شعبها. والدائرة الوسطى تمثل المجتمعات أو الشعوب التي تلتقي على أهداف مشتركة، كالعقيدة الإسلامية التي تجمع بين الشعوب الإسلامية. والدائرة الكبرى تمثل المجتمع الإنساني بعامة(الطريقي، 2008: ص. 33).

وتعتز السعودية بكونها أحد الأعضاء المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة في عام 1945م، انطلاقاً من إيمانها العميق بأن السلام العالمي هدف من أهداف سياستها الخارجية، فهي تدعو باستمرار إلى أسس أكثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، باعتبارها السبيل الوحيد إلى الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، ومن ثم فإنها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولكنها

تؤمن في ذات الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس وذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي(حسن، 2012: ص. 45).

وعليه اعتمدت السعودية في سياستها الخارجية على المصلحة الوطنية، ويمكن تعريف المصلحة الوطنية بأنها الإطار العام الحاكم لسياسة الدولة الخارجية، والموجه الأساس لها". فالمصلحة الوطنية أشبه بالبوصلة التي تحدد سلوك الدولة الخارجي، وتوجهاتها على الصعيد الدولي. والمصلحة الوطنية تتضمن بهذا المعنى مدى واسعاً من المصالح، يمكن بلورتها في إطار ثلاثة محاور أساسية:(الشيخ، 2012: ص. 276).

أولها: الأمن: ويتضمن ذلك تأمين بقاء الدولة، وحدودها، وثرواتها، وحماية المجتمع والمواطنين من مختلف التهديدات؛ داخلية كانت أم خارجية.

وثانيها: الرفاهية الاقتصادية: ويتضمن ذلك تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.. والحد من الحرمان الاقتصادي والقضاء على الفقر والتهميش في المجتمع.

وثالثها: الحفاظ على الهوية: والقيم الوطنية والخصوصية الثقافية والتراث، وصون العادات والتقاليد خاصة في ضوء ما فرضته العولمة، وثورة الاتصالات والفضائيات من تحديات في هذا الخصوص.

وهنا سوف نستعرض المحددات الخارجية للسياسة السعودية على النحو التالي:

المستوى الإقليمي:

1.2 السياسة السعودية تجاه الدائرة الخليجية:

تعتبر من أهم دوائر السياسة الخارجية السعودية وذلك لأسباب عدة، أهمها أواصر القربى، والارتباط التاريخي، والجوار الجغرافي المميز الذي يجمع المملكة بدول الخليج العربية إلى جانب تماثل الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة فيها.

وإيماناً من السعودية وباقي دول الخليج بالقواسم المشتركة " بينها ورغبة منها في توحيد وتنسيق السياسات المشتركة وأهمها الأمنية والدفاعية في خضم أزمات وصراعات تحيط بالمنطقة

وتؤثر عليها بأشكال عدة، اتفقت إرادات قادة دول الخليج الست على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في عام 1981م، ليكون الإطار المؤسسي لتحقيق كل ما من شأنه الوصول إلى صياغة تكاملية تعاونية تحقق كل رغبات وطموحات دول المجلس الست على المستوى الرسمي والشعبي على كل الأصعدة (السياسية – الأمنية – الاقتصادية – الاجتماعية – العلمية – الثقافية)"(موقع وزارة الخارجية السعودية، 2015).

وذلك يرجع لأهمية دول مجلس التعاون الخليجي، بما تتمتع من قوة اقتصادية كبيرة، وأهمية لأنها" تحتوي على مفاتيح عقد التواصل العالمي جوًا وبحرًا والتي تربط أوربا والمتوسط بإفريقيا وآسيا والمحيط الهندي، وهي خطوط مهمة جدًا لاستقبال وإرسال البضائع إلى تلك الأماكن"(السامرائي، 2002: ص . 167).

استناداً لما تقدم، يتضح أن استقرار منطقة الخليج هي مسئولية دول المنطقة، دون تدخل خارجي بشئون الدول، فدول مجلس التعاون الخليجي ، لهم الحق في الدفاع عن أمنهم بالطريقة التي يرونها مناسبة وتكفلها مبادئ القانون الدولي.

ويمكن تحديد سياسة السعودية تجاه الدائرة الخليجية على النحو التالي:

1.1.2 السياسة السعودية تجاه سلطنة عُمان:

وصفت منطقة الخليج التي تعد بكل المقاييس من أكثر الدول ثروةً في العالم، إلا أنها لم تكن بمنأى عن الحراكات الشعبية، فقد وصل الحراك الشعبي إلى الدول النفطية الغنية ومنها سلطنة عُمان، التي شهدت البداية ومسرحاً للاحتجاجات المستمرة يؤمه الشباب العاطلون من العمل المطالبون بوظائف، ورواتب أعلى، والأكثر أهمية: القضاء على الفساد وطالب القليلون بتنحية وزراء عديدين متهمين بالمحسوبيات(كشيشيان، 2012: ص. 26).

ارتبط" الدافع المباشر وراء الاحتجاجات التي وقعت في عُمان في العام 2011 بالمعيشة والحياة الكريمة. ويرتبط أيضا بالعدالة في توزيع الدخل وهو السبب الذي أثار حفيظة الكثيرين مؤخراً نظراً للاختلافات الموجودة في سلم الرواتب بين المؤسسات الحكومية رغم تساوي المؤهلات"(الشقصي، 2013: ص. 3).

وصلت تلك المظاهرات للمطالبة" بإصلاح سلطنة عمان أيضاً، فالمتظاهرون في ذلك البلد الهادئ يطالبون بالمشاركة في الحياة السياسية وحرية التعبير لكنهم لا يريدون رحيل السلطان قابوس بن سعيد الذي يحكم البلاد منذ ما يزيد على أربعة عقود"(غانم، 2011).

وفي محاولة لتهدئة المحتجين، قام السلطان قابوس بن سعيد آل سعيد، باتخاذ إجراءات إصلاحية وتصحيحية، فأقال عدداً من الوزراء في إطار التعديل الوزاري رفيع المستوى، مما هدأ الاحتجاجات، وأمر بخلق 50.000 وظيفة رسمية براتب شهري 390 دولاراً للباحثين عن العمل(كشيشيان، 2012: 27). بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية، الذين بدورهم ساهموا بدعماً مالياً هائلاً بنحو عشرة مليارات دولار لكل منهما، بهدف خلق وظائف جديدة، وتهدئة الأوضاع، ووقف الاحتجاجات.

2.1.2 السياسة السعودية تجاه البحرين:

شهدت البحرين التي تعد غالبية السكان من الشيعة، بينما الأسرة الحاكمة آل خليفة من السنة، فكانت البحرين مع موعد للاشتباكات الدموية، بسبب الاحتجاجات التي رافقت الحراك الشعبي مما استدعى التدخل العسكري لقوات دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية، التي كان لها دور كبير في إخماد الحراك الشعبي البحريني عندما أرسلت السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة قوات عسكرية إلى المنامة في آذار 2011(كشيشيان، 2012: 20).

انصب الهدف الأول من " التحرك الخليجي لفرض الاستقرار في البحرين والذي لم يكن مبنياً على معطيات مذهبية، بمقدار ما هو ضرورة إستراتيجية. هذه المساندة العسكرية كانت متوقعة حتى لو كان الثوار من السنة، لأن إطاحة الحكومة البحرينية تشكل تهديداً خطيراً للسعودية نتيجة لاعتبارات جيوستراتيجية عدة "(الهباس، 2015).

فالسعودية" هددت بوقف التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في حال سمحت الأخيرة بسقوط النظام في البحرين؛ ويعرف الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن توتر العلاقة مع السعودية يعني ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط"(حمادة، 2013).

بالرغم من أن السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تقوم على مبادئ وثوابت حُسن الجوار، وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا أن هناك انقلابًا في السياسة

الخارجية السعودية وتحولًا كبيرًا عن مسارها، فقد تدخلت المملكة ولأول مرة في تاريخها الحديث عسكريًا في البحرين، لقمع الحراك السياسي فيها، وللحيلولة دون تغيير النظام القائم في البلاد، خوفًا من تأثير ذلك على استقرار النظام الملكي في السعودية(صحيفة شئوون خليجية، 2015).

فجاء الهدف الثاني بالتدخل العسكري لـ" درع الجزيرة " لدول مجلس التعاون الخليجي في البحرين، حين أرسل قوات درع الجزيرة إلى البحرين في عام 2011مرتين. لم يكن الهدف حينها استعادة السيطرة بقدر ما كان عرضاً للقوة يتضمن رسالة قوية إلى الحركات المناهضة في دول الخليج والعالم العربي الأوسع. إن نظام الحكم الخليجي وُجد ليبقى(كشيشيان، 2012: 37).

وكذلك خوف السعودية من إمكانية تنظيم احتجاجات تالية في المحافظة الشرقية، دفع المملكة العربية السعودية إلى وحدة عسكرية إلى البحرين لتكون رسالة موجهة إلى شيعة السعودية وإلى المواطنين السعوديين الآخرين(ماثيسن، 2014: ص. 52).

استناداً لما سبق، أن تدخل السعودية في البحرين، رسالة واضحة وسابقة لإيران، مفادها أن الخليج العربي محمي بقوة عسكرية، وأن السعودية لن تسمح لأي قوى إقليمية المساس بأمنها القومي والوطني، والدليل على ذلك عاصف الحزم التي شنتها السعودية والدول العربية مؤخراً على اليمن، والتي توحي بأن إيران لم تتعلم من الدرس الأول في البحرين، فها هي عاصفة الحزم تؤكد على عدم السماح لإيران بالتمدد في خاصرتها الجنوبية.

3.1.2 السياسة السعودية تجاه الإمارات:

يظهر في السياسات السعودية والإماراتية توافقاً ظاهراً في العلاقات بين الإمارات والسعودية، إلا "أن هناك خلافات في رؤية النظامين لدور كل منهما في قيادة الخليج العربي، فالطموح الإماراتي يحاول إسقاط كافة تنظيمات الإسلام السياسي وصد ومهاجمة صعود تلك الأحزاب والتنظيمات، كما فعلت عندما دعمت مصر من أجل إسقاط حكم " الإخوان" الرئيس محمد مرسي، إلا أن السعودية وخاصة في عهد الملك سلمان تسعى إلى احتواء الأزمات في المنطقة، من أجل الوقوف أمام التوسع الإيراني، وبذل كافة الجهود الممكنة للحفاظ على أمنها واستقرارها في مواجهة محاولة إعادة الهيكلة التي تجريها الولايات المتحدة بالتنسيق مع إيران وشركائها في العالم"(محروس، 2015: ص. 3).

4.1.2 السياسة السعودية تجاه قطر:

شهدت السياسة السعودية– القطرية توتراً منذ تولي حمد بن خليفة الحكم في قطر الذي" بدأ في صياغة سياسة خارجية نشطة ومستقلة، وعمل على الوساطة في عدد من الأزمات الإقليمية، وأسس علاقات اقتصادية مع كل من إيران وإسرائيل، وقام بتوجيه الانتقادات بصورة علنية إلى السياسات السعودية، مما أثار غضب الأخيرة"(عبدالحق، 2009: ص. 42).

وبناءً على ذلك وضعت السياسة الخارجية القطرية في أولوياتها عام 1995، الخروج من دائرة التأثير السعودي أو الانفلات من الدوران حول القطب التي تتزعمه الرياض، "فقد تجلى هذا الخروج في الاعتراض الذي عبرت عنه الدوحة ضد تسمية أحد السعوديين لتولي رئاسة مجلس التعاون الخليجي خلال القمة الخليجية التي عقدت في مسقط ديسمبر عام ١٩٩٥. وأشرف النظام السياسي القطري على إنشاء قناة الجزيرة في نوفمبر ١٩٩٦ ، التي أصبحت الصوت الآخر أو القناة الإضافية التي تستطيع من خلالها الدوحة انتقاد سياسات الدولة الأخرى، وخصوصاً الإقليمية والمعارضة لسياسة قطر الخارجية، حتى أن بعض الأطراف العربية وصفتها بأنها الذراع غير الرسمي(لدبلوماسية) النظام القطري، على الرغم من الإدعاء بأنها قناة مهنية وموضوعية ومستقلة عن سلطة القرار السياسي القطري"(عبد الواحد، 2011: ص. 118).

فضلاً عن ذلك، إنّ التحدي الأساسي الذي تمثله قطر، بالنسبة إلى السعودية وكل المنظومة السياسية في المنطقة، هو في انتهاجها سياسة خارجية مستقلة عن المحور السعودي، وعن المحور الإيراني في الآن نفسه، واحتضانها شخصياتٍ ورموزاً من كلّ التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية السائدة في العالم العربي؛ من إسلاميين، وقوميين، ويساريين، ولبراليين، حتى أنّ بعضهم يكاد يحار في قدرة قطر على ضم هذا الكمّ الكبير من التنوع الذي يعده من لم يتعود مثل ذلك في السياسة العربية، تناقضًا وارتباكًا في السياسة الخارجية القطرية(المركز العربي، 2014: ص.2).

وبالتالي تصادمت السياسات الخارجية السعودية والقطرية في الملف المصري، عندما تمت الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي الإخواني في30 يوليو2013، حيث رحَّب بالعزل المملكة العربية السعودية، ورفضته قطر التي احتضنت قيادات الإخوان المسلمين على أراضيها.

ففي يوم 5 من مارس 2014 قرَّرت المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة سحب سفرائها في وقت واحد من الدوحة؛ وأظهر هذا القرار، الذي كان سابقة في تاريخ علاقات أعضاء مجلس التعاون الخليجي، جلاء وعمق الاختلاف في تقدير العواصم الخليجية للوضع القائم في مصر. وكان واضحًا أن قطر رفضت عزل الرئيس محمد مرسي، لذلك انتهجت سياسة إقليمية لا تنسجم مع الخيارات التي تتبنَّاها عواصم دول أخرى في المنطقة قد وتَّر العلاقات مع تلك الدول (الناصري، 2014: ص. 4).

وأكدت" الدول الثلاث أن خطوة سحب السفراء تأتي بالأساس لحماية أمنها واستقرارها، وبسبب عدم التزام قطر بالإجراءات التي تم الاتفاق عليها، فضلا عن عدم الالتزام بمبادئ العمل الخليجي، التي تحكم العلاقات بين دول مجلس التعاون، ما اضطرت معه الدول الثلاث للبدء في اتخاذ ما تراه مناسباً"(خليل، 2014).

فقد اتهمت الدول الثلاثة قطر، بأنها تسعى إلى تهديد الاستقرار السياسي والأمني لدول الخليج، عبر تقديم الدعم المالي واللوجستي لجماعة الحوثيين في اليمن، التي تتمركز على مشارف الحدود السعودية وتهدد أمن اليمن بسلاحها غير الشرعي، إضافة إلى استقطاب ودعم الرموز الإخوانية في السعودية، والتي صنفتها السعودية، جماعة إرهابية استجابة لحظرها في مصر ومع ذلك، دأبت قطر على تقديم العون لهؤلاء الأشخاص الذين هددوا وحدة السعودية والإمارات، وعملوا على تغيير نظام الحكم فيها بحكم محكمة إماراتية"(قناة العربية، 2014). إلا أنه بعد الضغط على قطر عاد سفراء الدول الثلاثة في نوفمبر 2014.

استناداً لما ذكر، فإن السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان هي أقل تشددًا تجاه الدائرة الخليجية، فالملك سلمان يعمل على تطويع دول الخليج بجانبه وخاصة أنه يخوض الحرب في اليمن ضد الحوثيين برفقة دول الخليج، التي تستشعر بخطر إيران الداعم للحركة الحوثية في اليمن.

2.2 السياسة السعودية تجاه الدائرة العربية:

1.2.2 السياسة السعودية تجاه مصر:

إن السياسة السعودية لديها تاريخ وطيد مع الجمهورية المصرية، حيث أن أدبيات السياسة الخارجية السعودية تتعامل مع مصر على أنها محور إقليمي مهم، وعلى هذا الأساس يتم تثبيت مفاهيم الشراكة الإقليمية، فضلاً لما يشكله البلدين من تفاعلات في النظام الإقليمي العربي، وعليهما يقع العبء الأكبر في تحقيق التضامن العربي للوصول إلى الأهداف المنشودة التي تتطلع إليها الشعوب العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

بالرغم من ذلك تعرضت العلاقات السعودية – المصرية إلى مراحل من المد والجزر خلال الحراكات الشعبية التي اجتاحت المنطقة العربية أواخر عام 2010، وصولاً إلى مصر، ازداد الموقف السعودي خوفاً على حليفها الاستراتيجي في مصر حسني مبارك بعد عاصفة رياح التغيير التي دخلت مصر في بداية 25 يناير 2011م، فكان ثقل السعودية يرخى بظلاله على الرئيس الأمريكي باراك أوباما، فالعائلة السعودية الحاكمة تريد من الرئيس الأمريكي الدفاع عن الرئيس حسني مبارك وعدم التفريط به مهما كلف الأمر (حمادة،2013: ص . 29).

إلا أن الموقف الأمريكي من الحراكات العربية، كان مغايراً لموقف السعودية، حيث اعتبرت مطالبة إدارة الرئيس باراك أوباما " الرئيس مبارك للتنحي عن الحكم مؤشراً سلبياً على سلوك واشنطن إزاء حلفائها في أوقات الأزمات، وبلغ الأمر حد قيام الملك عبد الله اتهام الأميركيين بالمسؤولية عن الأزمة العميقة التي وصلت إليها مصر في حقبة ما بعد حراك 25 يناير(قبلان، 2014: ص. 15).

تمخض عن الحراك المصري، سقوط الرئيس حسني مبارك، وإجراء انتخابات رئاسية، فاز فيها عن تنظيم الإخوان المسلمين محمد مرسي رئيساً لمصر.

إلا أن مصر دخلت مرحلة جديدة في تاريخ المتغيرات الحاصلة في المنطقة، فكانت مظاهرات30 يونيو 2013 في مصر مرحلة جديدة في تاريخ مصر بعد خروج الملايين لمعارضة حكم الرئيس محمد مرسي، الذي أمضى عامًا واحدًا في الحكم، وفي يوم 3 يوليو

2013، أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتها عزل الرئيس محمد مرسي عن الحكم، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، المستشار عدلي منصور.

دعمت السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك "عبدالله بن عبدالعزيز"، "المشير عبد الفتاح السيسي في يوليو 2013 . فقد سخّرت الرياض وحليفتيها من مجلس التعاون الخليجي، الإمارات والكويت، مليارات الدولارات لمساعدة الحكومة المُشكّلة، ودافعت بصعوبة عنها ضد الانتقادات الآتية من الولايات المتحدة وأوروبا"(غوس، 2014: ص. 16).

أما منذ تسلم الملك "سلمان بن عبد العزيز" لمقاليد الحكم، تم رصد انزعاج موقف السعودية من مصر بعد تدخل مصر السلبي في سوريا، وهذا ما صرح فيه" الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي يرفض الحل العسكري، ويؤكد على الحل السلمي، في رؤية هي أقرب إلى الموقف الروسي والإيراني، منه إلى الموقف الأمريكي والحلف (السعودي . القطري . التركي)"(جريدة قريش، 2015).

كما أعلنت مصر بشكل رسمي تأييدها للغارات الجوية التي تشنها روسيا في سوريا، قائلة: إنها " ستساهم في محاصرة الإرهاب والقضاء عليه"، وذلك على الرغم من الانتقادات الغربية للتدخل الروسي"(مجلة شؤون خليجية، 2015: ص. 1).

فضلاً عن ذلك، أعادت مصر فتح السفارة السورية بالقاهرة، ولم تستضف وفد المعارضة السورية في القمة العربية في مارس 2015 بشرم الشيخ، كما صعد النظام المصري من تحركاته مؤخرا، لتنضم مصر لما يسمى المحور الرباعي الجديد الذي يدعم الحل السياسي للأزمة السورية باستمرار الأسد لفترة انتقالية، حيث يضم المحور كل من مصر والإمارات والأردن بزعامة روسيا التي تقف بجانب الأسد منذ اللحظة الأولى"(محروس، 2015: ص. 3).

فقد اعتبر التدخل العسكري الروسي في سوريا ضربة للمملكة العربية السعودية التي لطالما سعت بالإطاحة ببشار الأسد، في المقابل أيضاً جاء موقف مصر مغاير عن السياسة السعودية في سوريا، حيث ترى مصر" إذا سقط نظام الأسد، ستصبح سوريا مرتع للجهاديين والتكفيريين.

2.2.2 السياسة السعودية تجاه سوريا:

دائما كانت السعودية تنظر إلى الروابط والعلاقات الوثيقة بين الأسد وإيران نظرة ريبة كونها قائدة العرب في قضايا بلاد الشام وفلسطين، فإنها تشعر بأن النظام السوري هو رأس حربة

لإيران في المنطقة، حاولت السعودية إيقاف سورية عن الدوران في فلك إيران، لكن بدون جدوى، فعندما دخل الحراك الشعبي الأراضي السورية استغلت السعودية تلك الفرصة " لتقليص النفوذ الإيراني في العالم العربي، وهي فرصة للتعافي من "خسارة" مذلة في العراق(ويري، 2015: ص. 6).

وصل الحراك الشعبي إلى سوريا، والذي بدأ سلمياً في 15مارس2011، إلا أن هذا الحراك تحول بسرعة مذهلة إلى حالة تسلح أدى إلى قيام تمرد مسلح على النظام، بعد تسليح المعارضة السورية المتمثلة بدخول التنظيمات الإسلامية المسلحة الممولة والمدعومة من السعودية وقطر، ومؤخراً دخول تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، الذي انبثق من العراق ليصل ويمتد إلى سوريا فوجد ضالته فيها، والعمل على إحداث إرباك إقليمي ودولي، بسبب شراسة وتوحش هذا التنظيم في التعامل مع الخصم.

ويرجع تدخل السعودية في سوريا، بعد أن" رأت تفرد إيران بالنفوذ في العراق خاصة بعد انسحاب الأميركيين مع وجود قوى لها في سورية، سوف يطوقها بهلال إيراني يمتد شمال شبه الجزيرة العربية في كل من العراق والشام، فضلا عن تزايد المخاوف من تصاعد التأثير الإيراني في اليمن حيث التمرد الحوثي، ومحاولات طهران التدخل في الشئون الداخلية لدول خليجية عدة حيث توجد أقليات شيعية مهمة. لذلك، عندما اندلعت الحراك السوري، لاحت للرياض فرصة لتصحيح موازين القوى لمصلحتها عبر إبعاد سوريا من حلف إيران، بالعمل على إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد وتحويل سورية بعد ذلك خصم لإيران، مما يشكل حائط صد لنفوذها الإقليمي المتعاظم، بعد أن فقد العراق إمكانية القيام بهذا الدور"(قبلان، 2014: ص. 19).

لذلك كان تدخل المملكة السعودية سريعاً وقوياً لحظة اندلاع الحراك السوري، ومحاولة جلب الحلف الأطلسي لضرب سوريا لتسهيل إسقاط النظام السوري الموالي لإيران، مثلما سقط الرئيس معمر القذافي في ليبيا. والعمل على إنشاء نظام بديل عن نظام الأسد ليكون قريباً من الرياض ويشكل حليفاً استراتيجياً لها، ليحقق أولوية أمنية كبرى بالنسبة إلى السعودية، لذلك نرى أن السعودية قد استخدمت القوة العسكرية لإطاحة النظام السوري، إما عبر تسليح المعارضة أو عبر الإيعاز لتدخل عسكري إقليمي أو دولي.

فأصبح الموقف السعودي تجاه الحراك السوري محدداً ثابتاً، بتغيير النظام السوري وتخلِّي الرئيس الأسد عن الحكم، مبيناً على أن بشار الأسد السبب الرئيس للمشكلة في سورية، لقتله مئات الآلاف من شعبه، وتشريده الملايين، وتدمير البلد بأكملها، مؤكداً أنه لا مستقبل لبشار الأسد في هذا البلد.

وعليه فإن الخارجية السعودية تجد أن الحلول لا تتجاوز خيارين، إما حل سياسي، وإما حل عسكري، وفي جميع الخيارين لا وجود لبشار الأسد، مبيناً أن الحل السياسي مبني على تأسيس مجلس انتقالي يدير أعمال البلاد، ويحافظ على مؤسساته المدنية والعسكرية، ويضع دستوراً جديداً، ويعمل على تجهيز وإعداد البلاد لانتخابات، وجميع ذلك يشترط ألا يشمل بشار الأسد (الغامدي، 2015: ص. 5).

وهذا ما ترفضه طهران، التي تقول: إن الرئيس الأسد لابد أن يكون جزءًا من أي حل للأزمة. وقد ذهبت طهران إلى ما هو أبعد من ذلك عندما دفعت بحزب الله ومتطوعين شيعة من كافة أنحاء العالم، إضافة إلى خبراء عسكريين إيرانيين، لدعم قوات الأسد وتعزيز قدراته العسكرية" "(مركز الجزيرة للدراسات، 2015).

وعليه أن مجريات الأحداث في سوريا ستتطور إلى أسوء حالاتها، وخاصة بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا، و استفحال التنظيمات المتشددة، التي تخدم أجندات خارجية لن تخدم سوريا ولا الدول الخليجية، وإنما ستعمل على تمزيق سوريا، إلى أجزاء، منها ستبقى دمشق للنظام السوري، وباقي الأراضي السورية ستتحول إلى دويلات تقسمها الجماعات والتنظيمات التكفيرية المتشددة حسب أهوائهم وايديولجياتهم، وبالتالي السعودية خسرت سوريا كما خسرت العراق لأنها اعتمدت من جديد على الولايات المتحدة في المنطقة، التي فتحت المجال لروسيا لإنقاذ الأسد، والتفاعل في المنطقة.

3.2 السياسة السعودية تجاه الدائرة الإقليمية:

اتسمت السياسة السعودية تجاه البيئة الإقليمية بالاضطراب، وخاصة في ظل ظروف سياسية خارجية صعبة، بعد ما خلفته الحراكات الشعبية العربية، بسقوط الأنظمة العربية، الأمر الذي أفسح المجال إقليمياً للتدخل في شئون الدول العربية، وعلى رأسها إيران التي بدأ ظهورها واضحاً في الدول التي ظهر فيها الحراكات الشعبية.

1.3.2 السياسة السعودية تجاه إيران:

شهدت السياسة السعودية الإيرانية حالة من المد والجزر بين البلدين، وهي أشبه بالحرب الباردة تلعب فيها كلاً من إيران والمملكة العربية السعودية أدواراً رئيسية.

فهذان الفاعلان الرئيسيان لا يتواجهان عسكريّاً، بل يتسابقان على النفوذ في الأنظمة السياسية الداخلية في الدول الضعيفة في المنطقة. وهذا الواقع أشبه بصراع على إدارة السياسات المحلية في الشرق الأوسط أكثر منه مجرد سباق عسكري. وتُعتبر القوة العسكرية والسياسية لأطراف النزاعات الأهلية ومساهمة الأطراف الخارجية في هذه القوة أكثر أهمية من توازن القوى العسكري بين الرياض وطهران"(غوس، 2014: ص. 1).

حيث تعد السعودية أكبر تجمعاً لأهل السنة، والتي تستمد أهميتها من كونها حارسة للحرمين الشريفين، كما وتعرف بسعيها لتحقيق مصالحها من خلال الدبلوماسية، ويحمل هذا إيران على بذل الكثير من الجهد والحزم في التعامل معها"(المطيري، 2011: ص. 81).

لذلك شهدت كل من السعودية وإيران عدوات تاريخية بين السنة والشيعة. ويمتد هذا النقيض إلى الوهابيين السعوديين المتشددين، الذين لا يعتبرون الشيعة مسلمين حقيقيين، بل أصحاب مذهب يستحقون الإعدام. وقد لمح عدد قليل من الزعماء الدينيين الإيرانيين بأن العائلة المالكة السعودية ليست راعية مناسبة للأماكن الإسلامية المقدسة الرئيسية، مكة والمدينة. إن النتيجة من كل ذلك هي الوصول إلى حالة مواجَهة بين الطرفين، مع احتمال اتخاذ إجراءات عن طريق شن حرب بالوكالة بين الأغلبية الشيعية والطائفة السنية الأصغر حجماً في العراق المجاور"(Henderson,2009).

إن صراع إيران للسيطرة على الشرق الأوسط ليس بالأساس طائفي مذهبي(سني شيعي) فحسب وإنما صراع وجودي قومي، لذلك هدفهم، إعادة مجد الإمبراطورية الفارسية في المنطقة حيث يعتبرون العرب، خطر قومي يواجه مشروعهم الفارسي.

أما على الصعيد اليمني، شهدت اليمن الوجود الفارسي قديماً، الذي انتهى بعد مجيء الإسلام، وكذلك تم القضاء على حكم الإمامة الشيعية بعد ثورة عام 1962م، فمنذ تلك الفترة، سعت إيران لإعادة الإمامة والتي بقيت تعمل في الخفاء لسنوات، إلى أن قامت الثورة الإيرانية

عام 1979م، والتي تضافرت مجموعة من العوامل لتجعل اليمن حاضرة في أذهان المخططين الإيرانيين.

ففي منتصف الثمانينات من القرن الماضي، تم عقد مؤتمر للشيعة في طهران، شكل تحولاً استراتيجياً عميقاً في موقع الشيعة في البلاد العربية، حيث تم توحيد فرق الشيعة سياسياً مع احتفاظ كل منها بعقائدها، فقد تم هنا تجاوز الخلافات والأحقاد التاريخية، فقد كانت الإمامية تنظر إلى الزيدية على أنها ليست من الشيعة وتكفرها، وكانت الفرق الباطنية الإسماعيلية «القرامطة، البهرة (المكارمة في اليمن)، والنصيرية (العلوية) في سوريا ولبنان تصنف لدى الشيعة والسنة معاً على أنها فرق خارج دائرة الإسلام. وهنا انطلقت مرتكزات المشروع الإيراني في إنهاء الخصومة التاريخية مع مختلف الفرق كالزيدية والإسماعيلية في اليمن والنصيرية في سوريا وغيرها"(الغابري ،2015).

تكمن أهمية اليمن بالنسبة لإيران، لعدة دوافع منها موقعها الجغرافي الحيوي والذي يشرف على مساحة واسعة من المحيط الهندي والبحر العربي ووجود ممر مائي ذات أهمية إستراتيجية، يجعلها تتحكم في التجارة الدولية النشطة عبر المحيط، بين آسيا وأفريقيا وبين آسيا وشرق أفريقيا وأوروبا، وحتى الأمريكيتين. ومن الدوافع الأخرى التي أشرنا إليها وجود مجموعات تشترك معها في التشيع كالمذهب الزيدي، ولا ننسى عين إيران على القرن الأفريقي.

تنظر إيران إلى اليمن باعتبارها الضاحية بالنسبة للمملكة العربية السعودية، كل دولة مجاورة لدولة تعد ضاحية لها، فمثلاً السودان تعد ضاحية لمصر.

لذلك تسعى إيران إلى اختراق السعودي، إلا أنها تعي أنها تواجه صعوبة كبيرة في ذلك، وبالتالي رأت إيران أن الحركة الحوثية ضاحية ملائمة لها،" إذ يمكنها الضغط على السعودية، وجعلها في حالة قلق دائم، ثم يمكنها تسريب الجواسيس وإدخالهم من اليمن، ويمكنها تجنيد حوثيين لهذا الغرض، كما يمكنها إدخال عراقيين وسوريين عبر جوازات يمنية، وذلك واحد من الدوافع التي تفسر الاستقطاب الحاد من قبل إيران في دولة مثل اليمن"(الغابري ،2015).

لقد استغلت إيران الحراك الشعبي اليمني، لتوطيد وجودها وإعادة مجدها داخل اليمن من أجل تأسيس الإمامة من جديد، حيث بدأت السياسة الخارجية في إيران العمل على تصدير

ثورتها الإسلامية إلى المنطقة العربية وخاصة في دول الخليج، وتوظيف زخم الثورة الإيرانية، وانبهار الشعوب في المنطقة بها في بادئ الأمر، فأضحت مستغلة الحراك الشعبي من أجل تحقيق مآربها وإقامة حكومات شيعية في المنطقة، لكي يتسنى لها تحقق حلمها القومي والطائفي، بإقامة إمبراطورية إيرانية على الأراضي العربية ومن ضمنها السعودية، فوظفت جهود إيران الدبلوماسية والاستخبارية والإعلامية والعسكرية في إطار تحقيق تلك الأهداف في المنطقة.

أما بالنسبة للملف النووي الإيراني، كل الشواهد تؤكد أن إيران تبحث عن مصلحتها، وهذا ما أكده وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف حين قال " أنه من أجل مصلحة إيران مستعدون أن نتحالف مع الشيطان ولو في قعر جهنم " وهذا كان واضحاً وجلياً من تعاون دولته مع الغرب، وعلى رأسها أمريكا، فاتفاق (5+1) الدولي بشأن الملف النووي الإيراني، الذي رأى النور عام 2015م، يعد حجر الأساس، وبلورة جديدة للعلاقات الإيرانية الأمريكية(النعيمي، 2013: ص. 10).

وبالتالي أحدثَ الاتفاق النووي الذي تم عقده في يوليو2015 بين مجموعة 5+1 (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) من جهة، وإيران من جهةٍ أخرى، شرخًا وأزمة ثقة في العلاقات الخليجية–الأميركية ..، لاسيما بعد اقتناع الشارع الخليجي بأن إدارة الرئيس أوباما سعت لترجيح كفة إيران على حساب كفة دول الخليج العربية من خلال توقيع هذا الاتفاق، الذي عدته طهران بمثابة انتصارٍ سياسيٍ لها. عليه، فقد أدَّى ذلك إلى تحرك عدد من دول الخليج باتجاه روسيا وكذلك باتجاه "أوروبا"، لتعزيز العلاقات والشروع في مد الجسور بغرض بناء تحالفات وتكتلات جديدة دون أن يعني ذلك على الإطلاق التخلي عن التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية والذي تعتبره دول الخليج العربية تحالفًا ذا طبيعةٍ استراتيجية وطويل الأمد"(عبدالله، 2015)

" شكل الاتفاق النووي المؤقت بين مجموعة 5+1 وطهران كارثةً فعلية للسعوديين الذين لطالما توجسوا منها؛ إذ كانت خدعة كسبت فيها طهران الوقت على الجبهة النووية بينما تعززت قوتها في المنطقة وخصوصاً في سورية"(ويري، 2015: ص. 8).

فالمفاعلات النووية الإيرانية التي تقرب إلى دول الخليج أكثر من قربها لطهران والمدن الإيرانية، أصبحت مهدداً حقيقياً لشعوب الخليج العربي ودوله، والسلوك الإيراني العدائي تجاه

دول الخليج هو ما يؤكد نوايا إيران تجاه أنشطتها النووية، وهو ما يدعو أهل الخليج حكومات وشعوباً إلى التوحد تجاه خطر السلاح النووي الإيراني وخطر السياسات الإيرانية في المنطقة (الذيابي، 2010: ص. 52).

فالدول الخليجية تخشى بأن تتكرر فاجعة تشيرنوبل في أوكرانيا عام 1986، والتي شهدت أكبر كارثة نووية في العالم، بعد حالة التسرب الإشعاعي والتلوث البيئي الذي أصاب المدينة النووية وأدى إلى قتل الحياة البشرية والزراعية فيها.

عرف موقف السعودية من التسلح الإيراني النووي، بأنها تطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، كما تعرب عن بالغ قلقها من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وما لذلك من آثار سلبية كبيرة على البيئة وأمن واستقرار المنطقة ، وتدعو إلى حل هذه القضية حلاً سلمياً في إطار الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبما يعزز أمن واستقرار المنطقة"(وزارة الخارجية السعودية). إلا أنها الآن تجد نفسها مجبرة على الشروع باتخاذ خطوات دراماتيكية، من أجل تطوير مشروع نووي يساهم في تقوية أمنها ونفوذها في المنطقة.

وعليه، فإن مطلب السعودية بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، أصبح من الصعب تحقيقه في ظل عزم إيران امتلاك السلاح النووي وسعى البعض الأخر لامتلاكه، الذي من شأنه أن يعرض الأمن القومي الخليجي والعربي إلى التهديد المستمر، وخاصة أن الخليج يعيش في ساحة مليئة بالصراعات، لذلك على السعودية أن تنتهج سياسة المثل، بامتلاك برنامج نووي، أو التحالف مع دولة نووية مستعدة لحمايتها إن أقتضى الأمر.

وخاصة أن إيران خرجت من غلاف العقوبات بعد مجيء الرئيس حسن روحاني، الذي بدوره أجرى علاقات مع الدول الغربية، من أجل إتمام مصالح إيران، وبالتالي إيران لديها مشروع قومي قطعت فيه شوطا كبيراً ولا يمكنها التراجع عنه مهما كانت النتائج في ظل العجز العربي والإسلامي الواضح في المنطقة، وكذلك التراخي الدولي والذي له الدور الكبير في صعود نجم إيران في الشرق الأوسط وخاصة بعد الاتفاق بالشأن النووي الإيراني.

2.3.2 السياسة السعودية تجاه تركيا:

أرادت السياسة التركية أن تلعب دوراً أكبر في الشرق الأوسط في السنوات التي سبقت الحراكات العربية، فظهرت تركيا في العقد الأول من الألفية الثالثة كنموذج فعّال للديمقراطية والسياسات الإسلامية المعتدلة والنجاح الاقتصادي في منطقة تفتقر لهذه العناصر الثلاثة، واتسمت الإدارة التركية طيلة السنوات الماضية بخطاب هادئ ولين تجاه دول الخليج العربي وخاصة السعودية، وساهمت سياسة "تصفير المشاكل مع الجيران"، التي اعتمدها وزير الخارجية أنذاك، أحمد داوود أوغلو، في تذليل العقبات مع العالم العربي وإيران. واكتسب رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان الكثير من الداعمين في العالم العربي بفضل انتقاده العلني لإسرائيل(غوس، 2014: ص. 18).

وفي ظل الطموحات المتناقضة بين الرياض وأنقرة والتي سادت في عهد الملك السعودي عبد الله، شهدت العلاقات السعودية التركية تدهوراً كبيراً، وصلت إلى حد الخلافات فيما بينهما عندما" انفجرت الحراكات العربية أواخر عام2010، وبداية عام 2011، وخاصةً الخلاف حول الحراك الشعبي المصري وتداعياته.

حيث رأت تركيا في الحراكات العربية وعلى لسان (أحمد داود أوغلو)،" أنها بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وأنها عفوية وضرورية، وأنها جاءت متأخرة، حيث كان ينبغي أن تحدث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، ولابد من ابتعاد الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير، فمثلت هذه الرؤية منطلقاً أساسياً للموقف التركي من هذه الثورات"(السعيدي، 2014: ص. 160).

تلك الحراكات" أقلقت الرياض ودفعتها للحيطة والحذر في مسار علاقاتها بأنقرة المنفتحة إلى أبعد الحدود على الإخوان المسلمين في المنطقة والمشجع الأول لهذه الحراكات العربية"(صالحة،2015).

أما اليوم فيبدو أن تغيراً قد طرأ على هذه العلاقة، بعد وفاة الملك عبد الله، فالملك السعودي الحالي سلمان، والذي كان مسؤول ملف العلاقات السعودية التركية حين كان ولياً للعهد، يسعى اليوم لإعادة الحرارة لهذه العلاقات (موقع الوقت التحليلى، 2015).

فالتطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وخاصة بعد توقيع الإدارة الأمريكية اتفاقية مع إيران بخصوص الملف النووي، وموافقة الكونجرس الأمريكي على تجميد العقوبات المفروضة عليها، والتفاهم الواضح والمشترك بين الولايات المتحدة وإيران، دفع السعودية إلى إعادة التفكير والنظر من جديد في علاقاتها الخارجية، وخاصة بعد إهمال الولايات المتحدة للملفات الشائكة في الشرق الأوسط، مثل الأزمة السورية، الذي منح فرصة لدخول واستغلال روسيا لملئ الفراغ التي تركته الولايات المتحدة، حيث نشهد استحواذ روسيا على مجمل الأوضاع في سوريا، بالتحالف مع إيران.

الأمر الذي يجعل من السعودية، إما أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التوسع والتمدد الإيراني، أو الذهاب إلى عقد تحالفات جديدة لحماية أمنها، وهذا ما حصل، حيث اعتمدت المملكة السعودية على عقد شراكة مع تركيا، أكبر المتضررين من الوجود الروسي في سوريا، باعتبار أن ذلك هو الخيار الوحيد المتاح للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، و الحيلولة بين إيران وشركائها، وبين الاستحواذ على المنطقة، ولعب دور أكبر من خلال حلفائها في العراق وسوريا واليمن، وخاصة أن الولايات المتحدة منشغلة في هذا الوقت الحساس من عمر المنطقة بملف الانتخابات الرئاسية، وصارت المنطقة تستحوذ على أولوية ثانية في اهتماماتها الخارجية، فضلاً عن أنها لا تملك رؤية لمستقبل الأوضاع والتطورات في سوريا، بعد أن سمحت لروسيا بلعب دور المنقذ للرئيس السوري بشار الأسد (شؤون خليجية، 2015: ص. 1).

وبالتالي يظهر التقارب السعودي التركيّ بمنزلة أحد أبرز مؤشرات التغير في السياسة الخارجية السعوديّة الجديدة، التي " لا تحمل "مخاصمة تركيا، باعتبار أن سياسة المملكة في عهدها الجديد لها حسابات مغايرة ورؤية مختلفة لمستقبل الشرق الأوسط. عند الحد الأدنى، فهي أولا مع الاحتواء وضد الاستقطاب. وهي ثانيا ترى أن من مصلحة المملكة ومصلحة المنطقة أن يعاد رسم تحالفاتها من جديد لمواجهة التحديات الطارئة في الساحة التي أصبحت تهدد الجميع بدرجات متفاوتة"(هويدي، 2015).

فضلاً عن ذلك " من شأن الالتقاء السعودي التركي أن يساهم في تحجيم النفوذ الإيراني في ساحات مهمة مثل سورية، إذ لا تقبل تركيا أن تنتهي الأزمة السورية بتثبيت دور إيران على حدودها الطويلة مع هذا البلد العربي. وقد يساعد أيضًا في تجسير العلاقات بين مصر وتركيا

خطوة نحو تنسيق مشترك، أو تشكيل تحالف يشترك في مصلحة تحجيم النفوذ الإيراني وملفات أخرى"(تقرير الدوحة، 2015: ص. 12).

لذلك من الضروري، والمهم وجود هذا التحالف، من الناحية الأولى أنه يعد حلف سني منشود منذ فترة، ليكون قادراً على مواجهة التحديات الخارجية، والمشاريع الإيرانية في المنطقة، وبالتالي يمنح هذا التحالف الاعتماد على الذات في صد أي هجمات أو مؤامرات تحاك ضد الدول السنية في الشرق الأوسط.

أما من الناحية الأخرى فإن هذا التحالف يقطع الطريق أمام روسيا، التي تسعى لتثبيت أقدامها في الشرق الأوسط ومن خلال الملف السوري، وخاصة أن نجاحها في تثبيت نظام الأسد هو نجاح للسياسة الروسية ولأهدافها في المنطقة.

2.2 محددات دولية:

ازداد الاهتمام الدولي بالعالم العربي، حيث أصبح العالم العربي يؤثر بشكل متزايد على مصالح الأمن الدولي وخاصةٍ للدول الغربية، وسيتم دراسة تلك المحددات المؤثرة في السياسة السعودية على النحو التالي :

1.2.2 السياسة السعودية– الأمريكية:

شهدت السياسة السعودية– الأمريكية على امتداد العقود الآنفة حالة من التحالف الاستراتيجي، وفق المصالح القومية للبلدين، والتي تعتمد على الظروف السائدة في البيئتين الإقليمية والدولية.

اتسمت السياسة الأمريكية السعودية بالاستقرار، إلا أنه في الأعوام الأربعة الأخيرة من حكم الملك عبدالله بدأ يصيب هذه العلاقات بعض التوتر الذي يعزى إلى أحداث الحراكات العربية التي كانت تمثل قلقاً للملك عبدالله وكان يتوقع من الحكومة الأمريكية أن يكون لها دور في التصدي لهذه الثورات لإبقاء حلفائهم في الحكم إلا أن الحكومة الأمريكية لم يكن لها دور فعّال مطلقًا (نون بوست،2015).

لذلك تزعمت السعودية خلال اندلاع الحراكات الشعبية المعسكر الممانع والمقاوم لتلك الحراكات التي تطالب بالتغيير، وبالتالي تعارضت توجهاتها مع توجهات السياسة الأمريكية التي دعمت القوى الفاعلة في تلك الدول من أجل إحداث التغيرات، وبذلك تحولت " السعودية إلى داعم رئيس للأنظمة العربية في المنطقة ، في المقابل اختارت واشنطن أن تساير الحراكات الشعبية العربية؛ فرحبت بوصول القوى الإسلامية" المعتدلة" إلى السلطة في دول الحراكات العربية، وأعربت عن استعدادها للتعامل معها"(قبلان، 2014: ص. 17).

اعتلى الإخوان المسلمين مقاليد الحكم في مصر، مما أدى إلى غضب المملكة العربية السعودية من ذلك التغير في البنية السياسية المصرية، التي لم يستمر فيها حكم الإخوان سوى عام، بعد الخروج بمسيرات مليونية ترفض ذلك الحكم، رحبت السعودية بعزل الرئيس محمد مرسى، ورفضت الولايات المتحدة تلك الأحداث ووصفته بأنه انقلاب على الديمقراطية، فـ" انتقد الملك عبد الله بن عبد العزيز صناع السياسة الأميركية، بسبب" دعمهم للإرهاب نفسه الذي يدعون لمحاربته". ووعدت المملكة سريعاً، إلى جانب الإمارات والكويت، بتقديم 12 مليار دولار كمساعدة للنظام المصري"(ويري،2015: ص. 3). بعد التهديدات الأمريكية بقطع المساعدات السنوية عن الجيش المصري بعد إسقاط حكم الإخوان المسلمين بالمتمثل بالرئيس محمد مرسي.

يتضح مما سبق، أن مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية يشوبها الغموض، وعدم وضوح الرؤية. وخاصة بعد أحداث الحراكات الشعبية التي غمرت البلدان العربية، والتي رأت السعودية عدم جدية أمريكا في تنفيذ مطالبها في المنطقة، وخاصة موقف السعودية الغاضب من سياسة الرئيس باراك أوباما، " التي لم تعد تثق بكلام ووعود الرئيس الأمريكي باراك أوباما" فهو سبق أن هدد بضرب الرئيس السوري بشار الأسد إن تخطى الخطوط الحمر في الحرب الأهلية التي دخلت عامها الخامس، ثم تراجع عن تهديده... وأيضاً وعده بتسليح المعارضة السورية المعتدلة ثم تراجع عن وعده بحجة أنه لا يوجد معتدلون في سوريا. رهانه على أن إيران عقلانية لم يثبت، بل العكس عدائية إيران ضد العرب ونهمها في التوسع والسيطرة وتهديد العرب في أمنهم القومي"(فواز، 2015: ص. 22).

خاصة أن السعودية تواجه أزمات في المنطقة، وموقفها الحازم والمتشدد في الأزمة السورية برحيل الرئيس بشار الأسد، في المقابل جاء التدخل الروسي عسكرياً لتثبيت حكم الرئيس

بشار الأسد، الأمر الذي يتطلب من السعودية الوقوف أمام التمدد الروسي– الإيراني، في ظل تقاعس الولايات المتحدة في منطقة الخليج، وعدم الاستجابة لمطالبهم بإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد.

أما على الصعيد اليمني، تستهجن السعودية موقف الولايات المتحدة البارد من صعود الحوثيين وسيطرتهم على اليمن، رغم أن السياسة الأمريكية تعرف جيدا أن الحوثيين هم جماعة مسلحة،" مصنفة جماعة متمردة وخارجة على القانون، وترفع شعارات إيرانية، مع ذلك لم تصنف «إرهابية» وذلك لسبب بسيط وهو أن الحوثيون لم يهاجموا مصالح الولايات المتحدة ولا أفرادها في الجولات الست من القتال بينهم وبين قوات الجيش اليمني التي انطلقت في العام 2004م"(الغابري، 2015).

فسياسة الولايات المتحدة تتخذ سياسة الاستغلال والاستفحال لإتمام مصالحها في المنطقة، وبالتالي ترى في جماعة الحوثي أداة من الأدوات المستغلة لأجل إحراز أهدافها في المنطقة وخاصة أنها ترسم إلى جر تنظيم الدولة الإسلامية" داعش" الذي بات له تواجد في اليمن،على خط المواجهة والصراع مع حركة أنصار الله الحوثية، أي صراع سني شيعي وهو مخطط له بأن الجميع يقتل الجميع دون أي تدخل خارجي، لكي تبقى المنطقة منطقة صراع، لتبدأ برسم خططها ونهب خيراتها وتحديد أطماعها. " من خلال زرع الخوف لدى هذه الدول، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي بدا حكامها يستشعرون هذا المخطط الأمريكي، ويدركون أن الولايات المتحدة تسعى للتواجد بالمنطقة لفترة أطول والتحكم بمقدراتها واقناع حكامها بحماية بلدانهم ومصالحهم من التهديدات التي يصنعونها هم أو يساهمون في صناعتها كما هو الحال مع جماعة الحوثي"(الحنيطي، 2013: ص. 111).

2.2.2 السياسة السعودية– الروسية:

إن السياسة السعودية – الروسية عرفت في وثائق الخارجية الروسية حتى عام 2011 مُترعة بالتفاؤل. وكما جاء في تقرير وزارة الخارجية الروسية المعلن في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، فإنّ مواقف البلدين "متطابقة" أو "متقاربة" في "أغلبيّة القضايا العالمية والإقليمية". ويُورد ضمن هذه القضايا "البرنامج النووي الإيراني"، و"النزاعات في الشرق الأوسط"، و"النزاع العربي –

الإسرائيلي"، و"حظر انتشار سلاح الدمار الشامل"، و"مكافحة التطرف والإرهاب"(وزارة خارجية روسيا الاتحادية،2011).

إلا أن السياسة السعودية – الروسية " تراجعت خلال السنوات القليلة الماضية على خلفية عدد من الملفات والقضايا: على الجانب السعودي، حدث أمران كبيران أغضبا الرياض من موسكو: أولهما، الأزمة السورية، وثانيهما، الملف النووي الإيراني، وفي كلا الأمرين تلعب روسيا دورا أساسيا في تطوراتهما ومسارهما. أما على الجانب الروسي، فثمة هواجس وشكوك كبيرة خيمت على موسكو منذ زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى الرياض نهاية مارس2014، وما تمخض عنها من تكهنات باحتمال معاقبة روسيا على موقفها من الأزمتين السورية والأوكرانية"(دياب، 2015: ص. 36).

فالروس يريدون بدعمهم العسكري لإيران ونظام بشار أن يضغطوا على السعودية، كي تغير سياستها فيما يخص النفط أولاً، فروسيا تعاني كثيراً بسبب انخفاض أسعار النفط، والذي تتسبب فيه السعودية بعدم قبولها تخفيض إنتاجها اليومي. وموسكو تعلم جيداً أن السعودية تريد إسقاط بشار، ولذا فهم يضعون هذا الشرط وغيره على الطاولة، في مقابل أن ترتفع أسعار النفط إلى مستوياتها السابقة، وهو ما يبدو أن السعودية ترفضه حتى الآن(عبدالله، 2015: ص. 3).

لذلك" تتهم إيران وروسيا السعوديةَ بالمسؤولية عن هذا الانهيار في أسعار النفط، ويعتبرون الانهيار في الأسعار وقع بفعل توافق أميركي–سعودي للضغط على موسكو وطهران، سواء في أوكرانيا أو في مباحثات الملف النووي. تقول روسيا وإيران: إن الانخفاض في الأسعار وقع بسرعة كبيرة، ولا يمكن أن يكون انعكاسًا لوضع الاقتصاد العالمي؛ وإنما وقع بفعل الفائض الكبير في كميات النفط المطروحة في السوق"(مركز الجزيرة للدراسات، 2015).

على صعيد الأزمة السورية اعترض وزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل على قراءة رسالة من رسالة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للقمة العربية، خلال الجلسة الختامية أواخر مارس2015. "عندما أشار الرئيس عبدالفتاح السيسي على الأمين العام للجامعة العربية بقراءتها اعترض سعود الفيصل وقطع بث الكلمة، وقال الأمير سعود الفيصل "روسيا سلحت النظام السوري الذي يفتك بشعبه، وهذا النظام فقد شرعيته، وروسيا تتحمل مسؤولية كبيرة في

مصاب الشعب السوري". موضحاً أن "روسيا تقترح حلولا سلمية وهي مستمرة بتسليح النظام السوري".

ويرى الباحث، أنه من المرات النادرة التي يتعرض فيها الموقف الروسي لمثل هذا النقد الشديد من وزير الخارجية السعودي السابق الأمير سعود الفيصل، وخاصة أنه جاء في جلسة علنية وفي أعلى محفل عربي، وهذا يدل على غضب السياسة الخارجية السعودية من موقف روسيا في المنطقة (فيديو يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=_hnylh24HP8).

لم تكن الأزمة السورية هي التي أثرت على سير سياسة البلدين فقط، بل على الصعيد اليمني انتاب أيضا السياسة الخارجية السعودية الغضب تجاه موقف روسيا من الأزمة اليمنية، بعد أن تقدمت دول الخليج العربية بالمشروع الأول في 13فبراير 2015 أمام مجلس الأمن الدولي، لاستخدام القوة لإعادة الشرعية اليمنية إلى الرئيس هادي، وكذلك تقدمت بريطانيا والأردن لتقديم نفس المشروع إلا أنه للمرة الثانية "أوقف الفيتو الروسي في مجلس الأمن الدولي مشروعين دوليين يهدفان إلى وضع اليمن تحت البند السابع، والخاص باستعمال القوة لإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح في اليمن قبل الانقلاب الحوثي"(جريدة البشائر، 2015).

الأمر الذي أثار حفيظة المملكة العربية السعودية من دور روسيا من الأزمة اليمنية، التي أفرزت مؤشرات عن وجود تعاون بين إيران وروسيا في اليمن على غرار التنسيق في سوريا في آلية تثبيت حكم نظام الأسد.

ومن منظور أوسع، ترى موسكو أنّ استيلاء الحوثيين على صنعاء، وتنامي نفوذهم في عموم اليمن، يخدم مصالحها في جنوب شبه الجزيرة العربية على المدى البعيد؛ إذ تنظر موسكو إلى الحوثيين بوصفهم جزءًا من المحور الشيعي الذي تجد نفسها في تحالفٍ موضوعي معه، في مواجهة القوى السنية في المنطقة، سواء أكانت دولًا أم تنظيمات، والتي تعدها تهديدًا استراتيجيًا لها ولمصالحها. ويبرِّر هذا الموقف أنّ الحوثيين هم خصوم القاعدة الرئيسين في اليمن؛ لذلك، نجد أنّ معظم سلاحهم معدات روسية تنقلها سفن إيرانية، وتشمل صواريخ "سام 2" و"سام 3" المضادة للطائرات(وحدة تحليل السياسات، 2015: ص. 4-5).

لذلك فإن السياسة الخارجية السعودية تترقب بحذر موقف روسيا في المنطقة وخاصة بعد تدخل الأخيرة في سوريا عسكرياً، بزعم توجيه ضربات لتنظيم "داعش" في سوريا، إلا إن تلك الضربات يتم توجيهها بالأساس إلى المعارضة السورية المعتدلة والتي تدعمها المملكة السعودية، الأمر الذي يوحي بأن روسيا جاءت لإنعاش نظام الأسد، في المقابل السعودية ترفض وجوده بالمطلق على سدة الحكم، ناهيك عن التعاون الإيراني الروسي والذي يزعج السياسة السعودية، وخشيتها بأن يكون لهم دور في اليمن، وخاصة أن السعودية تشن هجوماً على الحوثيين في اليمن، الموالين لإيران.

الفصل الرابع

مراحل تطور الحراك الشعبي في اليمن عام 2011

المبحث الأول : أسباب الحراك الشعبي في اليمن (داخلية وخارجية).

المبحث الثاني : موقف السياسة السعودية من الحراك الشعبي اليمني.

المبحث الثالث : موقف الحوثيين من تطورات الحراك الشعبي اليمني

المبحث الأول: أسباب الحراك الشعبي في اليمن (داخلية وخارجية)

1.1 أولاً: أسباب خارجية:

1.1.1 التدخلات الإقليمية والدولية:

عمت الاحتجاجات العارمة عدداً من الدول العربية، فكانت البداية من تونس والتي استطاع شعبها الإطاحة برأس النظام زين العابدين بن علي، بعد أن اندلعت تلك الاحتجاجات بسبب قيام الشاب محمد البوعزيزي بإحراق نفسه أمام دائرة البلدية في أواخر عام 2010، بعد تعرضه للضرب والإهانة من قبل مجموعة من الشرطة، فكانت تلك الحادثة شرارة اندلاع الحراك الشعبي التونسي والذي استمر ليصل دول عربية أخرى.

وبالتالي أسهمت عوامل عدة في ظهور الانتفاضات والحراكات الشعبية في العالم العربي على رأسها العامل الاقتصادي، فبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، إلا أنها شهدت في العقود الأخيرة خللاً كبيراً في منظومة توزيع الثروة، حيث استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من (المجتمعات)العربية، وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، مع التوجه لتبني آليات السوق والتجارة الحرة، وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فضلاً عن القمع، والاستبداد، وغياب الحقوق والحريات، وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وأسهم التدخل الخارجي المتصاعد في الشئون الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف والانقسام التي تشهدها دول المنطقة(التميمي، 2014: ص. 358).

بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الحراكات العربية، هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الحراكات، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط..وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان:(موسى، 2013: ص. 7).

1. اتجاه يرى أن الحراكات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالحراكات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع.

2. اتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه ،ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه إستناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديموقراطية في مصر ، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي، لأن هذه الوثائق كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول.

ويرى الباحث، أن بداية الحراكات الشعبية، اتسمت بالعفوية وخاصة في تونس ومصر، إلا أنها افتقرت إلى الركائز الأيديولوجية من أي نوع، حيث تسابق الشباب العربي في الخروج إلى الساحات والميادين بطريقة غير مخطط لها، الأمر الذي فتح المجال أمام الاتجاه الثاني وهو التدخل الخارجي، في الانتفاضات الشعبية الأخرى، والذي كان له الدور الكبير في إحداث انقلاب في الموازين، لرسم سياسات ومشاريع تغيير ملامح المنطقة، حسب الأهواء.

وعليه لم تكن الولايات المتحدة بمنأى عن المشهد في البلدان العربية، حيث ذكرت " صحيفة" نيويورك تايمز" الأمريكية- في تقرير لها للكاتب رون نيكسون المعنون بـ" مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية: - أن الحكومة الأمريكية ضخت ملايين الدولارات عبر وكالات مختلفة من داخل وخارج جهازها الرسمي، لتحريك مجموعات من المنظمات الممولة من قبل الحكومة الأمريكية التي تعمل تحت شعار المساعدات المقدمة إلى مؤسسات المجتمع المدني في هذه الثورات... يرى أنصار هذا الرأي أن الولايات المتحدة قامت بتدريب جيل عربي شاب حول طرق العمل بنجاح في عالم السياسة، بدءاً من إدارة الحملات والانتخابات، وصولاً إلى استخدام"Twitter" و" Facebook"(مرعي، 2012: ص. 316-317).

بالإضافة إلى استخدام وسائل وأدوات تؤثر في سير الحراكات العربية ومن أهم تلك الأدوات(الإعلام، منظمات المجتمع المدني، والأقليات الدينية). كوسائل مؤثرة في التدخل الأمريكي بالمنطقة بداعي نشر الديمقراطية. وتجسد هذا بما يسمى بـ (ثورات الربيع العربي)، والتي سوف تفضي(حسب المخطط الأمريكي) إلى تجزئة المنطقة العربية إلى دويلات صغيرة، وإلغاء الهوية القومية العربية لهذه البلدان، وتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير(عبد الله، 2014: ص. 52).

تحولت تلك الحراكات إلى صراع على السلطة بعد عامها الأول،" خلقت دولاً فاشلة تعمها الفوضى الدموية، وساهمت أيضاً التدخلات الخليجية فيها من جهة والإيرانية من جهة أخرى في تحويل معظم الدول التي انطلقت فيها هذه الحراكات إلى دول فاشلة وحروب أهلية وصراعات طائفية ومناطقية وقبلية"(عطوان ، 2015: ص . 11-12).

وبالتالي سيطرة شبح الانهيار على تلك الدول التي أذكتها الارتباكات، والتي رافقت سقوط الديكتاتوريات، إلى إحداث حالة من الانكسار والإحباط بتبلبل الأفكار في العالم العربي، "والتي استدعى أصحاب نظرية المؤامرة الفرضية بأن المنطقة تتعرض للتقسيم والذي خطط له هنري كيسنجر. هذه النظرية التي كثيراً ما يستشهد بها، كان الهدف المعلن منها هو زيادة عدد الدويلات المعرفة على أساس طائفي"(كشيشيان،2012: ص. 38).

ولذلك المنطقة العربية تشهد" تحولات على خريطة الصراعات في العالم العربي، حيث تحولت من غلبة الصراعات العربية والإقليمية إلى شيوع النزاعات والصراعات داخل البلدان العربية بشكل لافت، لتشمل معظم البلدان العربية، لا سيما بعد محاولات التغيير التي حدثت في عديد من الأقطار العربية بين العاميين ٢٠١٠-٢٠١٣.

برزت صراعات غير مألوفة كما هو الحال في البعد الطائفي وبالذات على المحور الشيعي – السُني، حيث يبدو ذلك جلياً في الحالتين العراقية والسورية وبدرجة أقل في الحالة اليمنية، وكذلك في البعد الديني الإسلامي والمسيحي نتيجة موقف التنظيمات بالغة التطرف، التي تنسب نفسها إلى الإسلام تجاه غير المسلمين(هلال، 2015: ص .18).

فأصبحت المنطقة على صفيح ساخن، إذ تحول الفكر الديني المتشدد فيها إلى سلاح فتاك، حتى تعبأت الأجساد بقنابل تنشر الموت والخوف والرعب في الشوارع والأسواق والساحات.

لذلك ساعدت تلك التدخلات الخارجية إلى " صعود فاعلين جدد مؤثرين في البيئة السياسية والأمنية المحلية والإقليمية (كحركات المقاومة وجماعات الهوية والجماهير العربية)، نتيجة لتراجع قوة الدولة القطرية العربية، وعدم قدرتها على ممارسة المهام المنوطة بها في البيئات المحلية والإقليمية والدولية، وقد بزغ العديد من الفاعلين الذين باتوا يمثلون بديلاً منها، مثل حزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، والإخوان المسلمين في مصر والأردن، والحوثيين في اليمن، إنما

هو نتيجة طبيعية لضعف الدولة وتراجعها عن القيام بمهامها، فبات الوضع السائد في المنطقة دولاً ضعيفة في مواجهة مجتمعات مدنية قوية"(ابوزيد، 2013: ص. 88).

2.1.1 الإعلام ووسائل الاتصال:

استخدمت الحراكات الشعبية، وسائل الاتصال الحديث، واعتمدت على التشبيك الاجتماعي عبر الانترنت لإنشاء مجال وواقع سياسي افتراضي، فشكلت تلك الوسائل نقلة وصدمة للمجتمع، وخاصة أن الأجيال الأكبر سناً لم تستوعب هذه النقلة، بل استخفت بهم الأحزاب والقوى المعارضة التقليدية والأجهزة الأمنية والنظام الحاكم، لأنهم لم يفهموا" أن نجاحهم في حصار المجال العام والفضاء السياسي دفع بالشباب إلى استخدام " الفيسبوك" و" تويتر" و" اليوتيوب" في العمل السياسي وممارسة حرياتهم عبر الإنترنت، وفي الواقع الافتراضي، بحيث يُصبحون مواطنين على الشبكة في عالم رقمي، يمارسون السياسة بوعي، وينتشرون بسرعة، ويشكلون مجتمعات افتراضية، بعيداً من صراعات الأحزاب التقليدية، ورقابة أجهزة الأمن" (شومان، وأخرون، 2012: ص. 132-133).

لذلك لعبت وسائل الإعلام وثورة الاتصالات، التي ترتبط بشبكات التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية ومنها قناتي الجزيرة والعربية التي أيقضت العرب، بما تنقل من حقائق الأحداث، وتستضيف الخبراء، وتبث البرامج، ثم ثورة الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت التي أتاحت للمرء أن يرى ويسمع كل ممنوع، ويطلع على أدق المعلومات والأسرار في كل مكان من العالم، وأتاحت مجالاً للتواصل على ما تمنعه الحكومات، فصار في وسع كل اثنين أن يتحدثا فيما يريدان من غير رقيب، ومن ثم كان المحرضون على الحراك التونسي، يخطبون من الشبكات الإلكترونية، وانطلقت منه خطط الحراك المصري(ابوعنزه، 2011: ص. 112).

ويرى الباحث مما سبق، أنه كان من الممكن أن تكون الحراكات العربية فرصة تاريخية لتعيد الأمل المنشود في تحقيق المشروع الوحدوي الذي لطالما حَلم به، بإفشال كافة المشاريع الخارجية حول صياغة منطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذه الرومانسية تحولت إلى نهاية مأساوية وطريق مسدود لا يحمل سوى السيطرة والحروب التي دقت طبولها في تلك الدول، بفعل الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي التي قامت بتحويل الحراك الشعبي إلى مسرح للتجاذبات الإقليمية والدولية الجيوسياسية، وهذا ما يؤكد أن حصاد هذا الحراك لن يجني سوى الفشل، ولن يخلق

سوى الأرض المحروقة بفعل جملة التدخلات والدماء التي سقطت وما زالت تسقط حتى هذه اللحظة في سوريا وفي ليبيا وفي اليمن.

2.1 ثانياً: أسباب داخلية:

1.2.1 اليمن قبل الحراك الشعبي عام 2011:

من الضروري أن نميز بين ضعف الدولة في المجال السياسي المحلي والضعف في التصنيفات الدولية للقوة، فالدولة الضعيفة على المستوى الداخلي هي دولة ليس لحكومتها المركزية إلا سيطرة بسيطة على شعبها. فلا يمكنها أن تفرض أمرها القضائي في أجزاء مهمة من أراضيها. ولا يمكن لمحاكمها أن تفرض أحكامها، ولا يمكنها أن تقدم الخدمات الأساسية للمواطنين، ولا تحكم السيطرة على حدودها. وتتمتع مجموعات محلية فرعية بالقوة العسكرية لتحدي قدرة الدولة الضعيفة على السيطرة على أراضيها، في الدول الضعيفة على المستوى الداخلي، دائماً ما يُظهر المواطنون ولاءً سياسياً يحلّ محل ولاءهم للدولة بحد ذاتها، سواء كان هذا الولاء إقليمياً، طائفياً، فرعياً محلياً، أم متعدد الجنسيات(غوس، 2014: ص. 8).

فالنظام السياسي في اليمن لم يقم منذ نشأته، سواء قبل تحقيق الوحدة عام 1990م أو بعدها، على أسس الدولة الحديثة بنظامها القانوني والدستوي المعاصر، بل إنه قام على أطر أولية قبلية بالأساس، الأمر الذي جعل سلطة القبيلة تتماهى مع سلطة الدولة أو حتى تتجاوزها، ومن ثم فإن الدولة اليمنية هي بحق دولة القبيلة(شفيق علام، 2012: ص. 134).

لذلك اقتصر وجود أجهزة الدولة على مستوى المحافظات في بعض المناطق، وعلى مستوى المديريات في مناطق أخرى، ولم يتم توسيع انتشارها ليصل إلى مستوى المراكز والقرى، ذلك يعني أن وجود مؤسسات الدولة يقتصر على المناطق الحضرية، لاسيما المتعلقة بالقضاء والشرطة والسجل المدني والسجل العقاري، وكأنما تم التوافق بشكلٍ غير معلن على أن تحكم الدولة المدن وتحكم القبيلة الريف، لذلك تم تخويل سلطات الدولة في المناطق الريفية إلى شيوخ القبائل(الشربجي وآخرون، 2009: ص. 75-76).

لذا، فإن من المهم أن نعرف بأن أكبر القبائل في اليمن هي: حاشد والتي تعد أكبر القبائل اليمنية نفوذاً؛ حيث ينتمي إليها الرئيس السابق علي عبدالله صالح وكبار القادة العسكريين في

البلاد، وكذلك قبيلة " بكيل ومذحج وكِنْدَة وحِمْيَر. وتنطوي تحت كل قبيلة من تلك القبائل العشرات من القبائل الأصغر، يقع أغلبها من شمال اليمن (168 قبيلة) والباقي في الجنوب (32 قبيلة) مع اختلاف في أعدادها بين الباحثين الإثنوغرافيين. هذه القبائل تُغطِّي السواد الأعظم من المجتمع اليمني، لذا، فهي تلعب دوراً مهماً في السياسة والمجتمع والاقتصاد والأمن، خصوصاً بعدما أُشرِكت في الدولة تحت عنوان «مصلحة شؤون القبائل» في منتصف الثمانينيات"(محمد، 2015).

غير أن اليمن يعرف عنه أنه بلد الانقسامات والصراعات وذلك يعود لثقافة المجتمع اليمني ثقافة قتالية: " فهي تتميز في بعض جوانبها، بأنها ثقافة تمجد الحرب والقتال، ومن شواهد هذه الثقافة القتالية ومؤشراتها، وجود السلاح وانتشاره، وسعي كثير من اليمنيين إلى امتلاكه. لذلك فإن الشعب اليمني يمتلك خمسين مليون قطعة سلاح، بمعدل 4 قطع سلاح لكل فرد(مكي، وآخرون، 2010: ص. 568).

وعليه، تزايدت الصراعات على مستويات وخلفيات متعددة، منها القَبلي، والمشيخي (البيوتات المشيخية ضمن القبيلة الواحدة)، والجهوي أو المناطقي (سكان الجبال في الشمال، مقابل سكان السهول في الجنوب). وقد انتقلت هذه الانقسامات إلى أجهزة الدولة وجرى استثمارها خلال عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي أنشأ توازنات وتحالفات اعتمد عليها في استمرار حكمه؛ ما أدَّى إلى نشوء مراكز قوًى داخل دوائر الحكم، وبخاصة في الجيش وأجهزة الأمن"(Arab Center for Research & policy Studies,2015: p4).

إذن جمهورية اليمن لم تكن يوماً دولة ديمقراطية أو تحمل في أجندتها وسائل مرضية للجميع، فقد كانت سياسة الرئيس السابق علي عبد الله صالح هي اللعب على التوازنات بين القبائل، والأحزاب" الذي سبق وأن استخدم" التجمع اليمني للإصلاح" في ضرب شريك الوحدة(الحزب الاشتراكي اليمني)، كما استخدم الحركة الحوثية والسلفيين وتيار الصوفية في ضرب " حزب الإصلاح". ونجح، كذلك في شق" الناصريين" ثلاثة أحزاب، و" البعث" حزبين، كما قام باستنساخ" مجلس وطني للمعارضة"(الأحمدي، 2007: ص. 135). لذلك كان يصف الرئيس السابق علي صالح حكم اليمن، كالرقص على رؤوس الثعابين.

فمن أجل فهم تسلسل الأحداث في اليمن قبيل الحراك الشعبي، علينا فهم أن إرهاصات هذا الحراك التي يعود إلى حركات تمرد واحتجاجات سابقة لعام "2011 بسنوات، خصوصا التمرد الحوثي والحراك الجنوبي، فاليمن تواجه تحديات عديدة أقلقت النظام السياسي اليمني بتضافر عدد من المشكلات السياسية مع المشكلات الاقتصادية، لتكون عاملاً مؤثراً في زعزعة النظام السياسي في اليمن، وهذه المشكلات يمكن إدراجها بالنقاط الآتية:

1. الأزمة الاقتصادية.
2. مشكلة انفصال الجنوب عن الشمال.
3. مشكلة الحوثيين مع السلطة السياسية.
4. مشكلة القاعدة في اليمن"

1.1.2.1 الأزمة الاقتصادية:

يعد اليمن أفقر بلد في العالم العربي ، ويعيش ما يقارب نصف السكان على أقل من دولارين يومياً، حيث يشهد ارتفاع عدد السكان، ووجود خلل كبير في الهيكل الديمغرافي من جانب، وارتباط ذلك بضعف مستوى الأداء الاقتصادي العام، وانتشار الفساد المالي والإداري، مع وجود نسبة بطالة تصل إلى ما يزيد على ٣٥ بالمئة من إجمالي القوى البشرية في البلاد. هذا الأمر قد أدي إلى زيادة معدلات اندلاع النزاعات المسلحة الداخلية، نتيجة هذا الخلل البنيوي، وعدم قدرة الدولة على التكيّف معه، والاستجابة له، بتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين(ابوزيد، 2013: ص. 76).

ناهيك على أن اليمن يمتلك أسوأ السجلات في المنطقة في مجال التنمية البشرية، فكان برنامج مؤشرات التنمية البشرية الذي تقوم به الأمم المتحدة، وضع اليمن في المرتبة 153 من أصل 177 دولة،" حيث يبلغ معدل 54% في معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط حياة يصل إلى 62 سنة، ومستويات عالية من وفيات الأمهات وسوء التغذية لدى الأطفال. ويعاني اليمنيون أيضاً نقصاً في البنية التحتية، وسوءاً في الخدمات المقدمة، فيحصل أربعة من كل 10 أشخاص على الكهرباء، وشخص من كل أربعة على مياه شرب نظيفة"(الجبلي، 2012: ص. 216).

2.1.2.1 مشكلة انفصال الجنوب عن الشمال:

نادراً ما كان اليمنيون عبر التاريخ موحدين تحت حكم مشترك، إن جغرافية البلاد– جبال شاهقة في الغرب حول العاصمة صنعاء، وصحراء داخلية واسعة ونظام أودية رائع في الشرق معروف باسم وادي حضرموت– خلقت الانقسامات وأدامتها في عصور ما قبل الإسلام. وفي الحقبة الإسلامية ظهرت مدارس دينية وأنظمة حكم متميزة. وقد هيمن الزيديون، وأسسوا نظام الإمامة في نهاية المطاف، أما الشافعية وهم من أتباع المذهب السني الرئيس في الإسلام، فقد انتشروا على طول البحر الأحمر والمناطق المنخفضة إلى الجنوب من صنعاء. وهكذا أبقت الجغرافيا أهل السنة والشيعة منفصلين(داي،2010: ص. 9).

بالعودة إلى مشكلة ومطالب الجنوب بالانفصال عن الشمال اليمني، بالرغم من الوحدة التي شكلت رسمياً عام 1990، إلا أن اليمنيين كانوا مرتبطين معاً عام 1990 في نظام(مندمج) وليس في نظام (متلاحم)، والدليل على ذلك الحرب الأهلية التي تلت الوحدة اليمنية، عام 1994،" لعدم استجابة السلطات الرسمية لمطالب الجنوبيين ومواجهتها بالقمع أخذت هذه الفعاليات منحنى جديداً حيث ربط المحتجون بين المطالب المعيشية والمطالب السياسية والمشاركة في السلطة والتقاسم في الثروة وتحول الحراك من الطابع العفوي التلقائي إلى الطابع المنظم، إلى أن طالب الحراك الجنوبي بفك الارتباط بين الشمال والجنوب والعودة إلى ما قبل الوحدة، وطالبوا بالاستقلال معتبرين أنهم محتلون من قبل الشمال والمشكلة مازلت إلى يومنا هذا"(فضلي، 2013: ص. 388).

بعد حرب صيف عام 1994، استفرد المؤتمر الشعبي العام بالسلطة، واتخذ خطوات بإزاحة الشخصيات السياسية والحزبية المنتمية إلى المناطق الجنوبية، وكذلك تسريح الشخصيات العسكرية والأمنية قسرياً.

ونتيجة لذلك تم تأسيس "أول جمعية للمتقاعدين والمسرحين العسكريين والأمنيين – رفض التصريح بنشأتها – انبثق الحراك الجنوبي تدريجياً بدءاً من عام 2007، نحو مطالب متعلقة بالعدالة والمواطنة، وانتهاء بفك الارتباط مع الشمال اليمني"(شمسان، 2015: ص. 104).

حيث بدأ ضباط الجيش الجنوبي الذين أجبروا على التقاعد المبكر، في تنظيم اعتصامات أسبوعية في الشوارع والمدن يناشدون حقوقهم في قضايا الهوية الوطنية، والتظلمات الاقتصادية وسيطرة السلطة في يد الحزب الواحد(المؤتمر الشعبي العام) التابع للرئيس السابق علي عبدالله صالح، وطالب الحراك المساواة مع المواطنين في شمال البلاد في الوظائف وعمليات صنع القرارات المحلية، في المقابل " اتخذت الحكومة المركزية للرئيس على عبد الله صالح إجراءات صارمةً ضد الحراك الجنوبي، بيد أن هذه الضغوط جعلت هذه الجماعة أكثر راديكالية، وباتت تمثل تهديداً للنظام في صنعاء؛ إذ يطالب العديد من مؤيديها بالانفصال، وهم يريديون إعادة بناء الدولة السابقة في الجنوب"(داي،2010: ص. 7)، بإعادة تأسيس يمن جنوبي مستقل أو ما يمسى بالجنوب العربي.

ازداد قمع الحكومة اليمنية لعدم قدرتها على معالجة المظالم، فبدأ حراك أخر عام 2008، وأخر عام 2009، الذين استمرت مطالبهم بالحقوق والهوية، وصولاً للحراك الشعبي اليمني عام 2011، بالدعوة علناً لاستقلال الجنوب، لم تكن هناك قيادة مركزية للمتظاهرين المناهضين للنظام، حيث بدءوا في تنظيم أنفسهم حول اسم " الحراك الجنوبي" أو الحركة السلمية للجنوب.

وينتج مما سبق، أن تلك الاحتجاجات الجنوبية التي بدأت بعد حرب عام 1994، والتي ازدادت بداية عام 2007، بالمطالبة بالحقوق وصولاً بالمطالبة بالانفصال عن اليمن الشمالي، الأمر الذي يهدد اليمن بالعودة إلى حقبة ما قبل الوحدة في اليمن، عندما كانت اليمن تتألف من مشايخ وسلاطين، والتي صبغت تلك الحقبة بسفك الدماء والصراع المميت على السلطة بين اليمنيين، فاليمن كان على صفيح ساخن قبل الحراك الشعبي عام 2011م، ليس بسبب الفساد فحسب، وإنما لعدم المساواة بين الجنوب والشمال اليمني، وهذا ما عزز إصرار من احتجوا على الرئيس علي عبد الله صالح من أجل الإطاحة به وإسقاطه خلال الحراك الشعبي اليمني.

3.1.2.1 مشكلة الحوثيين مع السلطة السياسية:

عرف عن اليمن بوجود مكونان مذهبيان رئيسيان سائدان في اليمن عبر تاريخها الإسلامي، هما الشافعية نسبة إلى الإمام " محمد بن إدريس الشافعي" والزيدية هو مذهب عقائدي وفقهي ضم أغلب علماء آل البيت النبوي، مؤسسه الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن الإمام علي بن أبي طالب والذي توفي سنة(94) هجرية" (السقاف، 2009: ص. 12).

وتعتبر الزيدية أقرب فرق الشيعة إلى أهل السنة والجماعة، حيث يتصف مذهبهم بالابتعاد عن غلو الإثنى عشرية وباقي الفرق الشيعية.

رغم وجود مذهبين كبيرين سني وزيدي في اليمن، إلا أنه على مدى أكثر من عشرة قرون لم "يشهد تاريخ المذاهب الإسلامية في اليمن أي صراع مذهبي عام بين الزيدية والسنة. فمعظم الصراعات والحروب في اليمن كانت سياسية، أو في إطار المذهب الواحد، خصوصاً المذهب الزيدي الذي كانت أكثر صراعاته وحروبه داخلية، سواء بين أئمته أو بين بعض تيارته الفكرية (الشجاع، 2013: ص. 167).

وتشير بعض المصادر أن 45% من سكان اليمن الشمالي يتبعون المذهب الزيدي، " أما اليمن الجنوبي فأهله من السنة الشوافع، ويتركز الزيديون في المحافظات الشمالية، مثل: ذمار وصنعاء وصعدة وحجّة، وأما السنة الشوافع فتركزهم في المحافظات الوسطى والجنوبية، مثل: عدن وحضرموت وتعز والحديدة وإب ومأرب، وتتميز معظم المحافظات السنية كونها ذات كثافة سكانية كبيرة، فمحافظة تعز مثلاً، وهي إحدى المحافظات السنيّة تعتبر الأكثر سكاناً، إذ يصل عدد سكانها إلى مليوني نسمة من أصل 18 مليوناً" (موقع البينة، 2014).

لذلك لا يمكن فهم أبعاد الأزمة الحوثية إلا بقراءة تاريخ بدايتها ونشأتها، مروراً إلى صراعها مع النظام اليمني، وصولاً إلى السيطرة الحوثية على صنعاء ومفاصل الدولة اليمنية، في أعقاب الحراك الشعبي اليمني.

- **تعريف الحوثية:**

الحوثيون أو الحوثية أو الشباب المؤمن- كما يسمون أنفسهم- حركة دينية ذات تنظيم سياسي وعقائدي، يسعون لاسترداد الإمامة، ويعتنقون أفكار وعقائد الإثني عشرية. الحركة في أصلها فرقة من فرق الزيدية وتسمى بالجارودية.. وهي أقرب الفرق للإثني عشرية"(الدوسري، 2011: ص. 8).

والتي اقتربت في عقيدتها من الفكر السياسي للشيعة الإمامية من حيث الموقف السلبي تجاه بعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة الراشدون،" والفرقة الجارودية(نسبة إلى أبن الجارود زياد بن أبي زياد، وقال بعضهم: إنه زياد بن المنذر

العبدي، ت:150هـ، وقيل 160هـ)، إذ ترى هذه الفرقة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أشار بخلافة المسلمين من بعده إلى على بن إبي طالب خليفة بالوصف لا بالتسمية، وأن الناس ضلوا وكفروا بتركهم الاقتداء به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم يصبح الإمام من بعد على أبنه الحسن، ومن بعده أخيه الحسين هو الإمام(الحنيطي، 2013: ص. 56).

أما تسمية الحوثية فنسبة إلى زعيم التمرد الأول(حسين بدر الدين الحوثي) وهو الذي أشعل فتيل الصراع بينه وبين القوات الحكومة اليمنية. وترجع جذور التيار الحوثي إلى الثمانينات من القرن الماضي، إذ بدا أول تحرك تنظيمي مخطط لهذا التيار في عام 1982 على يد العلامة الزيدي(صلاح أحمد فليته)"(جازع، 2011: ص. 18)، الذي أنشأ عام 1986 " اتحاد الشباب"، وكان من ضمن ما يتم تدريسه مادة عن الثورة الإيرانية ومبادئها يقوم بتدريسها " محمد بدر الدين الحوثي". وفي العام 1988 تجدد النشاط بواسطة بعض الرموز الملكية التي نزحت إلى المملكة العربية السعودية عقب ثورة 1962 وعادوا بعد ذلك وكان من أبرزهم العلامة" مجد الدين المؤيدي" والعلامة" بدر الدين الحوثي". ويعد الأخير هو الزعيم المؤسس للحركة الحوثية والأب الروحي لها، وليس ابنه حسين أو غيره سوى قيادات تنفيذية، فيما العلامة بدر الدين هو المرشد والمفتي والزعيم"(الأحمدي، 2007: ص. 129).

والجذير بالذكر، إن بدر الدين الحوثي " كان صديقاً للإمام آية الله الخميني مرشد الثورة الإيرانية التي انتصرت عام 1979، وانتقل الى الإقامة في مدينة قم قرب طهران، مع ابنه حسين، ومنذ ذلك الوقت بدأت أكبر عملية تدريب للحوثيين انتظاراً لمثل هذه الأيام، حيث إن الشبان اليمنيين الذين سافروا في ذلك الوقت إلى إيران وتدربوا على أيدي الحرس الثوري الإيراني، أصبحوا اليوم هم القادة الذين يديرون السيطرة على اليمن"(حتيته، 2015: ص. 14).

لم تتأسس الحركة الحوثية في أول أمرها حركة سياسية منظمة لها أهداف ونظم ولوائح كسواها من الحركات السياسية، إنما بدأ إطارها الفكري يتشكل من خلال ملازم "منشورات" وتسجيلات للسيد حسين الحوثي، فتبلورت الحركة لتأخذ شكلها الخاص حتى إن اسم "الحركة الحوثية" لم يطلق عليها إلا أثناء الحرب الأولى عام 2004، وأطلقته السلطات بعد اندلاع المواجهات بين الطرفين؛ فهي لم تتأسس حركة منجزة لها أهداف وطموحات سياسية، وإلا لكانت اختارت لنفسها اسماً مختلفاً عن الذي اشتهرت به"(الخيواني، 2010: ص. 53).

فالحركة الحوثية منذ ظهورها، وهي ترفض التحول إلى حزب سياسي رغم الدعوات المتزايدة التي تطالبها بالوضوح السياسي والانخراط في الحياة السياسية عبر تشكيل حزب لها.

لذلك تعتمد الحركة الحوثية على تغير أهدافها حسب تغير المناخ السياسي داخلياً وخارجياً، فهذا الانفصام السياسي لدى الحركة أصبح متماهياً، من جهة تعتبر نفسها جزءاً من المذهب الزيدي، ولكنها في الوقت نفسه تدعو إلى أفكار سياسية تخالف مبادئ المذهب.

أما موقف الحركة الحوثية من تشكيل حزب سياسي والذي جاء على لسان زعيمها عبد الملك الحوثي عام 2011، " قائلاً: إن جماعته" قد تشكل حزباً لممارسة العمل السياسي في البلاد بعد نجاح الثورة وتحقيق أهدافها"، وأن ذلك لن يكون إلا " في إطار نظام عادل يحترم الشعب ويسمح بممارسة النشاط الفكري والسياسي"(الشجاع، 2013: ص. 124).

- **العقيدة الحوثية:**

يُعد بدر الدين الحوثي الأب الروحي للحوثيين، أحد كبار علماء الزيدية الجارودية، أكثر فرق الزيدية تطاولاً على الصحابة وأقل تأدباً معهم، وأبعد عن فكر الإمام زيد بن علي، وأكثر اتباعاً للإثني عشرية الرافضة الذين رفضوا زيد بن علي أصلاً(الحجري، 2011: ص. 47).

واعتبر بدر الدين الحوثي، نفسه مجددا يرفض التقليد، وانتقد العلماء الزيديين على جمودهم وعدم التقارب مع المذهب الجعفري (الاثنى عشري)، وتوجه إلى إيران بصحبة ابنه حسين في نهاية حرب 1994، ومكث بها حتى عام 2002م. وكان واضحا منذ البداية أنه لا يعترف بأصول التشريع عند أهل السنة ومصادره، بما في ذلك الصحيحان (البخاري ومسلم)،..وورث ابنه حسين هذا المذهب (الموقف)(أبوحسين، 2014).

تبرأ علماء الزيدية من الحوثيين ومن مواقفهم المخالفة للمذهب الزيدي، وراحوا يعتبروهم "مشروعاً إيرانيا لا علاقة له بالمذهب الزيدي، ويقول مراقبون إن الحوثيين لا يعترفون بالنظام الجمهوري أو الدستور والقانون اليمني، وإن كانوا لا يظهرون ذلك علانيةً. لكن وفق أبجديات الجماعة، فإنهم يعتبرون الثورة اليمنية(26 سبتمبر 1962) انقلاباً على نظام الإمام وعلى الحكم الشرعي، ولذا فهم يرفعون أعلام الحركة الخضراء بدلاً عن رفع العلم الوطني في غالب أنشطتهم"(الشبيري، 2015:ص. 6).

فعليه، إن الحوثيين ومن معهم يظنون بإيران ظناً حسناً، وأنها تدعمهم لوجه الله، وهذا خطأ من أخطاء الحوثيين القاتلة! فشيعة إيران يكفرون الزيدية، والزيدية يكفرون الإمامية، وهذا الود لن يدوم، والدعم المالي الذي تقدمه إيران لن يكون لإقامة دولة زيدية، وإنما لإقامة دولة هي امتداد طبيعي لمخطط الهلال الشيعي، ومن ثم لا بد من أن تكون إمامية. وقد قال بعض المبشرين الإثني عشريين:" أعطني زيدياً صغيراً أصنع لك منه جعفرياً كبيراً "! فالنشاط الشيعي في أوساط الزيدية ليس نشاطاً سياسياً داعماً فقط بل هو نشاط تبشيري يهدف إلى تحويل أتباع المذهب الزيدي إلى إمامية إثني عشرية" (الرشيدي، 2008: ص. 94).

إلا أن تصريحات مبررة خرجت من القيادي في حركة الحوثيين– على العماد– أثناء حديثه حول ارتباط جماعته بإيران. موضحاً أن العلاقة المشتركة مع إيران هي" فقط" على منهج بدر الدين الحوثي، توافقاً مع " رؤية ثورة الإمام الخميني والشيطان الأكبر أمريكا". والتوافق مع إيران– بحسب قوله– إنما هو" توافق ثوري فقط وليس مذهبياً"، مشدداً على أن الارتباط الثنائي مع إيران لا يتعدى كونه" رؤية سياسية فكرية للعمل الثوري"(الشجاع، 2013: ص. 83-84).

ويرى الباحث، أن هذه الرؤية مخالفة للأمر الواقع، فالمذهب الزيدي الذي يحرم سب الخلفاء الراشدين والصحابة رضوان الله عليهم، يخالف الفكر الحوثي الذي يعتمد على المذهب الإثنى عشري الجعفري جملة وتفصيلاً، وخاصة بعد الدعم اللوجستي والوقوف بجانبهم طول تلك الفترة وتصدير الثورة الإيرانية إليهم، كان مؤشراً واضحاً لنشاط تبشيري يهدف إلى تحويل أتباع المذهب الزيدي إلى إمامية إثنى عشرية.

فمن مظاهر تقارب الحوثيين إلى مذهب الإثني عشرية الآتي:(المالكي، 2010: ص. 9-10).

1. إحياء ذكر مقتل الحسين رضي الله عنه، وإقامة المجالس الحسينية، وما فيها من ضرب الصدور ولطم الخدود وشق الثياب، ورفع الأصوات بالعويل والبكاء والندب وسب الصحابة ولعنهم.
2. إحياء ذكرى وفاة بعض الأئمة كجعفر الصادق ومحمد الباقر وعلي زين العابدين رضي الله عنهم.
3. اتخاذهم جبلاً في مدينة صعدة، أطلقوا عليه اسم (معاوية)، يخرجون إليه يوم كربلاء(عاشوراء) بالأسلحة ويطلقون ما لا يحصى من القذائف.

4. عرض بعض المحلات التجارية و المطاعم لأشرطة (المجالس الحسينية) المسجلة في إيران، وفيها أصوات العويل والندب والقدح في الصحابة.
5. إلزام الناس بدفع زكاة الخمس وتحصيلها باعتبارها واجباً شرعياً لا يستقيم إيمان المرء إلا بأدائها.
6. الترويج لزواج المتعة، وإلزام تنظيم الشباب المؤمن وأتباعهم بذلك، وإكراه الناس على تقديم بناتهم وأرحامهم لمن يرغب بالزواج" استمتاعاً"، و الطلب من المقاتلين الوصية بزوجاتهم إذا استشهدوا.

- **أهداف الحركة الحوثية:**

اعتبر الهدف العام للحركة الحوثية هو الإمامة والحكم وبسط نفوذ المد الشيعي الاثني عشري الجعفري على المنطقة، وهذا لن يتأتي(يأتي) إلا بالوصول إلى السلطة والحكم وإعادة حكم الأئمة تحت أي شكل من أشكال الحكم المعاصرة والمتداولة جمهوري- نيابي- رئاسي- مختلط- ملكي- فردي ... إلخ من المسميات، أما الأهداف الأخرى التي تعمل في خدمة الهدف العام فهي النشاطات السياسية الهادفة إلى تقويض مفاصل النظام السياسي للحكم وأركانه والإطاحة به والانقضاض عليه(الحنيطي، 2013: ص. 73).

فضلاً عن ذلك أشارت المالكي(2010) في كتابها " الحوثيون"، أن الأهداف التي يؤمن بها جماعة الحوثي تكمن في:

1. احتلال للحرمين وتصفية أهل السنة والقضاء على الأنظمة الحاكمة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

2. علماً أنه ظهر فيلم سينمائي في (2009م) لشيعي باكستاني في بريطانيا، يجسد إرهاصات ظهور مهديهم من خلال مشاهد فيها صور تدنيس الكعبة بدماء من يقتلون فيها والفزع المصاحب لذلك. (المالكي، 2010: ص. 29).

- **الأزمة الحوثية مع النظام السياسي اليمني:**

اعتمد علي عبد الله صالح منذ توليه رئاسة اليمن الشمالي عام 1978، على التوازنات القبلية وقادتها، وتوفير الخدامات العامة للجهات المحلية الفاعلة في مقابل الامتثال وتقديم الولاء

للنظام، فعندما ينهار هذا الأسلوب تكون النتيجة اندلاع العنف الذي يتم احتواؤه، فالقوة هي تكتيك قبلي للمساومة أكثر من كونها تحدياً أساسياً لسلطة صالح.

وبالتالي استخدم علي صالح الحوثيين ودعمهم مالياً سابقاً، "من أجل استغلالهم كورقة ضغط، لمواجهة خصومه السياسيين،"وذلك بهدف تقويتها ليوازن بها على الصعيد الداخلي تنامي دور حزب الإصلاح ومنافسيه على السلطة من بيت الأحمر في قبيلة حاشد، وليوازن بها على الصعيد الخارجي الضغوط السعودية ضد نظامه في مرحلة ما قبل ترسيم الحدود بين البلدين. فعندما نجح صالح في حل خلافاته الحدودية مع السعودية، حاول إضعاف الجماعة وتفكيكها ودعم الجماعات السلفية المضادة لها وقد ردت الجماعة باللجوء إلى توظيف العنف لمقاومة ما تقول إنه سلطة غير عادلة"(الفقيه، 2010: ص. 32).

بدأت المظاهرات المناهضة للحكومة في صعدة وصنعاء، والتي نظمها أفراد من جماعة الحوثيين رداً على تراجع الهيمنة الزيدية في منطقتهم، واشتداد المنافسة مع حزب الإصلاح السني في محافظة صعدة والذي تساهل على عبد الله صالح في تنامي نفوذهم في المنطقة، فكانت تلك الثورة القبلية الطائفية، تهدد نظام الرئيس السابق على عبد الله صالح، حيث ساءت العلاقة بينه وبين الحوثيين " بداية عام 2003، حيث أطلقت الأخيرة" شعارات جديدة تختلف عما كانت ترفعها في بداية الثمانينات، تمحورت حول معاداة الولايات المتحدة ، وإسرائيل، أقرنتها بشعارات أخرى معادية للحكومة اليمنية، متخذة من تردي الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية ذريعة تسند نشاطها، وعززت هذا السلوك بممارسة الفعاليات العسكرية ضد المصالح الحكومية"(عزريل، 2015).

ظهرت بوادر أنشطتهم المعادية للولايات المتحدة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فظهرت شعارات حسين الحوثي المستوردة من إيران كـ" الموت لأمريكا والموت لإسرائيل" وهي شعارات تسبب لليمن إحراجاً مع واشنطن باعتبار الحلف القائم بينهما في الحرب ضد ما يسمى " الإرهاب"، فالحوثي استخدم الإثارة على اليهود والنصارى في سبيل تحفيزهم لأي قتال يوجه مستقبلاً ضده، لذلك عمد الإعلام الحوثي منذ الحرب الأولى بوصف قتلاهم بالشهداء وأعمالهم بالجهاد،" واعتبر الحوثي الدولة اليمنية خارجة عن الإسلام بسبب دورها في الحرب على الإرهاب، وحملتها ضد التطرف الديني، وأعلن عليها حرباً قبلية"(إمام، 2012: ص. 32).

تنبهت السلطات اليمنية لهذه الأنشطة وبدأت بتنفيذ حملات اعتقالات في صفوفهم واعتقلت العشرات منهم، وفي العام 2004، أرسلت السلطات حملة عسكرية إلى محافظة صعدة بهدف اعتقال زعيم التنظيم "حسين بدر الحوثي" ولكن الأخير رفض تسليم نفسه وقاوم السلطات الحكومية"(فضلي، 2013: ص. 388).

تدخلت الدولة بقوة في المعركة أدى إلى سيطرة الدولة على القمم الجبلية التي كانت بأيدي الحوثيين والتي تمكنت من اقتحام قرية الحوثي ومقر قيادته في مواجهات مسلحة ضد الشيخ حسين بدر الدين الحوثي" الذي قتل في عمليات عسكرية عنيفة في جبال صعدة... لكن هذه لم تكن نهاية فتنة الحوثي، فقد خرج الأب بدر الدين الحوثي بعد أشهر مطالباً بإقامة الدولة الزيدية من جديد، الأمر الذي سبب عودة المعارك"(إمام، 2012: ص. 33).

لم تنته الحرب الأولى بمقتل حسين الحوثي، بل تعاظمت المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية من جهة وجماعة عبد الملك الحوثي ووالده من جهة أخرى. والتي أظهرت جماعة الحوثي كقوة عسكرية متنامية، وقوة طائفية ذات مشروع سياسي ومذهبي في آن معاً، واستمرت المعارك الحوثية مع النظام اليمني على النحو التالي: (أبوحسين، 2014).

المعركة الثانية: اندلعت في مارس 2005 لمدة أسبوعين، وكانت بقيادة الأب بدر الدين الحوثي.

المعركة الثالثة: اندلعت في نوفمبر 2005، وشهدت بداية ظهور قائد جديد هو عبد الملك الأخ الأصغر لحسين الحوثي.

المعركة الرابعة: اندلعت في يناير 2007، بعد أن اتهمت الحكومة الحوثيين بطرد اليهود من محافظة صعدة، تمهيداً للانفصال عن الدولة.

المعركة الخامسة: اندلعت في مارس 2008، وكانت حرباً فارقة ومختلفة عن الحروب السابقة لها، وذلك في توسع نطاق عملياتها، إذ لم تنحصر في صعدة كما حدث في الحروب الأربع السابقة لها، بل امتدت إلى جبهات جديدة في مناطق يدين أهلها بالمذهب الزيدي، ومنها مديرية بني حشيش، وهي إحدى المديريات القريبة من العاصمة صنعاء.

المعركة السادسة: اندلعت في أغسطس 2009، وكانت فيها مفاجآت وأبعاد جديدة، حيث أعلنت الحكومة عن اكتشاف تورط إيران في دعم الحوثيين، من خلال اكتشاف ستة مخازن للسلاح والذخيرة المملوكة للحوثيين، وبعض الأسلحة المكتوب عليها صنع في إيران، وتشمل صواريخ قصيرة المدى، ومدافع رشاشة وذخيرة. أعقب ذلك بقليل إعلان الحكومة القبض على سفينة إيرانية محملة بالأسلحة والذخائر كانت في طريقها للحوثيين.

وحملت تلك المعركة خطر استدراج المملكة العربية السعودية، وذلك بعد اعتداء الحوثيين على حدودها، من خلال التمركز بجبل الدخان، والذي يدخل جزء منه في الأراضي السعودية، حسب اتفاقية الطائف، ثم إعلان السعودية بشأن العثور على مخازن للأسلحة والذخائر بهذا الجبل، الأمر الذي جعل خطر جر المنطقة لصراع إقليمي طائفي مماثلاً.

وخاصة أن الحوثيين كجماعة مسلحة استطاعت بعد ستة حروب ضد الدولة اليمنية، أن تستمر سياسيا وعسكريا وتتمدد في أنحاء متفرقة من اليمن، وهو الأمر المرتبط بطموح الحوثيين ومشروعهم التوسعي.. لكن الخطير أنه ظهر وجود رغبة من الحوثيين في ضم أجزاء من أراضي السعودية إليهم بإيعاز من إيران، ويدرسون ذلك لأبناء الحركة الحوثية ويعرضون تصورهم لمناطق شبه الجزيرة العربية(حتيته، 2015: ص. 15).

وبالتالي " ساهمت طبيعة صعدة الجبلية، واتساع مساحتها(11375 كيلو متراً مربعاً) أي ما يوزاي مساحة لبنان تقريباً، في جعل الحرب أكثر صعوبة باستخدام أساليب وتكتيكات حرب العصابات، والقيام بزرع الألغام على الطرق الرئيسية، الأمر الذي لا يلائم تكتيكات الجيوش النظامية"(الماوري، 2009: ص. 29)، إلى إظهار قوة الحوثيين في الداخل والخارج كحركة شعبية وتنظيم عسكري قوي.

بدأ الحوثيون منذ عام 2010م باستخدام اسم جديد لجماعتهم هو" أنصار الله" .. وذكرت وسائل الإعلام أنه بعد أسابيع قليلة من توقف المعارك في جولتها السادسة مع قوات الجيش الحكومية، وتحديداً منذ منتصف مارس 2010، طغت على بيانات الحوثيين ومواضيع إعلامية ينشرونها في مواقعهم على الانترنت التسمية الجديدة" أنصار الله"، خلافاً لما اعتادوا في خطاباتهم من استخدام مصطلح" الحوثيين"(الشجاع، 2013: ص. 132).

تحول مصطلح " أنصار الله " إلى اسم رسمي للحركة، وتم ترسيخه بشكل أكبر بعد قيام الحراك الشعبي في عام 2011، حيث أصبح متداولاً في كل الخطابات والوثائق الصادرة عن الحركة وحلفائها السياسيين.

خلاصة القول أنه كان من الممكن أن تكون الحرب الأولى، والتي انتهت عام 2004، بمقتل حسين الحوثي، نهاية التمرد في صعدة ضد النظام اليمني، لو تم استثمار نتائج الحرب في توطيد سلطة الدولة في تلك المناطق وزرعها بالقوة، باتخاذ إجراءات قاسمة وحاسمة، لتوقف التمرد الحوثي ضد الدولة بتثبيت الجيش في تلك المناطق، إلا أن سياسة علي صالح كما هي معروفة، هي احتواء الأزمة، لكي يتم الاستفادة من تداعياتها فيما بعد.

وكذلك ينتج، أن الخطاب الذي يتداوله أذرع إيران في المنطقة العربية مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، بمعادة الولايات المتحدة وإسرائيل ورفع شعارات ضدهم، إنما من أجل تحريك الشارع العربي واستقطابه، لخلق بيئة مهيأة لتقبل التمدد الإيراني في العالم العربي من جهة، ولزعزعة الأنظمة العربية عبر ضرب العلاقة بينها وبين شعوبها.

4.1.2.1 مشكلة القاعدة في اليمن

المشكلة الرابعة التي تواجه اليمن فضلاً عن الحركة الحوثية، فإن اليمن تواجه أيضاً التكفيريين القاعديين" وهدفهم إنشاء حركات متمردة للتأثير في استقرار شعوب المنطقة وأمنها ورخائها، مستفيدين من جغرافيا وتضاريس الأراضي اليمنية الجبلية"(الذيابي، 2010: ص. 161). وخاصة " أن هذا البلد يعد مرتعاً خصباً لتخريج كوادر إرهابية خصوصاً في المناطق الجبلية والأماكن الريفية غير المأهولة بالسكان"(الميدا، 2009: ص. 18).

حيث يقع اليمن في منطقةٍ بؤريّةٍ محوريّةٍ، تحمل تهديدًا خطيراً لأمن القوى الدّوليّة العدوّة للقاعدة. فمضيق باب المندب، وخليج عدن، وحركة القرصنة القائمة فيه وفي الصومال، والقرب من خطوط الملاحة الدولية، ومجاورة منطقة الخليج العربي واحتياطاتها النّفطية والماليّة الهائلة؛ هي كلّها أسبابٌ تدعو إلى اتّخاذ اليمن قاعدةً للجهاد ضدّ قوى "الظّلم الدّولي" المتمثّلة في الولايات المتّحدة من جهةٍ، والقدرة على ضرب الحلفاء" الإقليميين من جهةٍ أخرى، وعلى رأسهم الأسرة الحاكمة السعودية، وهنا، نتذكّر حقيقة أنّ الجزء الأعظم من أفراد التّنظيم هم من اليمنيّين

والسعوديّين، فضلًا عن اللّاجئين من أفغانستان والباكستان بعد قتل أسامة بن لادن وتشظّي التنظيم هناك ؛ وهو ما سيعطي التّنظيم القدرة على التمدّد(المركز العربي، 2014: ص. 5).

مع اتساع طموحات هذا التنظيم الذي تمكن من جعل الأراضي اليمنية ساحة لنشاطاته العنيفة، و"قاعدة انطلاق" لعملياته الخارجية، بدأ الملف اليمني يشق طريقه إلى طاولة النقاشات الإقليمية والدولية في ظل تنامي المخاوف من إمكانية تحول اليمن إلى بؤرة اضطرابات مشابهة لأفغانستان وباكستان(حيدر، 2010: ص. 80).

وعلى الصعيد السعودي، خاض السعوديون حملة مضادة للتمرد ضد القاعدة في جزيرة العرب، في منتصف العقد الأول من عام 2000 ونجحوا في دفع ما تبقى من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب إلى اليمن حيث لا تزال تشكل عنصراً من المشهد الفوضوي وتحدياً خامداً للداخل السعودي"(غوس، 2014: ص. 16).

ازداد تواجد تنظيم القاعدة في اليمن، حيث شهد عام 2000، توجيه تنظيم القاعدة أول ضربة ضد مدمرة أميركية في خليج عدن. بينما اعتمدت واشنطن ضربات الطائرات دون طيار من أجل إزالة رموز القاعدة (من الحارثي في عام 2002 إلى العولقي في عام 2011). ولذا بالرغم من شعار الحوثي الدعائي "الموت لأميركا والموت لإسرائيل"، اعتبرت واشنطن أن القاعدة في شبه الجزيرة العربية عدوها الأول، وتغاضت بذلك عن التوسع الحوثي المدعوم إيرانيا"(أبوذياب، 2015).

جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 ، وما تمخّض عن ذلك من إعلانٍ عمّا سمّته الولايات المتّحدة بالحرب على الإرهاب. شكّلت هذه الحرب إنهاءً للملاذ الأمن الذي نجحت القاعدة وحليفتها طالبان في إنشائه في أفغانستان، وحوّلته من ملاذٍ آمنٍ إلى ساحة حربٍ ومجابهة. وبعد أن خسرت القاعدة هنا الأرض، دفعت بمقاتليها إلى البحث عن أماكن أخرى تصلح ملاذًا لها، كان اليمن من بينها(المركز العربي، 2014: ص. 1).

الأمر الذي دفع واشنطن، لتخوض حربها ضدَّ تنظيم القاعدة على أرض اليمن مستخدمةً طائرات من دون طيار، في إطار تفاهم مع الحكومة اليمنية، بمعزل عن الصراعات الأخرى التي كانت تدور في هذا البلد (Arab Center for Research & policy Studies,2015: p4).

غير أن عملية بناء الفرع اليمني للقاعدة لم تأخذ مداها وزخمها في الواقع، إلا بعد أن انضم إليها عدد من الجهاديين السعوديين الذين لجأوا إلى اليمن إثر تمكن السلطات السعودية من تدمير فرع التنظيم في المملكة. وبحلول عام 2009، أعلن عن اندماج خلايا القاعدة في كل من اليمن والسعودية في كيان إقليمي واحد أطلق عليه اسم " تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب". وتبعا لذلك طرأ تغير واضح في بنية التنظيم وتوجهاته، إذ تزايد ثقل المكون السعودي في هياكله القيادية والميدانية، وشرع يفرض هيمنته تدريجياً على عقله العملياتي والأيديولوجي، كما قنواته المالية وأدواته الدعائية"(حيدر، 2010: ص. 82-83).

لذلك تسعى أيديولوجية تنظيم القاعدة عند تحقيق الأوضاع والأهداف الملائمة، إقامة الخلافة بالتدريج. وأصدر التنظيم منذ مطلع عام 2009 دعوة إلى تجنيد أشخاص يساعدون على إقامة الخلافة الإسلامية في اليمن. لقد توقعوا رحيل الرئيس صالح عن السُلطة وحاولوا حشد أنصار لبناء مؤسسات جديدة في اليمن، لكنّ جهدهم لم يُثمر. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ أوضاع إعلان الخلافة وتوقيتها – وهي تشكّل خلافًا أيديولوجيًا مع داعش- جرى تأكيدها علنًا في مسعًى لتعزيز شعار القاعدة"(Mitreski.2015: p8)

وفي نهاية عرض التحديات ما قبل الحراك الشعبي اليمني، ينتج أن اليمن لم تعرف الاستقرار منذ تأسيس الجمهورية عام 1962، فما يجري في اليمن هو امتداد لمواجهات قديمة، ونذر حرب أهلية تدق منذ ما قبل الحراك الشعبي أبواب اليمن الذي يعصف به تمرد في الشمال وحركة انفصالية في الجنوب وجناح لتنظيم القاعدة. هذه الأخطار زادت من حدة الأزمة الاقتصادية التي جعلت البلاد تقترب من هاوية المجاعة والعطش، ووضعتها في صدارة قائمة أكثر البلدان فقراً وضعفاً اجتماعياً وصحياً وتنموياً في العالم، والذي اعتبر بداية إرهاصات، لانفجار حراك شعبي قوي في المستقبل.

2.2.1 الحراك الشعبي اليمني عام 2011م.

يختلف العلماء على تعريف الثورة وعلى أنواع الثورات وعلى أسبابها ونتائجها، لكن هناك شبه اتفاق على أن الثورة هي الإطاحة بنظام سياسي اجتماعي اقتصادي واستبداله بنظام مختلف تماماً عن طريق حركة شعبية عارمة أو عن طريق العنف المسلح. وقد تكون الثورة ضد محتل أجنبي كالثورات الأمريكية والجزائرية والفيتنامية وقد تكون ضمن حدود البلد الواحد وموجهة ضد

طبقة أو سلطة حاكمة تلحق أضراراً بغالبية أبناء الشعب، فيقوم الشعب بالإطاحة بتلك الطبقة الحاكمة بشكل جذري واستبدالها بنظام بديل مغاير في الاتجاه والأيديولوجية والبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(صيام، 2011).

فيعتبر عام 2011، هو عام الانتفاضات الشعبية العربية، فمن تونس إلى مصر إلى اليمن إلى ليبيا إلى سوريا، تجد القاسم المشترك بين هذه الدول خلال هذا العام هو الانتفاضة ثم الحراك الشعبي ضد النظم المستبدة و القمعية الحاكمة.

لذلك ترسخت لسنوات طويلة قناعة لدى الشعوب العربية، بأن التغيير في العالم العربي رهن بأمرين الأول القضاء والقدر بموت الحكام، والثاني انقلاب عسكري أو تدخل خارجي باحتلال أو ما شابه، وفي ظل هذه المعادلة كانت الشعوب العربية غائبة تماماً عن المشهد السياسي، فثورة الشعوب لم تكن خياراً محتملاً، وفجأة حدث ما لم يكن في الحسبان وانتفض الشارع، حيث انطلقت الشرارة الأولى من تونس ثم تبعتها مصر، فاليمن، وليبيا، ومن تبقى من الدول العربية لابد أن تمر عليهم رياح التغيير، هذا الحراك الثوري أجبر باقي الدول العربية لاتخاذ خطوات وقائية شملت إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لاحتواء غضب الشعب العربي(جلود، 2013: ص. 223).

أهم ما في هذه الحراكات العربية أنها جاءت لتجسيد الإرادة الشعبية، ومن ثم لم تعد الحكومات ولا النخب هم أصحاب القرار، وهي بذلك تختلف عن الثورات التي عرفتها المنطقة في الخمسينات والسيتينات، والتي قادتها نخب وأيدتها الجماهير، هذه المرة الشعوب هي التي تقود بعد أن قررت أن تأخذ بيدها ناصية التغيير، أو أرادت أن تقرر مصيرها بيدها"(زرنوقة، 2012: ص. 117).

3.2.1 بداية الحراك الشعبي اليمني عام 2011.

انطلقت الحراكات الشعبية في البلدان العربية، بخروج الشباب إلى الشارع رافضين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المريرة، وفي تحدي صارخ للأنظمة الحاكمة المستبدة، مطالبين إسقاط الأنظمة الحاكمة في تلك الدول، لم يكن أهل اليمن بعيدين عن رياح التغيير التي هبت في المنطقة، فشهدت اليمن هي الأخرى تظاهرات كان أبرز محركيها من الشباب" المطالبين بالقضاء على الفساد وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية، تزامنا مع التظاهرات التي شهدتها تونس

في منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر ضد الرئيس (زين العابدين بن علي)، ثم تطورت تلك التظاهرات الشبابية لتصبح احتجاجات شعبية تطالب بالحد من الفقر والبطالة وتحقيق الإصلاح السياسي عبر إجهاض سيناريو التوريث"(التميمي، 2014: ص. 357).

ومن الجدير ذكره، أن شرارة الحراك الشعبي اليمني اندلعت بتاريخ 15 يناير 2011م، إلا أن القوى الثورية أجمعت على تسميتها ثورة 11 فبراير اليوم الذي أُعلن فيه سقوط الرئيس المصري حسني مبارك؛ لتوسع المظاهرات في هذا التاريخ في مختلف المحافظات اليمنية (الخضري، 2015).

بدأ الشباب يتجمعون احتفاء بهذه المناسبة، وهو ما أزعج السلطة التي قامت بقمع أي مظهر للتجمع، إلا أن الشباب بدءوا بالتجمع ثانية أمام الجامعة الجديدة– بعد أن سبقتهم السلطة إلى حجز ميدان التحرير– في شكل مسيرات يطالبون فيها بالإصلاح السياسي، ومن ثم الانتقال إلى المطالبة بإسقاط النظام ورحيل علي عبدالله صالح وحاشيته من الحكم"(الجبلي، 2012: ص. 220).

اعتبرت تلك المرحلة من أهم المحطات السياسية التي شهدتها اليمن في العصر الحديث، بعد خروج المعارضة المناهضة لنظام علي صالح، متمثلة بالأحزاب السياسية التي اجتمعت تحت يافطة تسمى بأحزاب اللقاء المشترك، التي تنضوي فيه سبعة أحزاب سياسية، والذي أسس في عام 2003، والتي ولم تكن الوحيدة في الساحة بل إن هناك جهات معارضة أخرى وصلت إلى حد رفع السلاح بوجه النظام، وهي تختلف في أهدافها وتوجهاتها ورؤيتها، كما هي الحال بالنسبة إلى الحوثيين، الذين انضموا إلى الحراك الشعبي، وكانت أول مظاهرة لهم في محافظة صعدة يوم 21 فبراير 2011م، بمديرية ضحيان، للمطالبة بإسقاط النظام.رافعين لافتات كتب عليها:(الشعب يريد إسقاط النظام)، وعبر الحوثيون عن موقفهم الداعم والمساند للمسيرات الشعبية في بقية المحافظات.

"اعتبر الحوثي أن" خروج المواطنين للتظاهر في كافة المحافظات اليمنية تحت شعار واحد وهدف واحد، هو المطالبة بالتغيير، سيحرر الشعب اليمني من الهيمنة والظلم، وسيعزز من دور الشعب في صناعة مستقبله وتحمل مسؤوليته"(الشجاع، 2013: ص. 95).

وكذلك شهد الحراك الشعبي اليمني خروج " تنظيم القاعدة التي تنتشر جيوبها في مختلف أنحاء البلاد، هذا فضلاً عن المعارضة الجنوبية التي تهدف إلى إحياء دولة اليمن الشعبية الديمقراطية التي اختفت بإعلان الوحدة مع الشمال عام 1990"(المظفري، 2012: ص. 1).

بعد مرور أربعين يوماً على بداية الحراك الشعبي اليمني وتحديداً يوم 18 مارس 2011، تلقى نظام صالح وجيشه ضربة موجعة، بعد سقوط عشرات القتلى أطلق على هذا اليوم " جمعة الكرامة" بساحة التغيير أمام جامعة صنعاء، بدأت مرحلة جديدة للثورة، عندما بدأ تناقص الدعم العربي والدولي لنظامه إلى الحد الأدنى، وخرجت الأصوات العربية والدولية تطالبه بترك السلطة"(زيدان، 2013: ص. 286).

فضلاً عن ذلك، "أعلنت شخصيات قيادية رفيعة في نظام الرئيس صالح استقالاتها من مناصبها، وتأييدها للثورة السلمية، وانضمامها إليها، مستهجنة أسلوب العنف الذي يمارسه النظام بحق المتظاهرين، وكانت أشهر تلك الاستقالات وأهمها استقالة اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية في الجيش اليمني، وقائد الفرقة الأولى مدرع، وانشقاقه بفرقته عن جيش الرئيس صالح يوم 21 مارس، معلناً .." دعمه وحمايته لكل الشباب المحتجين في ساحات التغيير؛ نظراً للأوضاع التي وصلت إليها البلاد"(شفيق علام، 2012: ص. 138)، ثم تلاحقت بعد ذلك استقالات عدة داخل نظام الدولة.

بعد انضمام قائد الفرقة الأولى، اللواء/ علي محسن الأحمر إلى صفوف الحراك، بدأ التذمر واضحاً من قبل الحوثيين" (الحاشدي، 2014: ص. 28)، الذي يعتبرونه المسؤول الأول عن الحروب الست التي شُنَّت ضدهم، فضلاً عن ذلك ظهور حزب الإصلاح اليمني(الإخوان المسلمين)، وأبناء الشيخ الأحمر المنافسين التقليديين لهم، كقوى رئيسية تقود الحراك، وكوَرَثة محتملين للنظام الحاكم.

على صعيد الرئيس "علي صالح، أراد إنقاذ الموقف بتقديم تنازلات غير مسبوقة، خلال الكلمة التي ألقاها أمام البرلمان في2فبراير 2011، في جلسة استثنائية قبيل انطلاق تظاهرة كبيرة في صنعاء أطلق عليها تظاهرة يوم الغضب، وأكد بالقول:" لا للتمديد، لا للتوريث، ولا لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء"، داعياً المعارضة إلى العودة للحوار والمشاركة في حكومة وحدة وطنية، وأعلن الرئيس صالح أنه لن يسعى لفترة ولاية جديدة بعد انتهاء ولايته الحالية عام

2013م، كما تعهد بعدم تسليم مقاليد الحكم لابنه أحمد علي بعد انتهاء فترة ولايته، وأعلن أيضاً عن تعديلات دستورية تمهد لإصلاحات سياسية وانتخابية(الخضر، 2013).

بالرغم من التنازلات التي أعلنها الرئيس علي صالح، إلا أنها لم تكن كافية من وجهة نظر المحتجين، فقرر النظام اليمني استخدام العنف في صنعاء، حيث انشقت المؤسسة العسكرية واستقال العديد من أعضاء المؤتمر الشعبي العام، وانضم المنشقون إلى صفوف الحراك والتقى في الساحات شباب قادم من كل مناطق اليمن وقبائله ومذاهبه وأحزابه ومنظماته، والتقوا جميعاً تحت شعار الشعب يريد إسقاط النظام (فضلي، 2013: ص. 391).

ويمكن إجمال الأسباب التي قادت إلى اندلاع الثورة في اليمن:

1. ذكر اللواء على محسن الأحمر" إن هناك خمسة عوامل ومبادئ أدت إلى اندلاع الثورة ضد نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح. وكشف اللواء الأحمر عن أن توريث الحكم، والتمديد، وتعديل الدستور، والتمسك بالسلطة، والمماطلة، هي المبادئ والعوامل التي أدت إلى خروج الشعب وقيام ثورة سلمية أطاحت بهذه المشاريع وأصحابها"(الأحمر، 2013).

ومن أهم شواهد تمديد السلطة لا تداولها في اليمن ، تمديد فترة ولاية رئيس الجمهورية من خمس سنوات إلى سبع سنوات وفقاً للتعديلات الدستورية الجديدة، وكذلك تمديد مجلس النواب من أربعة سنوات إلى ست سنوات وأيضاً تمديد المجالس المحلية كما أقرها المؤتمر الشعبي العام وهو الحزب الحاكم سابقاً.

2. المشكلة الاقتصادية تعد أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورة الشباب، لأن الكثير من اليمنيين شعروا بفقدان الأمل في المستقبل مع النظام الحالي، ولذلك خرجوا مطالبين بالتغيير، ووفقا لجميع المؤشرات فإن النظام الحالي لليمن لم يعد قادرا على تحقيق النمو الاقتصادي لأسباب متعددة لعل أبرزها الفساد المستشري داخل هياكل ومؤسسات الدولة، وفقدان الثقة بينه وبين المواطنين وعجزه عن اتخاذ أي قرارات جريئة تلبي طموحات المواطنين، إضافة إلى العجز عن توفير المتطلبات الأساسية للحياة كالكهرباء والمياه والصحة(مدابش، 2011).

3. الفساد الحكومي" الحكومة اليمنية" هي من أكثر الحكومات فساداً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً جاء ترتيب اليمن في المرتبة 164 من 182 دولة شملها تقرير الشفافية الدولية لعام 2011 المعني بالفساد، ولا تتجاوزه دول عربية أخرى سوى العراق والصومال(الغابري،2014).

4. سيطرة أقارب الرئيس على مقدرات الحكم والثروة حيث ازدادت المطالب الشعبية بتنحية أقارب الرئيس من المناصب القيادية بالمؤسسة العسكرية والأمنية والحكومية، وتأخذ أحزاب المعارضة على الرئيس تعيين 22 شخصاً من أقاربه ومن سكان قريته(سنحان) في مراكز قياديه مهمة في الجيش والأمن ومنها الحرس الخاص والحرس الجمهوري والقوات البرية والجوية والبحرية والفرقة أولى مدرعة وحرس الحدود إلى جانب الأمن المركزي والأمن القومي، ومن بين هذه المناصب قياده ابنه الكبير" احمد على عبدالله صالح" للحرس الجمهوري والقوات الخاصة"(فضلي، 2013: ص. 391)

5. تراكم وزيادة الاحتجاجات" إذ أن اليمن ومنذ ما يقارب العقد من الزمن تعيش حالة احتجاجات يومية وخاصة في المحافظات الجنوبية، والتي تعد إنموذجاً(نموذجاً) لحركة مطالب مشروعة تطورت إلى حركة سياسية سلمية نتيجة إهمال السلطة الحاكمة"(فضلي، 2013: ص. 392).

إزاء التطورات الجديدة في اليمن، بادر مجلس الأمن إلى إصدار قراره المرقم (2014) في 21 أكتوبر 2011، وقد حمل القرار أطراف الصراع في اليمن كافة مسؤولية الأوضاع التي آلت إليها البلاد، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة وقف العنف من قبل الأطراف جميعها"(المظفري، 2012: ص. 10).

استغل الرئيس علي عبدالله صالح تلك الأوضاع بالتلويح والضغط بخطر"القاعدة " للغرب والدول المجاورة، وبث القلق حول انفجار الأوضاع بسبب ما آلت إليه الحالة اليمنية اقتصادياً، حيث استطاع أن يتنصل من مسؤولية الدولة ليجعل المجتمع الدولي يشعر بتأنيب الضمير السياسي تجاه تقصيره في اليمن، الذي بات أكثر خطراً وتهديداً مع هجرة «القاعدة » إليه، وأكثر استقطاباً للتحالفات السياسية بعد دخول المحور الإيراني له عبر بوابة الحوثيين العريضة والغامضة"(الديني، 2015: ص. 13).

وبالتالي عمد الرئيس على عبدالله صالح إلى جر الحراك الشعبي إلى دائرة العنف، عبر الاستهداف المسلح للقبائل المعارضة له، بضرب القبائل الموالية للحراك الشعبي باستخدام الطيران الحربي العشوائي، الأمر الذي أدى إلى سقوط مئات القتلى والجرحى سعياً من الرئيس صالح جر الجميع إلى حرب أهلية طاحنة، فضلاً عن استهداف منزل الشيخ صادق الأحمر في صنعاء أدى الى مقتل خمسة أشخاص.

ردت عناصر تابعة للشيخ الأحمر وفقاً لتحليل كثر من المراقبين، بالرد على هذه العملية بعد ذلك بأيام بقصف مسجد دار الرئاسة بصنعاء الذي كان صالح وعدد من أركان نظامه يؤدون فيه صلاة الجمعة، ما أدى إلى إصابة صالح وعدد من وزرائه بجروح بالغة اقتضت نقله للعلاج في المملكة العربية السعوية على مدى عدة أشهر"(شفيق علام، 2012: ص. 139).

وفي عصر يوم 3 يونيو 2011، اكتنف مصير الرئيس علي عبد الله صالح غموضاً إثر أحداث ثورة الشباب اليمنية المطالبة برحيله، وفي فجر يوم الأحد الخامس من يوليو، أعلن الديوان الملكي السعودي وصول الرئيس اليمني للأراضي السعودية لتلقي العلاج، جراء الإصابات الناتجة عن محاولة اغتياله وتكهن الكثيرون بأنه الخروج النهائي لصالح من صنعاء"(إمام، 2012: ص. 40).

فتحت المرحلة الثانية من عمر الحراك اليمني، المجال لدخول قوي لدور المملكة العربية السعودية ودول الخليج وخاصة بعد عملية تفجير دار الرئاسة في صنعاء والتي أدت إلى إصابة الرئيس السابق علي صالح بحروق بالغة في جسده، الأمر الذي استغلته المملكة السعودية، لطرح وساطة خليجية، تنتهي باتفاق سياسي لتهدئة الثورة اليمنية عن طريق نقل السلطة وتنحي صالح عن الحكم، والتوقيع على المبادرة الخليجية.

المبحث الثاني : موقف السياسة السعودية من الحراك الشعبي اليمني:

عرف موقف السياسة السعودية من الحراكات العربية بالرافض منذ البداية، فقادت محور الثورات المضادة، وظلت تقوم – بمعية دولة الإمارات – بفعل ما بوسعها لإحباطها؛ من ذلك أنها استضافت أول رئيس عربي مخلوع، وهو زين العابدين بن علي، وعرضت استضافة حسني مبارك بعد أن فشلت في منع إطاحته. ثمّ إنها اختلفت – بمعية الإمارات أيضًا – مع الموقف الأميركي من حراك يناير، عادةً إياه تخلياً أميركياً عن حلفائها. وفضلًا عن ذلك لم تُبد أي حماسة تجاه إطاحة نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، على الرغم من خلافها الكبير معه، بل إنّ موقفها من الحراك الليبي الذي ساهمت الإمارات في دعمه مباشرةً مع قطر، كان على عكس ذلك، موسومًا بالسلبية.

أمّا فيما يتعلق بحراك سوريا، فقد التزمت السعودية الصمت طوال ستة أشهر، جرى فيها قمع الانتفاضة المدنية بالقوة المسلحة، ولم تبدي رأيها إلّا في شهر رمضان من عام 2011 الذي تخلله اقتحام الجيش السوري مدينة حماة، وبعد تعالي دعواتٍ في أوساط الرأي العامّ السعودي إلى اتخاذ موقف مما يجري في سورية(وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2014: ص.2).

أما بالعودة إلى اليمن، والتي لا تزال القيادة السعودية في الرياض تعُدُّ اليمن أولويةً في سياستها الخارجية. فقد قدمت السعودية رعايتها للحكومة اليمنية في ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها، ولم تقبل بالنفوذ الأجنبي في هذا البلد إطلاقًا، وكان الرئيس المصري عبد الناصر قد حاول تصدير ثورته إلى اليمن، لكنّ السعوديين أحبطوا مساعيه. وفي هذه المرة أيضًا، عندما استخدمت إيران إستراتيجيتها في "تصدير الثورة" وجدت حزمًا مماثلًا عند آل سعود وحلفائهم الرئيسيين(Mitreski.2015: p7)

ويرجع أهمية اليمن بالنسبة للسياسة السعودية، لما تمثله بالنسبة إليها من حالة جيوسياسية مختلفة، تتعدى الجغرافيا وقيم الجوار المعتادة، فهو أحد أهم مجالاتها الحيوية والأمنية التي لا يمكن الالتفات عنها أو إهمالها. لقد كانت السعودية تنجذب إلى التدخل العسكري المباشر في اليمن في كل مرة يصبح فيها هذا البلد ساحة للتنافس الإقليمي، وكان هدفها منع سقوطه في يد دول منافسة لها في الإقليم(تقرير الدوحة، 2015: ص. 8).

1.2 المبادرة الخليجية:

تأثرت المملكة العربية السعودية من الأزمة اليمنية كثيراً، بل كانت هي الطرف الأكثر تأثيراً بما جرى من أحداث، وخاصة بعد أن دخلت هذه الأزمة إلى نفق مظلم، فسارعت" السعودية والدول الخليجية إلى إيجاد حل للقضية اليمنية، فجاءت المبادرة الخليجية في 23/نوفمبر 2011، للحيلولة دون انفجار الأوضاع في اليمن، لاسيما بعد أن توسعت قاعدة الانتفاضة بانضمام شرائح اجتماعية مختلفة إلى صفوفها مثل القبائل ومجموعات من الجيش والعمال وغيرها.

نصت الاتفاقية التنفيذية للمبادرة الخليجية على عملية انتقالية تتكون من مرحلتين، تمثلت المرحلة الأولى في تفويض صلاحيات الرئيس صالح لنائبه عبد ربه منصور هادي، وأعقب ذلك تشكيل حكومة إجماع وطني تقودها المعارضة وتُقسم حقائبها الوزارية بالتساوي بين الحزب الحاكم السابق، المؤتمر الشعبي العام، وكتلة المعارضة المكونة من أحزاب اللقاء المشترك. شكّل الرئيس الجديد لجنة عسكرية كُلفت تخفيف حدة التوترات والانقسامات داخل القوات المسلحة، التي كانت قد انقسمت إلى فصائل مؤيدة ومناوئة للرئيس لصالح إبان الانتفاضة.

انتهت المرحلة الأولى بالانتخابات الرئاسية المبكرة في شباط/ فبراير، ظهر منها هادي مرشح الإجماع الوحيد ومن دون منافس. وفي المرحلة الثانية، مُنح هادي والحكومة عامين لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية، وإطلاق حوار وطني شامل بهدف مراجعة الدستور قبل الانتخابات الجديدة في فبراير 2014 (لونجلي آلي، 2012).

علماً أن المبادرة أكدت على ضمان وسلامة الرئيس السابق علي صالح، وعدم إجراء ملاحقة له ولجميع أقاربه وأركان نظامه ، وكذلك أكدت المبادرة في "بندها الأول أهمية أن يؤدي أي حلٍ إلى الحفاظ على وحدة اليمن، وقامت على اعتماد الشراكة بين الأطراف السياسية في السلطة والمعارضة التقليدية. ولم تشرك في توقيعها جماعة "أنصار الله" (الحوثيين) أو "الحراك الجنوبي". وكان النشاط الخليجي في أوجه بصنعاء خلال شهري أبريل ومايو 2011، برئاسة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف بن راشد الزياني، الذي قام حينها بالعديد من الزيارات إلى اليمن"(الأحمدي، 2014).

تعامل المجتمع الدولي مع الوضع في اليمن استناداً إلي المبادرة الخليجية التي حظيت بإجماع إقليمي وعالمي، والتي تمت تحت رعاية سفراء (الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية ، الصين ، المملكة المتحدة ، فرنسا)، و سفراء مجلس التعاون الخليجي(الإمارات، البحرين ، السعودية ، سلطنة عمان ، الكويت)، عدا قطر التي انسحبت من المبادرة الخليجية، والتي وضعت تحت إشراف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في اليمن جمال بن عمر، والذي قام بزيارة صنعاء 33 زيارة من أجل الإشراف علي التسوية السياسية خلال الفترة الانتقالية.

كان بن عمر يلتقي كافة الأقطاب المتصارعة في الساحة اليمنية من أجل تقريب وجهات النظر في إكمال المرحلة الانتقالية، وفقاً لبنود المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني. ومثل هذا الموقف الدولي فرصة لا تتكرر لدعم التسوية السياسية(النيسي،4102).

رحبت المملكة العربية السعودية بتوقيع المبادرة الخليجية، وخاصة أنها تعد راعية للقاءات التي جرت بين المعارضة والنظام، كما أنها تعد إحدى الدول المهمة التي أسهمت في إعداد هذه المبادرة، لأن للسعودية مصالح في اليمن أكثر من الدول الأخرى في المنطقة ويهمها كثيراً الأمن في اليمن، وقد عد الملك السعودي عبدالله قبول المبادرة بداية لصفحة جديدة من تاريخ اليمن"(المظفري، 2012: ص. 12).

أتت المبادرة الخليجية كطوق نجاة ومخرج لليمن ولشباب الحراك الشعبي، حيث أجمع الجميع في الداخل والخارج على أهمية تطبيق المبادرة الخليجية، لخروج اليمن من شبح الحرب الأهلية التي تحوم حولها، إلا أنها قوبلت بالرفض من قبل الحوثيون، بإعتبارها " تمثل خيانةً لدماء الشهداء والجرحى، واستخفافًا بتضحيات الشعب اليمني، وطعنة موجعة للثوار الذين تحملوا كل أنواع المعاناة والسجن والتعذيب والقتل طوال الأشهر الماضية. إلا أن الأسباب غير المعلنة هي أن المبادرة أخرجتهم في الواقع من دائرة التأثير السياسي، ووضعتهم خارج ترتيبات المرحلة الانتقالية. لكن خصومهم يقولون بأن الحوثيين هم من وضعوا أنفسهم في هذا الموضع، برفضهم أولاً الانضمام إلى المجلس الوطني الانتقالي الممثل للحراك الشعبي والذي يُعد طرفًا في المبادرة، وبتبنيهم ثانيًا خط الصدام العسكري مع قوى الحراك الأخرى في أكثر من موضع، بهدف تسجيل مكاسب سريعة على أرض الواقع" "(مركز الجزيرة للدراسات، 2012).

مما سبق، ينتج أن السياسة الخارجية السعودية نجحت في بداية الحراك الشعبي اليمني، بضبط الأوضاع السياسية في اليمن، بعد تدخلها فيما يعرف بـ "المبادرة الخليجية"، وزحزحة الرئيس السابق علي صالح عن الحكم ليحل محله نائبه عبد ربه منصور هادي لقيادة المرحلة الانتقالية، وحقن الدماء وتجنيب اليمن الانزلاق إلى حرب أهلية، إلا أن الجماعة الحوثية والرئيس السابق علي صالح، المتعطش للحكم، ارتأيا بأن الفترة الانتقالية لن يكون لهما فيها نصيب الأسد في العملية السياسية، لذلك تحالف أعداء الأمس لقب الطاولة في وجه الشعب اليمني أولاً، ثم في وجه السعودية ثانياً.

المبحث الثالث : موقف الحوثيين من تطورات الحراك الشعبي اليمني:

بعد حوالى 11 شهراً من التظاهرات الشعبية المنادية بإسقاط الرئيس صالح، وقّع هذا الأخير في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، التي أحالت السلطات الرئاسية إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي. وبموجب هذا الاتفاق، نُظّمت انتخابات رئاسية في شباط/فبراير 2012 كرّست هادي رئيساً بلا منازع لفترة انتقالية تمتدّ على سنتين. بعد الانتخابات، تحوّل الاهتمام إلى البنود المتبقية الموجزة في اتفاق مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك إطلاق مؤتمر حوار وطني شامل، يهدف إلى مراجعة الدستور قبل الانتخابات البرلمانية و/أو الرئاسية المرتقب إجراؤها في شباط/فبراير 2014(موقع اليمنNDI).

مثّل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل في 10 مارس 2013 ، حدثًا بارزًا في مسار التسوية السياسية في اليمن، ونموذجًا يُحتَذَى به كآلية للتغيير على مستوى دول الحراكات العربية في مرحلة ما بعد الحراكات الشبابية؛ فعلى مدى عشرة أشهر وبمشاركة مجتمعية واسعة، اشتركت فيه قوى الحراك المطالبة بالتغيير وبقايا النظام السابق، بالإضافة إلى قوى ومكونات لم تُعدّ يومًا ضمن المشهد السياسي؛ كالحوثيين، وبعض مكونات الحراك الجنوبي، والشباب، والمرأة، ومنظمات المجتمع المدني والمهمشين، لرسم ملامح يَمَن ما بعد الحراك الشبابي(الرماح،2014: ص. 3).

واعتبرت قضية الحراك الجنوبي من أهم القضايا الفائقة في اليمن، فقد عُدّت القضية المحورية بمؤتمر الحوار، والفشل في حلها يعني فشل مؤتمر الحوار إجمالاً، لارتباطها بجوانب حيوية في مسار الحوار متعلقة بالوحدة الوطنية، وشكل الدولة وحالة الاستقرار في الجنوب بعد الحوار.

"وبالرغم من أن جماعة الحوثي ترفض المبادرة الخليجية، وتعتبرها مؤامرة سعودية–أميركية على الثورة اليمنية، إلا أنها أبدت استعدادها للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني القادم، وهذا ما يجعل الكثير من المراقبين يتساءلون: ما الذي يريده الحوثيون بالضبط؟ فهم يرفعون شارة الحوار بيد، ويمسكون السلاح باليد الأخرى"(السقاف، 2012: ص. 5).

1.3 التحديات التي واجهت المبادرة الخليجية خلال الفترة الانتقالية:

اتخذ الحوثيون مساراً آخر يختلف عن المسار الذي سلكته أغلب المكونات الثورية. ووقفوا ضد عملية التوافق السياسي، برفضهم للمبادرة الخليجية، وعدوها " التفافاً" على الحراك الشعبي، ومساراً" لجعل أبواب البلد مشرعة للتدخل الخارجي وإعادة صناعة نظام الرئيس صالح" (الشجاع، 2013: ص. 96)، الذي تمنحه المبادرة حصانة من الملاحقة القانونية ومؤامرة خارجية وسعودية على وجه التحديد.

تبعاً لهذا، رفض الحوثيون الانتخابات الرئاسية المبكرة، وسعوا إلى إفشالها ولم يعترفوا بشرعية الرئيس الجديد عبد ربه منصور هادي، وعلى النقيض من ذلك كانت أيدي الحوثيين تمتد إلى الرئيس السابق على صالح؛ لإشاعة الفوضى في الساحات، ومن خلال توزيع السلاح الخاص بالدولة، والذي يقع تحت تصرف الوحدات والقيادات العسكرية الموالية للرئيس لصالح، على " الميليشيات" التابعة لهم(الشجاع، 2013: ص. 99).

بدأت تفرز العملية الانتقالية التي جاءت حسب المبادرة الخليجية على نشأة تحالفات جديدة وقوية، ومن أبرز هذه التحالفات، تحالف بقايا النظام السابق وعلى رأسهم الرئيس صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام، مع جماعة الحوثي، وبعض فصائل الحراك الجنوبي المطالب بفك الارتباط، وبالتالي بدأوا في إفشال العملية الانتقالية" بتنفيذ سلسلة متواصلة من أعمال الاعتداءات على خطوط الكهرباء وأنابيب البترول والغاز التي تسببت في تأجيج النقمة الشعبية على سلطة الفترة الانتقالية بفعل استغلالها إعلاميًا وسياسيًا من جانب الرئيس المخلوع والحوثيين، لإقناع الرأي العام الناقم بفشل الترتيبات السياسية التي جاءت بها المبادرة الخليجية، وبخاصة تقاسم السلطة مع المعارضة وإقصاء علي صالح، وهيكلة الجيش والأمن"(بادي، 2015: ص. 171)

إذن تلاقت أجندة الحركة الحوثية مع جبهة الرئيس السابق علي عبد الله صالح على إفشال مؤتمر الحوار الوطني الشامل، على الرغم من مشاركة الطرفين في المؤتمر ظناً منهم أن الحوار لن يخرج بشيء إلا أن" الرئيس السابق وجماعته وجدوا أن مقررات مؤتمر الحوار الوطني سوف تستكمل تحقيق الكثير من أهداف الحراك الشعبي ضده(2011)، التي كان أبرز أهدافها بناء الدولة الفيدرالية الديمقراطية، ومنع العسكريين من مزاولة العمل السياسي إلا بعد عشر سنوات من

تركهم السلك العسكري، وتحقيق العدالة الانتقالية، ومحاسبة المتورطين في إعمال العنف والقتل ضد المتظاهرين السلميين (بادي، 2015: ص. 170).

شعر صالح والحوثيين، أنّ فكرة الفيدرالية تعمل على " تحويل البلد من نظام الدولة الموحدة إلى دولة اتحادية تتألف من ستة أقاليم، يتم إنشاء كل إقليم منها بجمع عدد من المحافظات، بموجب مقررات الحوار نفسها، ضمن حلول ما يعرف بـ"القضية الجنوبية"، التي كانت إلى جانب "قضية صعدة" (حروب الدولة والحوثيين) أبرز قضايا الحوار"(الأحمدي، 2014).

خشى الرئيس السابق على عبدالله صالح من هذه الفكرة وخاصة أنها حظيت بالأغلبية، وكذلك جاء رفض الحوثيين للمبادرة الخليجية" إذ إن من مقتضيات المبادرة تشكيل حكومة وحدة وطنية تبسط سيطرتها على كل الأراضي اليمنية، " ومن بديهات هذا التشكيل دعوة الحوثي إلى إلقاء السلاح، وهو ما لا يريده الحوثي" ؛ كما أن المبادرة ستجهض خطة الحوثي" المتفق عليها مع الرئيس السابق والتي يتم بموجبها تسليم محافظات شمال الشمال للحوثي، والعمل من جهة أخرى على تحريض الأطراف الانفصالية لتحقيق مقولة صالح بأن اليمن سيتجزأ بعد رحيله"(الشجاع، 2013: ص. 100).

لذلك بدءوا بتنفيذ خطة السيطرة العسكرية المسلحة على الأرض مستفيدين من سيطرتهم الفعلية على الجيش والأمن.

كان لهذا التقارب إشارة لبدء ناقوس الخطر ودق طبول الحرب في اليمن وخاصة أن هذا التحالف دليل على رفض التسوية السياسية و نتائجها، والتي من نتائجها ما تنغص عليهم طموحاتهم داخل اليمن، لذلك جاء التحالف لإفشال التسوية المدعومة من قبل المملكة العربية السعودية.

وعليه، بدأت المخططات بين الطرفين تتكشف بالتخلص من القوى الفاعلة والمعارضة والتي كان لها دور في إجبار الرئيس صالح على التنحي عن السلطة، وخاصة القوى التي لها مرجعية متعارضة مع المرجعية الشيعية للحوثيين، وخاصة خلال تهديد غير مباشر وجهه الرئيس المخلوع على صالح لمعارضيه،" بأنه سوف يعلمهم معنى المعارضة"، وأن البديل عن حكمه هو تنظيم القاعدة.

وبالتالي ازداد الحوثيين قوة، عندما تحالفوا مع الرئيس السابق علي صالح، الذي استفاد من استمراره في قيادة حزب المؤتمر، والحصانة التي منحته إياها المبادرة الخليجية، لوضع العراقيل أمام عملية إعادة هيكلة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، والالتفاف على قرارات الرئيس عبد ربه منصور هادي التي نصت على تشكيل الجيش اليمني وإعادة بنائه(تقرير الدوحة، 2015: ص. 3).

توحدت المنطلقات الإعلامية للطرفين "إزاء كثير من القضايا السياسية المحلية والخارجية، كمواجهة خصومهما المشتركين، وعلى رأسهم حزب الإصلاح وحلفاؤه، وكذلك موقفهما المعارض لحكومة الوفاق الوطني رغم أن نظام صالح شريك فيها. كذلك معارضتهما للسياسة الأمريكية والسعودية والقطرية والتركية في اليمن"(الشجاع، 2013: ص. 181).

فضلاً عن مساهمة الرئيس علي صالح في السماح" للميليشيات الحوثية بالاستيلاء بسهولة على معسكرات الجيش اليمني وعتاده الضخم والمتطور في محافظة صعدة وبعض المناطق التي سيطروا عليها. وآخر هذه المظاهر كان التقارب السريع بين على صالح وعدد من رموز الزيدية السياسية الموجودين ضمن اللقاء المشترك الذين دعوا إلى تحالف الحوثيين مع خصمهم القديم على صالح"(بادي، 2015: ص. 170).

ساهم هذا الدعم إلى تحويل الحوثيين إلى قوة عسكرية كبيرة جداً، الأمر الذي ساعد في نشر الفوضى والحروب والتمدد في المدن" حجة والجوف وأرحب".

شكل هذا التحالف" رغبة انتقامية لدى الرئيس السابق من كل من ساهم وشارك في حراك فبراير 2011 التي أسقطته من عرشه، وفي مقدمتهم حزب الإصلاح واللواء المنشق علي محسن الأحمر، الذي شكل جيشاً لحماية الحراك، مما جعل صالح يقدم رجاله وسلاحه في معركة سقوط صنعاء بيد الحوثيين"(أبوحاتم، 2014).

تغيرت موازين القوة في اليمن لصالح الحوثيين، الأمر الذي ساهم في انقلاب الدفة لمصلحتهم، في غفلة من الحكومة، والقبائل السنية، أو العشائر الموالية لهم. فكان التقدم الحوثي في عدة محاور، واحتلال مزيد من المساحات الاستراتيجية المؤثرة، ولعل دخولهم مدينة عمران خير شاهد لذلك" (أبوحسين، 2014).

مما سبق يتضح، أن الرئيس السابق علي صالح، أراد إدخال اليمن في أتون حروب وصراعات داخلية، وخلق حالة من الفوضى والتشظي، انتقاماً من قوى الحراك الشعبي التي رفضت بقاءه في الحكم منذ ثلاث سنوات، لذلك كان يخطط منذ تلك اللحظة بالعودة إما بعربة الحوثيين أو بتمرد عسكري كامل، وذلك عبر نفوذه وأمواله الطائلة وقوته الحزبية كونه زعيم المؤتمر الشعبي العام نتيجة الحصانة التي تركتها ومنحتها المبادرة الخليجية له.

2.3 السيطرة الحوثية على اليمن :

قبل أن نتحدث عن خطوات السيطرة الحوثية على اليمن، لابد من الوقوف والتعرف على القوة الخارجية الإقليمية الداعمة لجماعة الحوثيين، وهي الجمهورية الإيرانية.

1.2.3 الدور الإيراني في اليمن:

ما يحدث بين الحوثيين والدولة اليمنية ليس سوى صراع سياسي دبرته إيران كخطوة، ضمن مخطط أكبر للسيطرة على أجزاء مختلفة من العالم العربي، بغرس جماعات موالية لها، وبالتلويح بالورقة الشيعية وحقوقهم في البلدان العربية من أجل إيجاد فرصة ملائمة للتدخل في الشئون العربية، فدعمت الحركة الحوثية التي تعتبر حركة محافظة تميل إلى التشدد، والتلويح بالسيطرة على باب المندب، والتدخل المباشر في شؤون الدول المجاورة، ما جعل دول الخليج تزداد تخوفاً من الملف الايراني النووي، وتبدي اعتراضاً واضحاً، بسبب قيام إيران بالتدخل في شئون السعودية واليمن(الذيابي، 2010: ص. 25).

مستغلاً حالة الضعف والفقر التي تمر بها الدولة اليمنية،" خصوصاً حالة انقسام قوات الجيش والأمن اليمنية والأوضاع الاقتصادية السيئة لأبناء الشعب اليمني من فقر وبطالة، بالإضافة إلى الخلافات الداخلية بين فرقاء الحياة السياسية في اليمن، وفي مقدمتها التمرد الحوثي في الشمال والحراك الانفصالي في الجنوب وأنشطة جماعات (القاعدة)، فإيران تسعى لخلق منطقة نفوذ في هذا الجزء المهم من العالم بأي ثمن(الشجاع، 2013: ص. 199).

فالأطماع الإيرانية لا تتوقف عند زعزعة الاستقرار، بل تهدف إلى الاستيطان في المنطقة العربية، خصوصاً الخليجية منها، وتصدير الثورة وإيجاد المؤيدين والموالين لها والمنافحين عنها، عبر دعم وتبني وتكوين المجموعات المسلحة، واستغلال اختلاف المذاهب الدينية في بعض

الدول العربية كما في لبنان، وأخيراً في اليمن عبر جماعة " الحوثي"(الذيابي، 2010: ص. 66-67).

تسعى إيران من خلال توظيف الحركات السياسية العسكرية، الوصول إلى تلبية مصالحها في المنطقة والتي تعمل جاهدة بفضل تلك التنظيمات على نشر خلايا أمنية مدربة للقيام بأعمال التجسس لصالح الحكومة الإيرانية، ناهيك عن خلق جبهة اضطرابات جديدة تعمل لمصلحة إيران للضغط على الدول المجاورة وأولهم السعودية، كذلك " تسعى إيران إلى الوصول إلى ساحل البحر الأحمر وذلك بالإيعاز للحوثيين بتوسيع مسرح العمليات بغية الوصول إلى ساحل البحر الأحمر القريب من صعدة"(الحنيطي، 2013: ص. 106).

لم يتوقف هذا الدعم إلى هذا الحد، بل استنفرت وجندت إيران كافة أدواتها من أجل دعم الحركة الحوثية، لتحقيق الأهداف الآنفة، فعلى الصعيد العسكري كانت إيران الداعمة عسكرياً منذ الحروب الأولى التي خاضتها الحركة الحوثية مع النظام اليمني السابق، حيث ذكر تقرير صادر عن الوكالة الأمريكية للدراسات الإستراتيجية والاستخباراتية" ستراتفور"، ونشرت تفاصيله في 4 ديسمبر 2009م، أن إيران نقلت أسلحة عبر طريق يبدأ من ميناء عصب الأريتري ويلتف شرقاً حول الطرف الجنوبي من بحر العرب في خليج عدن إلى مدينة شقراء التي تقع على ساحل جنوب اليمن، ومن هناك تتحرك الأسلحة براً إلى شمال مدينة مأرب شرقي اليمن وبعدها إلى محافظة صعده شمالاً على الحدود السعودية – اليمنية(جازع، 2011: ص. 32).

كذلك قيام إيران بإنشاء قاعدة لها في أريتريا لمد الحوثيين بالسلاح عبر رحلات بحرية إلى المناطق القريبة من سواحل مينائي " ميدي" و" اللحية" القريبين من صعدة(معقل الحوثيين)" (الشبيري، 2015: ص. 6).

أما على الصعيد الإعلامي،" وقف الإعلام الإيراني كما في قناة(العالم) التي بثت ما يزيد عن(47) سبعة وأربعين برنامجاً عن الحوثي في حوالي سبعة أشهر، ناهيك عن المواقع الإلكترونية والصحف الأخرى- إلى جانب هذه الحركة وهو ما يدل بوضوح على موقف أكثر من متعاون مع حركة التمرد الحوثية في اليمن"(الحجري، 2011: ص. 100).

وعليه، ينتج أن الحركة الحوثية ارتمت في أحضان إيران، حيث أصبحت الحركة مقيدة بالسياسة الإيرانية، فكراً وسلوكاً ومنهجاً في مختلف القضايا السياسية، وذلك يعود إلى سعي إيران

لتصدير تجربتها الناجحة في العراق إلى دول عربية وإسلامية منها السعودية واليمن ودول الخليج، عبر إذكاء العاطفة الدينية والمذهبية لعسكرة الجماعات ووكلاء الحرب، وأحزاب غير نظامية عبر دعمها مالياً وإسنادها لوجستياً وعسكريا وبشرياً لخلق كيانات موالية لإيران في تلك المناطق، وهذا ضمن مشروع إيران الفارسي الشيعي في التمدد داخل الدول العربية والإسلامية.

2.2.3 التوغل الحوثي في اليمن:

بعد تلك القوة التي حازت عليها جماعة الحوثيين من الداخل من قبل الرئيس السابق علي عبدالله صالح، والدعم الخارجي من إيران، بدأت العلامة الفارقة في تاريخ اليمن الحديث وهو بداية صعود وسيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة والتي بدأت مسلسل التوغل في اليمن وكانت البداية في صعدة في منطقة الدماج، في المقابل" اضطر الإخوان المسلمون مرغمين إلى الخروج من مواجهة الحوثيين، بعد أن أدركوا أنهم لا طاقة لهم بقتال الحوثيين، وأن الدخول في مواجهة مسلحة معهم في ذلك التوقيت يعنى الانتحار، ومن هنا انسحبت من المواجهة تحت شعار "عدم الانجرار إلى معركة يفرضها العدو"، وهو ما أدى إلى انسحابها من معظم معاقلها تقريبا. لذا، فإن "الانسحاب من المواجهة" هو السمة الواضحة لموقف الإخوان المسلمين تجاه التمدد الحوثى(بكر، 2015).

فانحياز آل الأحمر"حزب الإصلاح" في صفوف الحراك الشعبي ضد الرئيس صالح، أدى إلى سيطرة العداوة على الطرفين، " وبقي صالح بعد خروجه من الحكم يتحيّن الفرصة كي ينتقم من عائلة الأحمر، ولهذا مد جسوراً مع الحوثيين الذين كان دأبهم الرئيسي ضرب وإنهاء مركز القوة الذي شكلته عائلة الأحمر من خلال القبائل والإخوان، وهذا ما تم فعلياً مع دخول صنعاء في سبتمبر 2014 (البكر، 2015).

هنا أدرك علي محسن الأحمر أنه وحزب الإصلاح أمام خديعة عميقة، هدفها جر حزب الإصلاح إلى حرب أهلية تقضي على مستقبله السياسي، فقرر مغادرة الفرقة، وسَحَبَ حزب الإصلاح جميع لجانه الشعبية المدنية والمسلحة التي من المقرر أن تحمي العاصمة، فقد أدرك أن أصابع دولية تحرك دماغ الرئيس هادي بهدف توريط حزب الإصلاح في حرب أهلية خاسرة"(أبوحاتم، 2014)، لذلك فر علي محسن الأحمر إلى الرياض.

أعطى الانسحاب المفاجئ لحزب الإصلاح من المعركة، فرصة للحوثيون من أجل السيطرة على مفاصل الدولة، فتوجه الحوثيون للسيطرة على مطارح أسرة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر المحاذية لمحافظة صعدة،" أعقب ذلك مهاجمة عدة منازل تابعة لأولاد الشيخ عبد الله الأحمر الذين يمثّلون زعامة حزب الإصلاح اليمني، وتدميرها، في إشارة رمزية تعني في اليمن هزيمة الخصم و إخضاعه"(وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2014: ص. 1).

بدأ الحوثيون يصعّدون لهجتهم إزاء مشيخة قبيلة حاشد التي ينتمي إليها رجل الأعمال والقيادي في حزب الإصلاح، حميد الأحمر. واشتدّت المواجهات التي انتهت في مطلع فبراير 2014، بسيطرة مسلّحي الحوثي على منطقة الخمري وتفجير منزل الشيخ عبد الله الأحمر الذي كان يرأس الهيئة العليا للتجمّع اليمني للإصلاح (جميح، 2014: ص. 5).

فتم" تدمير منازلهم والاستيلاء على ممتلكاتهم وطردهم خارجها، على الرغم من عدم وجود أيّ مسبّبات حقيقية للعداء بينهم وبين الحوثيين. ولكنّها كانت أجندة الطرف الآخر في التحالف، وهو الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الذي أراد أن ينتقم منهم جزاء مشاركتهم في خلعه"(بادي، 2015: ص. 172). ثم انتقل الزحف الحوثي في اليمن إلى محافظة عمران، حيث توجد أقوى الألوية العسكرية في الجيش اليمني برمّته، والتي ساندت الحراك الشبابي، وكان لها أيضًا دور كبير في الحروب التي نشبت ضد الحوثيين بين عامي (2004–2010).

اكتسح الحوثيون محافظة عمران مدعومة بوحدات عسكرية وتشكيلات قبلية موالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح. بعد السيطرة على محافظة عمران، حيث سعى الحوثيون من خلال تمسّكهم بالتقدّم نحو العاصمة اليمنية صنعاء، واستعمالهم لقوة السلاح واستغلال الفوضى لعرقلة العملية الانتقالية، إلى إعادة تأسيس دولة دينية شبيهة بدولة الإمامة الزيدية التي كانت قائمة في اليمن في الماضي. ويذهب بعض الخبراء إلى أبعد من ذلك، مشيرين إلى أن الحوثيين ابتعدوا عن جذورهم الزيدية وتوجهوا أكثر نحو الشيعة الاثني عشرية – التي يتبناها شيعة إيران – وما يقومون به في اليمن اليوم يندرج ضمن أجندة إيرانية، وتدخل في سياق الصراع الإقليمي بين الرياض وطهران خاصة وأن اليمن يمثّل رمانة الميزان الشيعي السني في تلك المنطقة(الكوبليت، 2014: ص. 7).

وكشفت مصادر استخباراتية عن تلك الأجندة في قيام إيران بتمويل عملية هي الأضخم من نوعها في الشرق الأوسط وبالتحديد في اليمن أطلقت على هذه العملية اسم "شخم زدن زمين " وتعني بالعربية " حرث الأرض " والمقصود إزالة كل ما على الأرض تمهيداً لزراعتها من جديد وتحويلها لولاية أثني عشرية شيعية"(المشهد اليمني، 2014).

وذكر المصدر حسب المكتب الإعلامي للتيار السلفي في لبنان إن "هذه العملية تتنوع بين زرع القلاقل في اليمن وتمويل الأعمال التخريبية والإرهابية ونشر الخلافات والبغضاء بين الأحزاب المتفرقة ونشر الفساد في البلد وشراء ذمم بعض المسؤولين في الدولة من وزراء وقيادات ومشايخ وإعلاميين حتى يصرفوا الرأي العام والإعلام والتغاضي عن الحوثيين وما يقومون به من أعمال عنف وقتل وتخريب ونشر التشيع بالقوة"(السدمي، 2014).

وبناء دولة شيعية فارسية تفوق قوتها اليمن والسعودية مجتمعين" ببناء دولة جديدة وبناء قوة عسكرية على غرار حزب الله في لبنان ، وكشف التقرير بأن خطة نظام الملالي جعل صنعاء عام 2017 مدينة حوثية ، بحيث لا يوجد شارع أو حي فيها إلا وفية بيت حوثي مزود بالأسلحة ، وعندما تبدأ الحرب تسقط صنعاء بسهولة"(طوالبه، 2014).

وأشار التقرير الاستخباراتي أن الحوثيون مدربون على حرب العصابات، الأمر الذي سيساعدهم على سقوط صنعاء في أيديهم، فضلاً على أن الحوثيون يتلقون التدريبات العسكرية وحرب العصابات في القواعد الإيرانية بدولة أرتيريا.

"بعد أقل من شهر من إسقاط مدينة عمران، فرض الحوثيون حصاراً محكماً على مداخل العاصمة صنعاء ومحيطها، لم يكن الهدف هو تقديم السلطة بعض التنازلات بل لمآرب أخرى، ليس أقلها إسقاط العاصمة والتحكم بقرارها"(هدنة، 2015: ص. 29).

يرى الباحث إن ما حدث في اليمن ليس ثورة، بل هي بذور ثورة في طور التكوين، فقد سقط رأس النظام وبقي النظام بكامل هيكلته في السياسة والاقتصاد والمواقع المدنية والعسكرية، ما حدث في اليمن سحابة ثورة وانفضت بالكامل بعد تلك الأحداث الآنفة والجارية في اليمن، ووصولاً إلى سيطرة الحوثيين على صنعاء وما طرأ بعد ذلك من دخول البلاد في أتون حرب داخلية وخارجية.

الفصل الخامس

أهداف السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني

المبحث الأول : صعود وسيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة اليمنية.

المبحث الثاني : موقف السياسة السعودية من صعود الحوثيين في اليمن.

المبحث الثالث : أهداف السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء المتغيرات اليمنية.

المبحث الرابع : رؤية استشرافية

المبحث الأول : صعود وسيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة اليمنية:

بعد سيطرة الحوثيين على المدن اليمنية، جاء الهدف التالي وهو السيطرة على العاصمة صنعاء، منتهزين فرصة إعلان الرئيس هادي قرارات رفع أسعار المشتقات النفطية لمواجهة عجز الموازنة العامة الخطيرة، حيث استغل الحوثيون،" عاطفة الناس وتصدروا فكرة الدفاع عن مظلومية الشعب إزاء قرار حكومي خاطئ برفع أسعار المشتقات النفطية، وتحركوا بمخيماتهم المسلحة وطوقوا العاصمة من ثلاث اتجاهات، مطالبين بإلغاء "الجرعة السعرية"، وإقالة الحكومة، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني"(أبوحاتم، 2014).

ساهمت تلك الإعتصامات للبدء في الزحف على مؤسسات سيادية؛ مثل مقرّ التلفزيون الرسمي، ومحاصرة مقرّ الحكومة، ووزارة الداخلية بحجة أنّ فيها قناصين أطلقوا الرصاص على المعتصمين السلميين.

سجلت هذه المرحلة، واقع سياسي وعسكري جديد بعد أن تمكّنت جماعة عبد الملك الحوثي المعروفة باسم "أنصار الله" من السيطرة بسهولة نسبية على مفاصل رئيسة في العاصمة بما في ذلك البرلمان، والبنك المركزي، وديوان مجلس الوزراء، ومقرّ القيادة العامة للقوات المسلحة. وتمكّن الحوثيون أيضًا من اقتحام قيادة الفرقة الأولى مدرع التي كان يقودها اللواء علي محسن الأحمر، خصم الحوثيين الأبرز، وقاموا بجمع ما غنموه فيها، من دبابات ومدافع وعربات مدرّعة وأسلحة خفيفة. وشرعوا في إرسالها إلى معاقلهم شمال العاصمة"(وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2014: ص. 1).

انقلب المشهد السياسي في اليمن رأسًا على عقب،" بعد اقتحام الميليشيات الحوثية العاصمة اليمنية صنعاء مدعومة بوحدات قبلية وعسكرية مدرّبة موالية للرئيس السابق علي صالح، قبل أن تتمدد إلى محافظات أخرى مثل الحديدة الميناء الإستراتيجي على البحر الأحمر ومعظم المحافظات الشمالية؛ بحجّة محاربة الإرهابيين والقاعدة والدواعش."(بادي، 2015: ص. 173).

ومن المفارقات أنّ سقوط صنعاء بيد الحوثيين صادف الذكرى الثانية والخمسين لثورة 26 أيلول / سبتمبر 1962 التي أطاحت بنظام الإمامة و إعلان قيام الجمهورية اليمنية.

إذن سقطت العاصمة صنعاء يوم21 أيلول/ سبتمبر2014، ففي هذا اليوم سيطرت فيه حركة مسلحة صغيرة على كامل مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية، وفرضت واقعاً مغايراً على الأرض، وأعادت تشكيل الخريطة السياسية كما تهوى وبقوة السلاح(أبوحاتم، 2014). وعملوا في الأسابيع التالية على السيطرة على المدن والمحافظات ذات الأغلبية الزيدية.

كان سقوط صنعاء بيد الحوثيين مفاجأة للجميع، وقد عبَّر المبعوث الأممي جمال بن عمر،" عن حالة الدهشة التي أصابت الجميع قائلاً: "كان هناك انهيار واضح للجيش اليمني؛ كيف تم هذا؟ بمساعدة من؟ كيف تم التخطيط له؟ أترك هذا للمحللين السياسيين والعسكريين وللمؤرخين، ولكن ما حصل خارق للعادة، ومعظم الأطراف لم يتوقع ما حصل وبهذه الطريقة بالضبط"(الوداعي، 2014: ص. 7).

فعندما تهاجم ميليشيات الحوثي عاصمة اليمن، وتحاصر مؤسسات صناعة القرار بكل جرأة، فمعنى هذا أن النفوذ الإيراني وصل إلى مستوى عال من الثقة، باتت تؤهله لتحريك أذرعه العسكرية مباشرة، لقلب الأوضاع السياسية في أي بلد، يرى بداخله مصلحة خاصة، تتجسد عبر التحكم بخيوط السلطة، وفرض الإرادات على الفرقاء. وعندما يسمي الحوثي جماعته أنصار الله، فتلك إشارة أخرى على أن العامل الديني الطائفي سيبقى حاضراً، وبقوة، في استراتيجية الامتداد الذي تسعى إليه طهران للعب الأدوار الأولى في منطقة الشرق الأوسط"(الحاج، 2015).

استناداً لما سبق، إن سقوط العاصمة اليمنية صنعاء بيد الحوثيين، نقطة تحول في الصراع الدائر في اليمن منذ اندلاع الحراك الشعبي في فبراير 2011، وبالتالي يكمن هدف الحوثيون منذ بداية الأحداث، الاستيلاء على العاصمة صنعاء، على غرار سقوط العاصمة اللبنانية "بيروت" في يد الجناح العسكري لحزب الله، إذ أن سقوط العاصمة أصاب الحوثيين بحالة من الزهو، باستعادة ما يعدونه العاصمة السياسية لدولة الأئمّة الزيديين، بعد أن أحكموا السيطرة على العاصمة الروحية لهؤلاء الأئمّة في صعدة، التي يوجد فيها قبر ومسجد الإمام الهادي يحيى بن الحسين مؤسّس المذهب الزيدي في نسخته الهادوية، وأول أئمّة اليمن الزيديين.

فسقوط العاصمة، يعني تحطم معنويات الدولة واستسلامها، لما لها من رمزية سياسية وتاريخية في قلب الدولة. الأمر الذي سوف يعزز موقف الحوثيون من أجل أن يكون لهم نصيب الأسد في العملية السياسة بالسيطرة على مفاصل الدولة.

إذن أطبق الحوثيين سيطرتهم على العاصمة صنعاء، وراحوا يعلنون أن المبادرة الخليجية انتهت، وأن كل الاستحقاقات التي تبنتها المبادرة الخليجية لاغيه وليست قائمة في العملية السياسية، وكذلك رفضهم لمفاوضات " اتفاق السلم والشراكة" التي حاولت إقناع الحوثيون من الانسحاب من المدن والمحافظات التي سيطرت عليها،" فلم ينفذ من بنود الاتفاق سوى تعيين مستشارين للرئيس، وتشكيل الحكومة التي لا زالت محل نظر عند الجماعة، ويرى مراقبون أنها ستكون أشبه بـ" حكومة ظل" في ظل التمدد الحوثي داخل المدن اليمنية، ورفضها لكل الاتفاقات التي تقضي بخروج مسلحيها من العاصمة وبقية المحافظات"(الخضري، 2015).

دخلت اليمن في نفق مظلم،حيث بات شبح التقسيم يخيم على البلاد مع استغلال الحراك الجنوبي الفرصة لممارسة العصيان والعنف وتصعيد تنظيم القاعدة عملياته العسكرية لتحقيق أهدافه، مع العلم أن تنظيم القاعدة في اليمن أحد مكونات التنظيمات المناوئة للحوثيين وضد سيطرتهم على الدولة، مما سيؤدي إلى استمرار الفوضى وعدم الاستقرار باليمن(هدنة، 2015: ص. 29).

وكما كان متوقّعًا، أدّى سقوط صنعاء إلى ردّة فعل لدى تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به على الحوثيين.إذ نفّذت جماعة "أنصار الشريعة" ذراع تنظيم القاعدة تهديداتها التي وعدت بها الحوثيين غداة دخولهم صنعاء، وبتفجيرات انتحارية استهدفت تجمّعًا لهم، فى 9 أكتوبر 2014، في ميدان التحرير وسط العاصمة صنعاء، مما أدى إلى مقتل أكثر من 50 حوثيا. وكان قد سبق هذه العملية عدد من العمليات المشابهة في عدة مناطق مثل "صعدة"، و"عمران"، و"مأرب"، و"البيضاء"، وغيرها من المناطق فى اليمن، خاصة بعد أن بدأ الحوثيون يقدمون أنفسهم على أنهم يحملون لواء مواجهة "القاعدة"، من أجل القضاء عليها وعلى الذين يدعمونها في البلاد. لذا، منذ أن بدأ التمدد الحوثى، والقاعدة تحاول جاهدة مواجهته عسكرياً في كل المناطق التي يوجد فيها، إضافة إلى دخولها فى تحالف مع بعض القبائل من أجل مواجهة الحوثيين(بكر، 2015).

ازدادت المخاوف من أن تتحول اليمن إلى أفغانستان جديدة ما يمثل تهديداً لدول الإقليم ككل، خاصة بعد أن تمدد الحوثيون، وقيام تنظيم القاعدة بالرد على ذلك بقوله أنه سيجعل رؤوس الحوثيين تتطاير.. ويقول إن هذا التمدد يؤدي إلى تزايد التهديد الإرهابي العابر للحدود،

بحيث تتحول اليمن بمرور الوقت إلى ساحة محتملة لتحويل تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية إلى «داعش » جديدة فضلا عن تبلور جماعات مصالح اقتصادية على أطراف الحدود تهتم بتجارة الأسلحة ونقل المتطرفين والمخدرات وغيرها(حتيته، 2015: ص. 16).

على الرغم من ذلك استمر التمدد الحوثي، حيث نجحوا في " يوم 15 أكتوبر 2014 في السيطرة على مدينة الحديدة التي تعدّ من أهمّ الموانئ البحريّة على البحر الأحمر، وتعدّ خطوة في الطريق للتحكّم في مضيق باب المندب الإستراتيجي"(جميح، 2014: ص. 10).

كان الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، عاجز على مواجهة قوتهم الصاعدة، والذي ينتمي لأصول جنوبية الأمر الذي منح ولاء الجيش اليمني للرئيس المخلوع، أضعفا مكانة الرئيس هادي ، وقدرته على التأثير، الأمر الذي أحدث فراغاً أمنيا وسياسيا، ملأته حركة أنصار الله الحوثية بسهولة، بالتحالف مع صالح ونجله أحمد، الطامح في الرئاسة خلفا لوالده، في مقابل تمكين حركة الحوثي من الانخراط في الجيش. وبالتالي، إعطاؤها غطاء شرعياً"(خليفة المحرمي، 2015).

وعليه، أصبح الرئيس عبد ربه منصور هادي، وحيداً، من دون قوات نظامية تدعم شرعيته، فاضطر إلى تقديم التنازل تلو الآخر للحوثيين، سواء على مستوى وجودهم في المواقع القيادية لأجهزة الدولة، في الحكومة الائتلافية الجديدة، أو في قاعات الحوار الوطني. ولكن هدف الحوثيين، مدعومين من إيران، كان التحكم الكامل في مؤسسة الدولة اليمنية، أو ما تبقى من هذه الدولة، وفرض اتجاه الحوار الوطني؛ الأمر الذي كان يصعُب على الرئيس هادي القبول به؛ وهذا ما فجَّر الأزمة الأخيرة في العلاقة بين الحوثيين والرئاسة في 19 يناير/2015(مركز الجزيرة للدراسات، 2015).

حيث هاجم الحوثيون منزل الرئيس هادي في 19 يناير 2015 بعد اشتباكات مع الحرس الرئاسي، وحاصروا القصر الجمهوري الذي يقيم فيه رئيس الوزراء كما اقتحموا معسكرات للجيش ومجمع دار الرئاسة ومعسكرات الصواريخ.

الأمر الذي ساهم في تقدم رئيس الوزراء خالد بحاح في 21 يناير 2015 استقالته بعد أن وجد صعوبة في انفراج الأزمة السياسية، وكذلك قدم رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي أيضاً استقالته، بعد فرض الحوثيون عليه تعيين عدد كبير من أنصارهم في مناصب سيادية

عسكرية ومدنية، وبذلك أكمل الحوثيين انقلابهم على الرئيس الانتقالي عبد ربه منصور هادي ودفعوا حكومته إلى الاستقالة، في أعقاب اقتحام دار الرئاسة في كانون الثاني/ يناير 2015.

وهكذا، يكون الحوثيون قد أوصلوا مسارًا طويلاً من الصراع مع الدولة اليمنية استغرق نحو عقْدٍ من الزمن، وخاضوا خلاله ستة حروب– خلَال المواجهة الأخيرة إلى مرحلة فاصلة (Arab Center for Research & policy Studies,2015: p4).

ففي 6 شباط / فبراير 2015، استغلّ الحوثيون إصرار رئيسَ الجمهورية والوزراء على عدم التراجع عن استقالتهما في 22 كانون الثاني/ يناير 2015؛ فأحكموا قبضتهم الفعلية على الوضع في العاصمة السياسية بإعلان دستوري أعلنوه على مسؤوليتهم، وقضوا فيه بحلّ مجلس النواب، وتجميد العمل بالدستور اليمني، وتشكيل مجلس وطني، ولجنة ثورية عليا لإدارة البلاد. وأعقب ذلك فرض الإقامة الجبرية على الرجلين ومعهما مجموعة من الوزراء المستقيلين "(بادي، 2015: ص. 174).

بعد سيطرة جماعة الحوثيين على المشهد السياسي اليمني، أدى إلى إسقاط مسودة الدستور اليمني التي كانت قد انتهت اللجنة المختصة بصياغته من إعدادها وسلمتها بالفعل إلى مدير مكتب رئيس الجمهورية"(هلال، 2015: ص . 20).

فاختتمت المشهد الحالي بـ"إعلان دستوري" يوم السادس من فبراير/2015، من قبل الحوثيين متضمناً حل البرلمان، وتشكيل مجلس وطني بديل من 551 عضواً، ينتخب مجلساً للرئاسة من خمسة أعضاء لإدارة البلاد تحت رقابة "اللجنة الثورية" الحوثية لمدة عامين انتقاليين، تنفّذ خلالهما مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة الوطنية. ويعدّ هذا الإعلان انقلاباً حقيقياً، وتحولاً كبيراً في مسار الأزمة اليمنية التي بدأت مطلع عام2011، فلأول مرة تظهر قوة جديدة على الساحة اليمنية تمسك بمفاصل السلطة، وتطرح مشروعها السياسي عبر الإعلان الدستوري الذي ألغى تفاصيل العملية السياسية التي كانت جارية في اليمن من الألف إلى الياء(خليفة، 2015).

اتهم مجلس التعاون الخليجي جماعة الحوثيين المسلحة بتدبير (انقلاب في اليمن)، مما يعد انقلاباً على الشرعية، معلناً رفضه المطلق للانقلاب الذي أقدم عليه الحوثيون باليمن، معتبراً هذا الإعلان الدستوري نسفاً كاملاً للعملية السياسية السلمية، التي شاركت فيها كل القوى

السياسية اليمنية. فيما رحبت إيران بالإعلان الدستوري الذي أعلنه الحوثي، والذي حل فيه البرلمان وأعلن عن تشكيل مجلس رئاسي ولجان ثورية وحكومة مؤقتة وفترة انتقالية تمتد إلى عامين، وأعلنت إيران أن هذا الإعلان مكمل للمبادرة الخليجية التي خلع بموجبها علي عبد الله صالح، وتولى عبد ربه هادي(محروس، 2015: ص. 8).

وكذلك دانت الدول الراعية للتسوية وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ومجلس التعاون الخليجي،" استخدام الحوثيين للقوة لتحقيق مكاسب سياسية وإجبار الرئيس والحكومة على الاستقالة وحصار المسؤولين. وقال بيان صادر عن الدول العشر أن المجتمع الدولي يشعر بقلق عميق بسبب التطورات الأخيرة فليس من المقبول استخدام العنف بغرض تحقيق مآرب سياسية أو إسقاط المؤسسات الشرعية"(صحيفة البيان، 2015: ص. 32).

أصر الحوثيين على فرض الإقامة الجبرية على هادي والوزراء الجنوبيين لمنعهم من التوجه إلى عدن وإعلان دولة الجنوب. فالرئيس اليمني المحاصر في منزله بصنعاء، ينحدر من الجنوب وتحديدا من محافظة أبين، سيحاول، حسب هذه المصادر، العودة إلى عدن لإعلان الدولة المرتقبة، بعد أن ضاق ذرعا بالخلافات والنزاعات في الشمال"(بوابة الحركات الإسلامية، 2015).

ويرى الباحث، أن هدف الحوثيين من احتجاز الرئيس عبد ربه منصور هادي والاحتفاظ به، لكي يوهموا للعالم بأن الرئيس الشرعي موجود، وأن جماعة الحوثي مؤتمرين به، كونه ممثل الشرعية الدستورية، الأمر الذي يساهم في تطبيق أهدافهم، باستخدام القوة والإقامة الجبرية للرئيس هادي، لكي لا يكونوا متهمين أمام الردود الإقليمية والدولية من جهة ، ومن جهة أخرى يعد غياب هادي عن المشهد السياسي، بالنسبة للحوثيين أمر مختلف عليه مع "علي صالح" فيما بعد مرحلة "عبد ربه منصور هادي" فصالح أعلن من خلال حزبه أنه يريد انتخابات مبكرة؛ لكن الحوثيين يرفضونها؛ لأنهم يفتقدون الشعبية التي تمكنهم من تكريس المكاسب التي حصلوا عليها بالقوة، وتفقدهم ميزة امتلاك السلاح، لذلك حاولوا الاستمرار في وضع هادي ضمن الاقامة الجبرية.

ازداد الوضع السياسي والاجتماعي تأزماً وخاصةً بعد فرض حصار على الرئيس هادي في صنعاء من قبل الحوثيون، إلا أنه في خطوة مفاجئة تمكن الرئيس هادي من الفرار وكسر

الحصار المفروض عليه، وانتقل الى عدن الخارجة تقليدياً عن سلطة جيش صالح والحوثيين. "معلنًا تراجعه عن الاستقالة، وعَدِّ صنعاء عاصمة محتلة، وعدن عاصمة موقّتة، والحوثيين ميليشيا متمردة. وانقسمت البلاد على الطريقة الليبية بين سلطةٍ شرعية في عدن وسلطة الأمر الواقع في صنعاء. وانسحبت معظم السفارات والمؤسسات الدولية التنموية. وتوقّفت الأعمال الخاصة والعامة"(بادي، 2015: ص. 174).

استقر الأمر للرئيس هادي في الجنوب مع حصوله على تأييد شعبي واسع، وقد بدأ بلملمة القوة العسكرية واللجان الشعبية في المحافظات الجنوبية استعدادا لمواجهة مرتقبة مع الحوثيين، إلا أن الحوثيين قاموا بتحريك الطائرات العسكرية لقصف القصر الرئاسي في عدن بهدف التخلص من الرئيس هادي، والذي تمكن من الهرب إلى المملكة العربية السعودية، فأعلن الحوثيون في 21مارس 2015، التعبئة العامة لشن حرب في المحافظات الجنوبية وتحريرها.

استمر الاجتياح الحوثي بعد ذلك معلنين سيطرتهم في 25مارس 2015،على محافظات الضالع ولحج وأبين، وأصبحوا على مشارف العاصمة المؤقتة عدن، وبالتالي أصبحت اليمن بأكملها شبه واقعة في يد الحوثيين، ما دفع الرئيس اليمني للاستغاثة بدول الخليج في رسالة رسمية يطالب العرب بالقيام بواجبهم تجاه اليمن وحمايتها عسكرياً، وهو ما كان عقب إعلان الاستجابة للشرعية" (صحيفة دنيا الوطن، 2015).

فقدم وزير الخارجية رياض ياسين عبد الله برسالة من الرئيس هادي لمجلس التعاون الخليجي يطلب تدخله لصد الحوثيين من التقدم نحو عدن بعد إعلان الحرب عليه من قبل الحوثيين. كانت السعودية قد بدأت بحشد قواتها العسكرية على حدود اليمن في أواخر مارس 2015 بعد عرض عسكري ومناورات أجراها الحوثيون على الحدود اليمنية السعودية(الغربي، 2015).

ويرى الباحث مما سبق، سواء نصب زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي نفسه إماماً أو عاد "علي صالح" للحكم رئيساً، فالنفق المظلم هو عنوان المرحلة، ولو عدنا إلى التاريخ، عندما سقطت الإمامة عام 1962، وجاءت الجمهورية بدلاً منها، فقد دخلت اليمن في وادي سحيق من الحروب والفوضى الأهلية، التي لم يغب هذا المشهد عن اليمن، حتى ما بعد الوحدة اليمنية.

إن سيطرة الحوثيين المدعومين من إيران، لن تجلب سوى الدمار والخراب والتقسيم لليمن وضرب الوحدة، والعودة إلى حالة من عدم الاستقرار، وخاصة أن حركات التمرد في اليمن كثيرة وغير مستقرة، ستنازع القائمين على الحكم، الأمر الذي سيخلق أجواء من التوتر والفوضى لدول الجوار وخاصة السعودية، فكان موقف الأخيرة واضحاً وحازماً وجازماً لتلك القوة التي سيطرت على اليمن.

المبحث الثاني : موقف السياسة السعودية من صعود الحوثيين في اليمن:

أظهرت التطورات الأخيرة أن الرياض هي الخاسر الأكبر مما جرى، بسبب حساسية موقع اليمن بالنسبة لحدودها الملاصقة لها تمامًا، التي ترتبط معه بشريط حدودي طويل. ويعتبر اليمن بمثابة عمقها الاستراتيجي أو حديقتها الخلفية، تتأثر بما يجري فيه بشكل مباشر. وبطبيعة الحال لا تتحمل المصالح الإستراتيجية السعودية خسارة اليمن لمصلحة طرف إقليمي منافس. لما يتمتع اليمن بموقع استراتيجي فريد، فهو يمسك بزمام مفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر، وهناك تداخل وثيق بين مضيقي هرمز وباب المندب، فهذا الأخير يُمثل طريقًا للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا. كما يربط حزام أمن الجزيرة والخليج العربي، ابتداءً من قناة السويس وانتهاء بشط العرب.

وتشير الدراسات البحثية في هذا الجانب إلى أن اليمن بموقعه الجغرافي أصبح يمثل همزة وصل بين القارة الأفريقية ودول شبه الجزيرة العربية وأصبحت اليمن ظهيرًا آمنا لكل من السعودية وسلطنة عمان أولاً ولبقية دول الخليج ثانياً من خلال حمايتها لحدودهما البرية الجنوبية بالنسبة للسعودية والغربية بالنسبة لسلطنة عمان (عمرو، 2010).

فضلاً عما تمثله اليمن أيضاً من قوة ديموغرافية كانت مدعاة لشعور أقطار مجلس التعاون الخليجي المجاورة لليمن بالتهديد. فهذه القاعدة الديمغرافية المؤثرة لليمن قد تمكنه من فرض نفوذه على الدول المجاورة التي تعاني انخفاض معدلات النمو السكاني بصورة لافتة، بحيث تجعل من اليمن دولة متقدمة وثابتة ومختلفة عن باقي ممالك وإمارات الخليج سكانياً، أو بنقل هذه الأجواء المضطربة، من جانب آخر إلى داخل أقطار مجلس التعاون الخليجي القريبة من اليمن، كالسعودية وعُمان (ابوزيد، 2013: ص. 81).

تلك الأهمية التي تتمتع بها اليمن بالنسبة لدول منطقة الخليج، جعلت من أزماتها الأمنية والعسكرية خطراً تلقي بظلالها مباشرة على الأمن القومي لتلك الدول جميعاً، فأمن اليمن من أمن الخليج، وهذا ما أكده " العاهل السعودى، الملك سلمان بن عبد العزيز، أن المملكة العربية السعودية، ستظل داعمة للشعب اليمنى على كل المستويات، وقال" إن أمن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن المملكة والخليج (البديوي، 2015).

وبالتالي، تعتبر السعودية سيطرة الحركة الحوثية على الأوضاع في اليمن أنها تقوي التهديد الإيراني لأمنها القومي، وقد تهدد صادراتها النفطية وحركتها التجارية مع العالم فيما إذا وصلت السيطرة الحوثية إلى مضيق باب المندب مستقبلاً""(الرماح، 2014: ص. 6).

1.2 موقف السياسة السعودية من صعود الحوثيين

أعلنت السعودية تعليق أعمال سفارتها في العاصمة صنعاء، وقال مصدر مسؤول بوزارة الخارجية لوكالة الأنباء السعودية "واس": إنه نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في العاصمة اليمنية صنعاء، فقد قامت السعودية بتعليق كافة أعمال السفارة في صنعاء وإجلاء كافة منتسبيها إلى بلادهم" (صحيفة الوحدوي، 2015: ص. 2).

وأعلنت دول عربية وأجنبية إغلاق سفاراتها في العاصمة صنعاء، معللة ذلك بتدهور الوضع الأمني الذي تشهده البلاد، فهدفت إغلاق تلك السفارات إلى وضع جماعة الحوثي التي سيطرت على مقاليد الحكم في عزلة عن العالم وذلك بالهجرة الجماعية للدبلوماسية.

فضلاً عن تصريحات وزير الخارجية السعودي سعود بن فيصل آل سعود" الواضحة، في رفض ما قامت به مليشيا الحوثيين في صنعاء. ثم جاء بيان وزراء مجلس التعاون الخليجي الذي أعقب اجتماعهم في جدة، ليرفض بصورة واضحة ما جرى، مبرزاً أنّ دول المجلس لن تقف مكتوفة الأيدي، لأنّ أمن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن الخليج.

حينها أدركت دول الخليج حقيقة ما يحدث، وسقوط اليمن في المحور الإيراني المعادي لدول الخليج، فبدأت على عجل تجميع قوات برية على الحدود مع السعودية اليمنية، ونقلت سفاراتها إلى عدن، انتظاراً للحصول على غطاء دولي من مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، للضغط على قوات الحوثي وجيش صالح، لكن محاصرة الحوثيين عدن، وقصفهم مقر الرئيس هادي الذي اضطر مجبراً إلى الخروج من المدينة، جعل الخليجيين أمام خيار الدخول منفردين في حرب مع الحوثيين وجيش صالح، حتى قبل اجتماع مجلس الأمن ومجلس جامعة الدول العربية، بل وحتى قبل اكتمال حشد القوات البرية الخليجية والعربية والباكستانية"(خليفة المحرمي، 2015).

2.2 مقدمات ما قبل عاصفة الحزم

منذ سقوط صنعاء بيد المسلحين الحوثيين أواخر أيلول /سبتمبر2014، بدأ المسؤولون الإيرانيون يتحدثون صراحة عن استخدام بلادهم نفوذها في تطورات اليمن، وراح النائب في البرلمان الإيراني علي رضا زاكاني، المقرب من المرشد الإيراني علي خامنئي، إلى أبعد من ذلك، واصفا صنعاء بأنها" أصبحت العاصمة العربية الرابعة التابعة لإيران بعد كل من بيروت ودمشق وبغداد، مبيناً" أن ثورة الحوثيين في اليمن هي امتداد للثورة الخمينية(الثورة الإسلامية في 1979)"(الشبيري، 2015: ص. 6)، في إشارة إلى استيلاء الحوثيين عليها، مستفزةً الكثيرين في اليمن وخارجها.

كذلك جاءت تصريحات قاسم سليماني قائد قوات فيلق القدس في الحرس الثوري، في الذكرى 36 لانتصار الثورة الإسلامية في إيران قوله " إن الدلائل على تصدير الثورة الإسلامية إلى عدد من المناطق باتت واضحة للعيان، حيث وصلت إلى كل من اليمن والبحرين وسوريا والعراق وحتى شمال أفريقيا"(بدران، 2015: ص. 34).

فضلاً عن ذلك أيضاً" أكد علي شيرازي، ممثل المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي في فيلق القدس التابع للحرس الثوري: إن "جماعة الحوثي (أنصار الله) في اليمن هي نسخة مشابهة من حزب الله في لبنان، وستدخل هذه المجموعة الساحة لمواجهة أعداء الإسلام"، على حد تعبيره. وأكد شيرازي أن "الجمهورية الإسلامية تدعم بشكل مباشر الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان والقوات الشعبية في سوريا والعراق" (حميد،2015).

وشدد شيرازي " على أن الحوثيين نسخة من حزب الله، قائلاً: " قبل أعوام، تم تشكيل حزب الله في لبنان قوة شعبية كما الباسيج الإيراني، ومن ثم أسست قوات شعبية في سوريا والعراق، واليوم نشاهد تشكيل أنصار الله في اليمن". وأضاف: " ستخوض هذه القوات المواجهة في المستقبل ضد أعداء الإسلام والمسلمين"، على حد تعبيره"(صحيفة البيان، 2015: ص. 32).

أدت تلك التطورات إلى ردات فعل إقليمية حادة وخاصة اشتياط غضب السعودية من التدخل الإيراني في اليمن و تعنّت الحوثيين ورفضهم التوصل إلى تسوية سياسية لحل الأزمة ومحاولتهم الهيمنة على اليمن بقوة السلاح، الأمر الذي دفع " إلى إنشاء تحالفٍ عربي – إقليمي

تقوده السعودية للتدخل عسكريًا في اليمن، من أجل وضع حدٍ للتغلغل الإيراني وإعادة التوازن الذي اختلّ بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، ودفع أطراف الأزمة في اليمن إلى العودة إلى الحوار لإنهاء الصراع"(تقرير الدوحة، 2015: ص. 2).

أدركت المملكة العربية السعودية خطر تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة وخاصة بعد سيطرة الحوثيين في اليمن، حيث استنتجت السعودية تدريجياً أنها يجب أن تأخذ زمام المبادرة في معادلة التوازن، من خلال استخدام الطريقة الهجومية، لتخفيض نفوذ القوة الإيرانية، وخاصة أن السياسة السعودية لطالما فضلت العمل من وراء الكواليس لتجنب التحديات المباشرة التي تؤدي إلى نشوب صراعات، إلا أنها أدركت بأهمية إمساك زمام المبادرة في الشؤون الخارجية الإقليمية، فكان ردها على سيطرة الحوثيين في اليمن جازم وحازم بحرب أطلق عليها اسم" عاصفة الحزم.

ومن المهم ذكره أنه قبل بدء السعودية والدول العربية الأخرى بـ "عاصفة الحزم" طلب أحمد علي عبد الله صالح، ابن الرئيس المخلوع وأحد العناصر النافذة في إدارة سيطرة صالح ونفوذه في الجيش اليمني، والذي كان يعمل سفيرًا لليمن في الإمارات، طلب زيارة السعودية قبل يومين فقط من انطلاق العملية. وبالرغم من أن ميزان القوى في الساحة اليمنية كان قد مال بصورة كبيرة لصالح الحوثيين والقوات الموالية للرئيس المخلوع، إلا أن أحمد علي عبد الله صالح أبدى في اللقاء مع وزير الدفاع السعودي، محمد بن سلمان، استعداده ووالده للانقلاب على الحوثيين وحشد عشرات الآلاف من القوات الموالية لهما لخوض الحرب ضدهم، مقابل مطالب خاصة بوالده تتمثل في رفع العقوبات الأممية وإنهاء تجميد الأموال ومنع السفر، وتوكيد(تأكيد) الحصانة له ولوالده. السؤال الذي أثارته هذه الزيارة هو ما إن كان طرف خليجي قد سرَّب لأحمد عبد الله صالح قرار الحرب السعودي، ودفعه لمحاولة التوصل إلى صفقة قبل أن تُقرع طبول الحرب (مركز الجزيرة للدراسات،2015: ص. 5).

وعليه يرى الباحث أن السعودية فقدت الثقة بالرئيس السابق علي عبدالله صالح، وخاصة بعد تحالفه مع الحوثيين المدعومين من إيران، لذلك رفضت السعودية عرض أحمد بن علي صالح، والتي أدركت تماماً أن صالح همه الوحيد هو البقاء على سدة الحكم، فالخطأ التي ارتكبته السعودية بالمبادرة الخليجية، هي عندما منحت صالح حصانة له، وتركته يستقر في اليمن، الأمر الذي ساهم في ذوبان وصهر المبادرة الخليجية بعد اتفاقه مع الحوثيين وانقلابهم

على المبادرة الخليجية، وإن كان في هذا الرفض من دلالة، فالواضح أن الرياض تتصور أن "عاصفة الحزم" لابد أن تمهد لحل أكثر جذرية للأزمة اليمنية، حل يستبعد صالح ومعسكره كلية، ويؤسس لاستقرار يمني أكثر ديمومة.

3.2 تداعيات عاصفة الحزم:

حسمت المملكة العربية السعودية قرار التدخل العسكري السعودي المباشر في اليمن لعدة أسباب منها:(مركز الجزيرة للدراسات، 2015).

1. أن الحوثيين تحركوا سريعًا، بمساندة رئيسية من وحدات الجيش والحرس الجمهوري والقوات الخاصة الموالية لعلي عبد الله صالح، بعد الاستيلاء على العاصمة للسيطرة على المحافظات اليمنية الأخرى، بما ذلك محافظات الأغلبية الشافعية في الوسط والجنوب والساحل؛ وأنها تقدمت بصور حثيثة للسيطرة على عدن، بعد أن نجح الرئيس عبد ربه هادي في الهروب إلى عاصمة الجنوب وإعلانها عاصمة مؤقتة للبلاد.

2. أن الحوثيين بدأوا فعلًا، وباسم الدولة اليمنية، فتح أبواب البلاد للنفوذ الإيراني.

3. أن الولايات المتحدة الحليف التقليدي للسعودية، أخبرت الرياض بصورة واضحة أن ليس لديها من خطة للتدخل في الشأن اليمني أو محاولة إعادة التوازن في الساحة السياسية اليمنية.

4.2 * **عاصفة الحزم 2015/3/26م:**

جرى إطلاق اسم "عاصفة الحزم" على عملية التحالف العشري في اليمن، واعتمدها الملك سلمان، واستلهاما من الملك المؤسس، كي يحمي الأمن الوطني السعودي والعربي المهدد من الانهيار اليمني، واستخدام اليمن كرأس حربة لتطويق السعودية وتكريس غلبة المشروع الإيراني(أبوذياب، 2015).

---

* عاصفة الحزم : " الحزم أبو العزم أبو الظفرات والترك (أي المغادرة أو التخلي) أبو الفرك أبو الحسرات" إنها مقولة للملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية، ولهذا جرى إطلاق اسم "عاصفة الحزم" على عملية التحالف العشري في اليمن، استناداً إلى بيت من الشعر يجمع الحكمة والتصميم، واعتمدها الملك سلمان، استلهاماً من الملك المؤسس.

أصبحت اليمن تمثل مأزق أمني للمملكة العربية السعودية، وخاصة بعد فرض الحوثيين سيطرتهم على مفاصل الدولة اليمنية، مما خلق بيئة فوضوية، فباتت السعودية جاهزة للحرب، من أجل تأمين احتياجاتها الأمنية، ولو على حساب الدول الأخرى، وتحاول المملكة تحقيق أمنها القومي بالدفاع عن النفس، بإتباع سياسات دفاعية كرد فعل على بعض السياسات العنيفة التي تتبناها الأحداث في اليمن.

لذلك كان التدخل العسكري السعودي محكومًا بمحددات أساسية، أهمها؛ أنه لم يكن بمقدور السعودية السكوت على ادعاء إيران سقوط العاصمة العربية الرابعة بيدها، ولم يكن بمقدورها أيضًا غض الطرف عن التوغل الإيراني في الإقليم باتجاه البحر الأحمر وصولًا إلى التحكم في مضيق باب المندب وخليج عدن. كما لم يكن مقبولًا تهديد إيران الخاصرة الجنوبية للسعودية، والصمت عن تهديدات الحوثيين والإيرانيين بحشر العرب في ربوعهم القديمة في بطحاء مكة (تقرير الدوحة، 2015: ص. 9).

فتلك التطورات تزامنت مع وصول قيادة جديدة في المملكة العربية السعودية بقيادة الملك سلمان بن عبد العزيز، حيث أوحت تلك القيادة أنها لن تسير على نهج السياسة الخارجية التقليدية والتي اتبعها الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، فجاءت أولويات السياسة الخارجية السعودية الجديدة مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة العربية، بدلاً من أولويات أخرى كمواجهة حركات الإسلام السياسي.

وبالتالي جاءت استغاثة الرئيس عبد ربه منصور هادي بالمملكة السعودية بإنقاذ اليمن من حافة الهاوية وحماية الشرعية، الأمر الذي شكل تهديداً " للأمن الوطني والإقليمي على حدٍّ سواء؛ مما أدَّى إلى قيام قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية بشنِّ حربٍ عسكرية على جماعة الحوثي والميلشيات الموالية للرئيس المخلوع علي عبد الله صالح بهدف إعادة الشرعية، وإجبار الخارجين عنها للعودة إلى طاولة المفاوضات(عبدالله، 2015: ص. 4).

جاء الرد السعودي سريعاً ومجاباً لطب الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي طالب السعودية والدول الخليجية بحماية الشرعية المسيطر عليها في اليمن، من قبل الحوثيين وخاصة بعد" استنفاد صبر المفاوضات المباشرة وغير المباشرة، الأمر الذي دفعها في مساء يوم 26 مارس 2015، قبيل ساعات من اقتحام الحوثيين مدينة عدن الجنوبية، بتشكيل "عاصفة الحزم"،

حيث " اعتبر قرار التدخل في اليمن قرارًا سعوديًّا في البداية، وأن دول مجلس التعاون الخليجي أُبلغت بالقرار قبل أيام من انطلاق العملية؛ حيث أعرب أربع من دول المجلس عن مساندتها للقرار السعودي، وامتنعت عُمان.

هذا ما جعل البيان الخليجي بشأن العملية يصدر باسم الدول التي أبدت استعدادًا للمشاركة في العملية وليس باسم مجلس التعاون. لم تكن مصر ولا الأردن طرفًا في قرار العملية، ربما لأن السعودية لم تكن مطمئنة تمامًا لخطوات التقارب الأردني مع إيران خلال الأسابيع القليلة السابقة على انطلاق "عاصفة الحزم"، ولا لاتصالات القاهرة مع الحوثيين، في اليمن وخارجه. ولكن، ما أن أُبلغت دول عربية مختلفة، وعدد من الدول الإسلامية، بقرار العملية، بعد بدء القصف الجوي، حتى عبَّرت مصر والأردن والسودان والمغرب وباكستان عن استعدادها للانضمام للتحالف، وأيَّدت تركيا العملية، على أن يبحث مسؤولون أتراك وسعوديون ما يمكن لأنقرة أن تقدمه من عون" (مركز الجزيرة للدراسات،2015: ص. 4).

وصف المراقبون تحالف عاصفة الحزم بالتحالف السني، ليواجه التحالف الذي تقوده إيران والذي يعرف بتحالف الأقوياء أو محور المقاومة.

لذلك فاجأت السعودية الجميع بعملية "عاصفة الحزم"، بعد أن كان الاعتقاد السائد أن صمت الرياض طوال أكثر من عام على التوسع العسكري الحوثي، وسيطرتهم على صنعاء، واعتقال الرئيس عبدربه منصور هادي، وأعضاء حكومته، وصولاً إلى محاولة استكمال سيطرتهم بالزحف إلى عدن التي هرب إليها الرئيس عبد ربه منصور هادي، وإعلانها عاصمة مؤقتة للدولة، كان تعبيراً عن أن خيارات السعودية باتت محدودة، إن لم تكن معدومة.

كان المشهد يوحي بأن موضوع التوازنات في اليمن أصبح محسوماً لصالح الحوثيين، ومن خلفهم الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، وأن ما يحصل هناك امتداد لاختلالات إقليمية لم يعد من السهل ترميمها"(الدخيل، 2015).

فكان هذا التدخل "بعد أن استنفدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كل السبل السلمية الرامية لحل الأزمة اليمنية، واستنادا إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك وميثاق جامعة الدول العربية وعلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة "(إبراهيم، 2015)، التي تنص على التالي"

ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي"(ميثاق الأمم المتحدة، ص. 20).

تمنح تلك المادة الدول الدفاع عن النفس وأيضاً تمنح الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا حق طلب التدخل العسكري من دول أخرى، فالتدخل العسكري السعودي أيضاً" يمكن أن يصنف من وجهة نظر القانون الدولي على أنه تدخل إنساني دولي بعد " ارتكاب عدد من الجرائم الشنيعة التي ترقى في مجموعها إلى "جرائم حرب"، الأمر الذي نتج عنه أن وصف قرار مجلس الأمن رقم 2201 (2015)، ما قام به الحوثيون تهديد للأمن والسلم الدوليين، وأكد على أن "الانقلاب الحوثي تصعيد خطير، ويهدد أمن واستقرار وسيادة ووحدة البلاد"(المبارك، 2015).

5.2 أهداف عاصفة الحزم:

وتكمن أهداف عاصفة الحزم التي بدأت في 26 مارس2015، لتحقيق ما يلي:

- إعادة الشرعية إلى اليمن والمتمثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي
- منع الحوثيين من السيطرة على مفاصل الدولة وشل حركتهم وتقدمهم وإبعاد خطرهم عن الحدود السعودية(روسيا اليوم، 2015).
- إعاقة مساعي الحوثيين للحسم عسكريًا، وإلغاء مفاعيل "إعلانهم الدستوري الذي أصدروه بعد استقالة عبد ربه منصور هادي.

استهدفت العملية العسكرية معاقل جماعة الحوثي باليمن بمشاركة لدول الخليج باستثناء عُمان كما شاركت دول أخرى ليصل " مجموع الطائرات المقاتلة 185 طائرة مقاتلة، بينها مائة من السعودية التي حشدت أيضاً150 ألف مقاتل ووحدات بحرية وشاركت الإمارات ب 30 مقاتلة، والكويت بـ15 والبحرين بـ15، بينما شاركت قطر ب10 طائرات، والأردن ب 6 طائرات، وكذلك المغرب ب 6 طائرات، والسودان ب 3 طائرات" (مندب برس، 2015).

أسفرت الطلعات الجوية عن تدمير الدفاعات الجوية الحوثية بالكامل في صنعاء وقاعدة الديلمي وبطاريات صواريخ سام و طائرات حربية بالعاصمة،" تم تدمير عدد كبير من مخازن الأسلحة التي استولى عليها الحوثيون من الحكومة اليمنية، والأهم من ذلك، قلصت الهجمات من

إمدادات الحوثيين من صواريخ سكود التي يمكنها إصابة أهداف عميقة داخل الأراضي السعودية. ولكن لم يتضح حجم الخسائر التي لحقت بأهداف ديناميكية وأفراد من الحوثيين (شنيكر، 2015: ص. 19).

كانت الحرب تشبه عملية الاستئصال لورم التعدي على مؤسسات الدولة واستهدافها بقوة السلاح، فهي حرب ردعٍ، وليست حرب تدميرية، فقوات التحالف التي تقودها المملكة السعودية نجحت في السيطرة على الأجواء اليمنية بالكامل، بفرض طوق، وحظر جوي على طيران قوات صالح والمليشيات الحوثية، الأمر الذي ساهم في منع تحقيق ضربة مضادة جوية حتى من صعدة، في المقابل أدانت إيران الهجوم المفاجىء على جماعة الحوثي وطالبت بوقف العمليات العسكرية التي تقودها السعودية فوراً. وأوضحت طهران أن عمليات التحالف بقيادة السعودية ستعقد الجهود لإنهاء الصراع ولن تؤدي إلا لإلهاب الكراهية الطائفية التي تذكي الحروب في أجزاء مختلفة من الشرق الأوسط (وكالة رويترز، 2015).

بالرغم من ذلك تزامن قصف قوات التحالف، بوجود مقاومة شعبية في كل المحافظات الجنوبية التي اجتاحتها الحوثيون، دعم التحالف العربي المقاومة الشعبية في الجنوب أو ما بات يعرف بالمقاومة الجنوبية وهي اللجان الشعبية التي قاتلت في صف الرئيس هادي قبل أن يتمكن من الخروج إلى السعودية.

استمرت عاصفة الحزم حتى 21 إبريل 2015 حيث أعلنت قوات التحالف إنهاء العملية العسكرية في اليمن، وبدء "إعادة الأمل" نصرة للشعب اليمني، وإعادة السلام والأمن إلى اليمن بترتيب البيت اليمني، حيث أكد" الناطق باسم "عاصفة الحزم" العميد خالد العسيري أن "عاصفة الحزم" حققت أهدافها في: "حماية الشرعية في اليمن"، و"ردع المليشيات الحوثية ومنعها من تهديد المواطنين اليمنيين وتدمير قدراتها العسكرية"، و"منع المليشيات الحوثية من تهديد دول الجوار وعلى رأسها الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية"(BBC عربي، 2015).

بالرغم من ذلك، فمازال الصراع دائراً في اليمن، والهجمات الحوثية مازالت مستمرة بين الفينة والأخرى تجاه الأراضي والحدود السعودية.

6.2 التحديات التي واجهت عاصفة الحزم:

برزت عدة تحديات من شأنها أن تعرقل عاصفة الحزم وتمنعها من بلوغ غايتها المعلن عنها، أو تؤخرها أو حتى تحولها إلى حرب استنزاف طويلة، لا تبدو نهايتها واضحة في الأفق، ولعل أبرز هذه العوائق والتحديات:

1- افتقاد التحالف إستراتيجية عسكرية واضحة ومتكاملة، ووجود تباين في الرؤى والأهداف النهائية بين مكوناته، ولاسيما حول تفاصيل الحل السياسيّ والقوى المشاركة فيه" "(تقرير الدوحة، 2015: ص. 10).

2 – إن الدول الخليجية تواجه للمرة الأولى معضلتها الأمنية في الخليج، دون اعتماد قوي وموثوق به في الحليف الأمريكي الذي فرض على الخليج منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 نظاماً أمنياً فريداً يقوم على أساس "عسكرة الأمن" في الخليج، وقيام الولايات المتحدة بالدور الأساسي في ضمان هذا الأمن عبر اتفاقيات عسكرية ثنائية مع كل دولة خليجية على حدة (العروسي، 2015).

يرجع ذلك كما أشار السيناتور جون ماكين، أن العملية العسكرية التي شنها تحالف تقوده السعودية ضد المتمردين الحوثيين في اليمن بدون تنسيق مع الولايات المتحدة تظهر أن هذه الدول لم تعد تثق بالرئيس باراك أوباما.وقال السناتور الجمهوري، إن عملية « عاصفة الحزم» هي دليل على أن "دول المنطقة لم تعد تثق بالولايات المتحدة أو لم تعد تريد العمل معها" وأضاف أن هذه الدول "تعتقد أننا انحزنا إلى إيران (صحيفة الراية،2015: ص. 22).

3- إن المملكة السعودية تواجه حركة" لها جناح عسكري متمرس خاض ستة حروب ضد نظام الرئيس "علي عبد الله صالح" وحرب لمدة شهر مع السعودية، وزادت قوة الحوثيين في الآونة الأخيرة بعد أن شكل تحالفاً قوياً مع الجيش وعدة قبائل يمنية"(الزيدي، 2015). لذلك فإن الضربات الجوية لن تعمل على توجيه ضربة قاضية للحوثيين وخاصة أن الطبيعة الجغرافية اليمنية تساهم وتساعد في تقوية شوكة الحوثيين.

حيث يجمع الخبراء العسكريين على أنّ العمليات والضربات الجوية تحقق أهدافًا محدودة، ولا يمكن أن تحقق وحدها الأهداف الأخرى، وهو ما يجعل التدخل العسكري البري خياراً ضروريًا

في ظل تعنّت جماعة الحوثي والموالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح، وغياب شريك عسكريّ في الميدان قادر على دحر الحوثيين وهزيمتهم. لكن التدخل براً ينطوي على صعوبات من بينها أنّ الشعب اليمني أو جزءًا منه سينظر إلى القوات المتدخلة بوصفها غازيًا أجنبيًا، إضافة إلى أنّ التحالف الذي تقوده السعودية ليس لديه خبرة سابقة بحرب العصابات ضمن بيئة جغرافية وعرة كاليمن، وذلك عدا عن الفوضى والتداعيات الإنسانيّة المتوقعة(تقرير الدوحة، 2015: ص. 10).

لذلك اعتمدت السعودية في تحالفها على باكستان، لأنها تمتلك خبرة واسعة في القتال ضمن تضاريس جبلية وعرة، إلا أن حسابات السعودية جاءت مغايرة، بسبب إصدار البرلمان الباكستاني قراراً بالوقوف على الحياد إزاء الأزمة اليمنية، الأمر الذي أفقد التحالف قوة عسكرية مهمة في القتال. بالرغم من ذلك" أكدت باكستان أنها مستعدة للدفاع عن " وحدة وسلامة أراضي"السعودية" أياً يكن الثمن" لكن ليس بالضرورة للتدخل في اليمن ضد المقاتلين الحوثيين في إطار التحالف التي تقوده الرياض"(صحيفة الراية،2015: ص. 23).

4- إن" تنظيم القاعدة في اليمن، رحب بعملية "عاصفة الحزم"، ليس حباً في أطرافها، وإنما لأنها ستؤدى إلى إضعاف الحوثيين، عدوه اللدود حالياً، مما سيتيح للقاعدة العودة إلى مشهد الأحداث من جديد في اليمن بصورة أكثر نشاطا، خاصة بعد شبكة العلاقات القوية التي أقامها التنظيم مع القبائل في مواجهة التمدد الحوثى، مما أخرج القاعدة من عزلتها، ومكنها من تجنيد العديد من المقاتلين، إضافة إلى حصولها على كميات كبيرة من الأسلحة في الفترة الماضية، في خضم فوضى السلاح التي تجتاح اليمن أخيرا (بكر، 2015).

يرى الباحث أن عملية عاصفة الحزم، بالطبع ستضعف الحوثيين، ولكن في المقابل ستقوي شوكة تنظيم القاعدة في اليمن، التي سترسخ تواجدها في اليمن وخاصة أن التنظيم ينتشر في أنحاء اليمن، في المكلا و أبين بالجنوب، وكذلك في صنعاء ومدن أخرى، كما أن العملية من الممكن أن تسهم بشكل أو بأخر بوجود موطئ قدم لتنظيم الدولة الإسلامية " داعش"، الذي سيفتح المجال في تجنيد العديد من الأفراد داخل وخارج اليمن، تحت شعار مقاومة "التمدد الشيعي"، حيث برز نجم التنظيم في الفترة الأخيرة من خلال سلسلة تفجيرات وسيطرته على عدة مدن، فضلاً عن دعم بعض القبائل له، والتي ترى تنظيم القاعدة الأقوى والأمهر في مواجهة الحوثيين.

7.2 نتائج عاصفة الحزم:

1.7.2 أولاً: نتائج عاصفة الحزم عربياً:

إن بلورة موقف عربي بغطاء خليجي، رافض لاستمرار وجود مليشيات في البلاد العربية، من شأنه أن يقدم خدمة سياسية وأمنية للمنطقة العربية، " في أي مواجهة محتملة مع من ينعتهم بالمليشيات، كما أن هذا التعامل الجديد مع المجموعات المسلحة في المنطقة العربية، ربما يؤسس تحولات في الإستراتيجية العسكرية والأمنية، تعيد بناء اصطفافات الأنظمة السياسية العربية على قاعدة المشترك الأمني"(الحافظي، 2015: ص. 98).

خاصة في ظل زيادة الانتهاكات المذهبية من قبل التنظيمات الجهادية، التي وفرت فرصة لإيران وحلفائها بأن تنتشر في البلدان العربية كـ" حزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق، و النظام العلوي في سوريا، والحوثيين في اليمن.

لذلك، إن عاصفة الحزم من الممكن أن يكون لها تأثير إيجابي من أجل تفعيل العمل العربي المشترك لمواجهة المخاطر التي تواجه الجميع، والتي لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال التحرّك الموحّد بما يضمن تحقيق مكاسب للجميع"(الميرغني، 2015: ص.27).

2.7.2 ثانيا: نتائج عاصفة الحزم على اليمن:

ما فعلته عاصفة الحزم هو أنها أعادت تشكيل الخريطة السياسية في اليمن، فلا يمكن الحديث اليوم عن سيناريو تقسيم في ظل انتفاضة المناطق على مواقع الحوثيون وأنصار النظام السابق، كما أن اليمن لم يعد كتلة سياسية موحدة، حيث سيطرة حزب المؤتمر الشعبي أو حتى هيمنة حزب الإصلاح وبقية المكونات الكبيرة، بل هناك حالة تشكل جهوي ومناطقي وإعادة فرز القبيلة بحسب الولاء للدولة مباشرة دون المرور عبر وسائط كان الرئيس السابق صالح وعائلته ورجالاته الكبار أبرزها (الديني، 2015: ص. 14).

فضلاً عن ذلك قلبت عاصفة الحزم الموازين في وجه التمدد الحوثي في اليمن، حيث تحول الهجوم الحوثي في التمدد داخل اليمن، إلى الدفاع عن النفس وفرض وقائع عسكرية جديدة، باستنزاف قواهم نتيجة الضربات الجوية لعاصفة الحزم، رغم أن تلك الضربات لم تجبرهم

على الاستسلام أو العودة إلى المفاوضات، ولكن كان لها الشأن في تقييد حريتهم داخل اليمن، حيث أكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير قوله " أن نهاية الحرب تكمن في يد الرئيس اليمني المخلوع والحوثيين"

8.2 اليمن ما بعد عاصفة الحزم:

أعلنت قيادة قوات التحالف وقف عمليات عاصفة الحزم، في 21إبريل2015، بعد تحقيقها للأهداف التي انطلقت من أجلها بناء على طلب الحكومة الشرعية اليمنية ووفق قرار مجلس الأمن رقم "**2216**" حيث تبنى مجلس الأمن الدولي، مشروع القرار العربي رقم **2216**، يوم14 أبريل 2015 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يفرض حظرا للسلاح على الحوثيين وأنصار الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح، ويدعو الحوثيين إلى الخروج من المدن والمناطق التي استولوا عليها بما فيها العاصمة صنعاء. صوتت 13 دولة لصالح القرار، ولم تعارض أي دولة، بينما امتنعت عن التصويت دولة واحده فقط هي روسيا(الجزيرة نت، 2015).

فبعد وقف عمليات عاصفة الحزم، أطلقت السعودية عملية "إعادة الأمل"ومن أهدافها: (روسيا اليوم، 2015).

1 . سرعة استئناف العملية السياسية

2 . استمرار حماية المدنيين ومكافحة الإرهاب وتكثيف المساعدة الإغاثية والطبية للشعب اليمني.

3 . التصدي للتحركات والعمليات العسكرية للميليشيات الحوثية ومن تحالف معها.

4 . منع وصول الأسلحة جواً وبحراً إلى الحوثيين وحليفهم صالح.

إن تفعيل عملية إعادة الأمل "لا يعني توقف العمليات الجوية، ولكن فقط انتهت مرحلة استهداف المعدات القتالية النوعية لمليشيا الحوثي وأتباع المخلوع علي عبدالله صالح، كالصورايخ الباليستية والطائرات ومخازن السلاح، والآن تبدأ مرحلة جديدة، ما تسمى بصيد الفئران، إذ يتم إعادة توظيف وقيادة مسيرة المقاومة الشعبية اليمنية ضد العناصر الانقلابية الموالية لطهران"(موقع رصد، 2015).

وبالتالي، انتهت مرحلة من مراحل عاصفة الحزم، لتدخل مرحلة جديدة بتزويد مجموعات كبيرة من المقاتلين اليمنيين المؤيِّدين للرئيس هادي، بالسلاح والمعدات والتدريب العسكري اللازم. وسلّمت السعودية والإمارات، مؤخراً، كميات كبيرةً من الأسلحة الثقيلة والعربات المدرعة لأنصار الرئيس هادي عبر المناطق المحررة حديثًا في عدن. وثمَّة أيضًا قوات من الدول العربية، والسبب الأساسي هو حاجة جيش هادي إلى التدريب على صنوف عديدة من الأسلحة والمعدات. وتشير التقارير أيضًا إلى اشتراك بعض القوات الأجنبية في العمليات العسكرية"(Mitreski.2015: p3)

استمرت قوات التحالف بقيادة السعودية وقوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية، تعد الخطط وتجهز نفسها، وصولاً إلى " التخطيط المحكم لعملية «السهم الذهبي» التي حررت مدينة عدن، كبرى مدن جنوب البلاد، في منتصف يوليو، ثم تتالت هزائم الحوثيين وانتصارات الجيش الوطني والمقاومة المسنودة من قوات التحالف، فسقطت لحج ثم أبين ثم ما تبقى من محافظة الضالع، ثم انسحبت الميليشيات من محافظة شبوة"(مدابش، 2015: ص. 24).

حيث بقيت المحافظات الجنوبية منتفضة ضد السيطرة الحوثية، فبعد 117 يوم من إطلاق الحوثيون حربهم ضد المحافظات الجنوبية، تمكنت المقاومة الجنوبية والجيش الوطني بدعم قوات التحالف العربي من استرداد مدينة عدن في يوليو2015.

بعد استعادة عدن والقرى المجاورة لها من المليشيات الحوثية، والتي أتى استردادها بعد صد المقاومة الشعبية بالتنسيق مع قوات التحالف العربية بقيادة السعودية، في دق معاقل الحوثيين في مدينة عدن، عادت الحكومة اليمنية إلى عدن عبر طائرة وحماية سعودية، حيث" ضم الوفد اليمني وزراء وقادة قطاعات أمنية إلى مدينة عدن في عيد الفطر، كان تحت حماية سعودية مدربة ومجهزة يفوق عددها أكثر من 40 ضابطاً وفرداً، وذلك لأداء صلاة العيد والاحتفال بإسترداد مدينة عدن من الميليشيات الحوثية" (مجلة العرب الدولية، 2015: ص. 6).

لا شكّ أن ما حدث في عدن أمر في غاية الأهمّية، بل منعطف، لكن هذا لا يعني أن الأزمة في اليمن ستنتهي غداً. على العكس من ذلك، يبدو الوضع في اليمن مقبلاً على مزيد من التعقيدات. هذا عائد إلى أسباب عدّة. في مقدّم هذه الأسباب أن الحوثيين يمكن أن ينكفئوا في اتجاه الشمال ولكن من دون أن يكون لديهم أي مشروع سياسي أو اقتصادي أو تنموي للبلد.

رغم حملة الضربات الجوية التي شنها التحالف العربي بقيادة السعودية، والعمليات المسلحة التي تشنها المجموعات التابعة للمقاومة الشعبية وقوات الجيش الوطني الموالي للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، فإن الحوثيين وحلفاءهم ما زالوا يحتفظون بسيطرتهم على العاصمة ومدن عدة وسط وشمال البلاد، باستثناء المحافظات الجنوبية، التي نجحت قوات الشرعية بدعم من التحالف في طرد الحوثيين والقوات الموالية "(اليمن الآن، 2015).

لذلك بدأت السعودية في "حشد القوات في موقعين للهجوم على صنعاء، أولهما شرق صنعاء، حيث تعد قوات التحالف للهجوم من مأرب، ويتواجد هناك 4آلاف جندي إماراتي و1000 من السعودية والبحرين، وعدد غير معروف من اليمنيين الموالين للتحالف، مشيراً إلى أن هناك قوات أخرى في الجنوب عند مدينة تعز تعد هي الأخرى للتحرك باتجاه صنعاء، وبها قوات سعودية وإماراتية ويمنية أيضاً"(اسماعيل، 2015: ص. 9).

شعر الحوثيون وحليفهم المخلوع علي صالح، بعدم سيطرتهم على باب المندب، وفقدانهم دفة السيطرة، بعد هزائمهم في مأرب واقتراب التحالف من تحرير صنعاء، أرسل الحوثيين رسالتهم إلى الأمم المتحدة بقبولهم للقرار 2216، واستعدادهم للتفاوض.

إن إيران تدرك أن الحوثيين وصالح بعد أن تدخلت قوات التحالف بقيادة السعودية ومعها المقاومة في الداخل لإعادة الشرعية، سيختزل مكاسبها ويُقلم أظافرها في اليمن(الحوثيين)، ولذا لن يسعى الحوثيون إلى سلام، إلا ما كان مشروطاً بما يضمن النفوذ الحوثي، وبالتالي يضمن المصالح الإيرانية(الفقيه، 2015: ص. 22).

استناداً لما سبق، إن الحوثيين التابعين لإيران، لن يكون قرارهم يمنياً، بل سيكون له مرجعية إيرانية، التي تطمح الأخيرة، بتقوية نفوذها على حساب أصحاب الوطن، لإعلاء المذهبية الشيعية، وعليه فإن على الحكومة اليمنية وقوات التحالف، التمسك بتنفيذ القرار 2216 دون الاستجابة لأية إملاءات أو شروط حوثية خارج إطار المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني، ولتحقيق هذا المبتغى لا بد من نزع سلاح الحوثيين بالكامل، وتحولهم إلى حزب سياسي مثل بقية الأحزاب، وأن يصبح السلاح حقاً حصرياً للدولة كمؤسسة يتشارك فيها الجميع على أسس متساوية. وهذا على العكس تماماً مما تريده طهران، غير ذلك سيكون مصير المنطقة تحت التهديد الإيراني لليمن ودول الخليج عبر البوابة اليمنية.

9.2 الحلول الدولية المقترحة للازمة اليمنية:

1.9.2 مؤتمر جنيف يونيو 2015م:

قبيل مؤتمر جنيف غادر ممثلو الحوثيين والرئيس صالح صنعاء متجهين إلى العاصمة العُمانية"مسقط"، بناءً على دعوة وجهت إليهم من مندوب الأمين العام للأمم المتحدة باليمن" إسماعيل ولد الشيخ" من أجل بدء جولة جديدة من الحوار مع ممثلي الرئيس هادي، ولكن الأخير رفض الدخول في أي حوار أو مفاوضات قبل قبول الحوثيين والمخلوع صالح بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2216(سالم، 2015: ص.12).

بالرغم من ذلك أقيم مؤتمر دولي تدعمه الأمم المتحدة، والذي بدأ انعقاده في 16 يونيو 2015، بين الأطراف اليمنية، حيث هدف المؤتمر إلى الجمع بين وفد يمثل "الحكومة اليمنية والرئيس هادي" وآخر يمثل أطراف انقلاب اليمن 2014، المتمثلة بالحوثيون، وكذلك دعا المؤتمر إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وقد رفض الحوثيون محاورة حكومة هادي، بل طالبوا بالتحاور مع السعودية مباشرة، حيث الأخيرة تقود عمليات عسكرية ضد الحوثيين.

أفاد الرئيس هادي أن الاجتماع في جنيف "ليس محادثات"، بل "نقاش لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2216 على الأرض"، وهو قرار ينص على انسحاب الحوثيين من المناطق التي سيطروا عليها خلال الأشهر الأخيرة، إضافة إلى فرضه حظراً للتسلح عليهم"(موقع France 24، 2015).

على الصعيد الحوثي فإنهم "رفضوا كافة المقترحات من أجل التوصل لتسوية سياسية، كما أفشلوا كل الهدن التي حاولت الأمم المتحدة أن تطبقها في اليمن، من أجل إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى ملايين اليمنيين، الذين يعانون جراء الحرب وجراء سيطرة تلك المليشيات على مدنهم وبلداتهم"(مدابش، 2015: ص. 24).

إن الحوثيين يريدون أن يظهروا بصورة المنتصر بعد رفضهم مشاورات جنيف، لذلك أعلن عن فشل هذا المؤتمر بسبب التأجيل المستمر.

بالرغم من ذلك يتم التصريح عبر وسائل الإعلام عن وجود مبادرة جديدة، من الممكن أن تشهدها اليمن خلال الفترة القادمة، إلا أن الرئيس عبد ربه منصور هادي اشترط للدخول في أي حوار مع الحوثيين وصالح، بأن عليهم إبداء حسن النية بأن هناك جدية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وأولها القرار 2216، لذلك عليهم: وقف إطلاق النار، وفك الحصار عن تعز، الإعلان عن خطة انسحاب من المناطق، إطلاق سراح الأسرى" (محروس، 2015: ص. 10).

المبحث الثالث : أهداف السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء المتغيرات اليمنية.

إن قضية الأمن القومي مازالت تشغل بال الأمم والحكومات والدول، فمهما عظمت قوة الدولة أو نفوذها تبقى رهينة لتحقيق الأمن القومي لدولتها، من أجل إنجاح سياستها الخارجية وبلوغ أهدافها المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تحدد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي.

فالسياسة السعودية تجاه اليمن لديها أهداف لتحقيقها من أجل ضمان أمنها القومي، وحماية حدودها من عدو خارجي، وتتمثل تلك الأهداف التي تحقق الأمن القومي، بالتالي:

1.3 أولاً: وقف التمدد الحوثي في اليمن

أدركت المملكة العربية السعودية أنها تواجه جماعة تلتف حول حدودها، لتستغل نقاط ضعفها واستدراجها لحرب غير متوازية، باستخدام وسائل مستحدثة، وتكتيكات غير تقليدية، وأسلحة وتكنولوجيات جرى التوصل إليها بالتفكير فيما هو غير متوقع وغير معقول.

ويرى الباحث، إن إيران وظفت تلك الجماعة من أجل زعزعة أمن واستقرار السعودية بدعم وتقوية الحوثيين في شمال اليمن للالتفاف حولها واستغلال نقاط ضعفها، المتمثل بتأجيج الصراع المذهبي في المنطقة الشرقية لها وهي منطقة شيعية، وكذلك العمل على إضعاف السعودية باستخدام وسائل غير متوقعة من أجل هزها من الداخل سياسياً أو دينياً أو اقتصادياً.

وقد أكد الملك سلمان بن عبد العزيز في كلمة له خلال افتتاح أعمال القمة العربية التي عقدت في 28 مارس 2015 في شرم الشيخ إن:" استمرار الميليشيات الحوثية المدعومة من قوى إقليمية هدفها بسط هيمنتها على اليمن، وجعلها قاعدة لنفوذها في المنطقة في تعنتها ورفضها لتحذيرات الشرعية اليمنية ومجلس التعاون ومجلس الأمن ولكافة المبادرات السلمية، والمضي قدماً في عدوانها على الشعب اليمني وسلطته التشريعية وتهديد أمن المنطقة؛ فقد جاءت استجابة الدول الشقيقة والصديقة المشاركة في عاصفة الحزم لطلب رئيس الجمهورية اليمنية للوقوف إلى جانب اليمن الشقيق، وشعبه العزيز وسلطته الشرعية وردع العدوان الحوثي

الذي يشكل تهديداً كبيراً لأمن المنطقة واستقرارها وتهديداً للسلم والأمن الدولي ومواجهة التنظيمات الإرهابية"(مجلة العرب الدولية، 2015: ص. 6).

فالملك سلمان بن عبد العزيز أكد دائماً في خطاباته على أمن السعودية وأمن المنطقة، بأن الأمن مسؤولية الجميع وقوله:«لن نسمح لأحد أن يعبث بأمننا واستقرارنا»، واصفا الأمن بأنه " نعمة عظيمة" وهو الأساس في رخاء الشعوب واستقرارها"(بن كمي، 2015: ص. 31).

لذلك تعتبر" السعودية المتضرر الأكبر من تمدد الحوثيين في اليمن. وفي الوقت ذاته، كانت القوة العربية الوحيدة القادرة على مواجهتهم بعد أن ألقت الحراكات العربية بتداعياتها على النظام الإقليمي العربي، وحيدت دولًا كانت حتى وقت قريب تعدّ ركائز أساسية فيه"(تقرير الدوحة، 2015: ص. 8).

ويرجع هذا الضرر على السعودية بسبب العامل الجغرافي المقلق من الحركة الحوثية، وخاصة أن معاقل المتمردين الحوثيين موجودة في المناطق الجبلية المحيطة بمحافظة صعدة، شمال غرب اليمن المتاخمة للسعودية، وخاصة ارتباط الحوثيين بإيران الشيعية، وهي مُعطيات مُقلقة بالنسبة للسعودية، خاصة وأن لديها نِسبة كبيرة من السكان الشيعة الاثنى عشرية في المنطقة الشرقية، وشيعة إسماعيلية في المنطقة الجنوبية المحاذية لليمن"(سلام، 2011).

وتعتبر المنطقة الشرقية من أغنى المناطق النفطية في السعودية، الأمر الذي تخشاه من إثارة البلابل داخل أراضيها عن طريق التوسع الحوثي الإيراني في اليمن.

شهدت السعودية مواجهة ضد الحوثيين عام 2009، عندما بدأت الدوريات العسكرية التابعة للحوثيين بتسيير دوريات على الحدود السعودية واختراقها والدخول إلى أراضيها، فشهدت الحرب السادسة قلقاً دولياً وإهتماماً عربياً خليجياً، وذلك بعد تمادي الحوثيون ودخولهم حرباً مع السعودية بعد احتلالهم لجبل(الدخان)، حيث اعتبرت السعودية أن الحوثيون قد تجاوزوا الشريط الحدودي وخرقوا سيادتها على أراضيها ومن هنا قامت القوات السعودية بقتال الحوثيين بهدف إخراجهم من داخل الأراضي السعودية، واشترطت عودة الحوثيين عشرات الكيلومترات داخل الأراضي اليمينة لإيقاف القتال وقد قام الجيش السعودي بالسيطرة الكاملة على أراضيه. كما قام الحوثيين بإعلان الانسحاب من أراضي السعودية وموافقته على شروط الحكومة اليمنية معلناً بذلك انتهاء الحرب السادسة(الدوسري، 2011: ص. 88).

بعد تلك الحرب، أراد الحوثيين زج السعودية في أتون الحرب من أجل إشعال روح العداء المذهبي والوطني بين أبناء الدولتين، وكذلك توصيل رسالة إلى الجمهورية الإيرانية بأنهم قوة لا يستهان بها، ويمكن الاعتماد عليها إقليمياً، وخاصة" أن إيران تنظر للسعودية كمنافس خطير يؤرق مصالحها في المنطقة، ويعطل مشروعها الشيعي الذي يهدف إلى إقامة إمبراطورية ذات نزعة مذهبية وعرقية في المنطقة(غوس، 2014: ص. 1).

ولكن بعد صعود الحوثيين الموالين لإيران بداية 2014، واستغلالهم للحراك الشعبي اليمني، ليصلوا إلى تهديد الأمن القومي السعودي، الذي اعتبرته السعودية خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه، نظراً لتهديداته المباشرة للسعودية، فقد صدرت تهديدات من قادة الحوثيين وعدد من القادة الإيرانيين بتحرير مكة و المدينة، وهذه تهديدات تخول للسعودية بأن تقوم بإجراءات لحماية نفسها، وبالتالي من الناحية القانونية لا توجد أي شائبة في الموقف السعودي من اليمن، مما يجعل التدخل العسكري استجابة طبيعية للحاجة الملحة في الدفاع عن استقرار دول الإسلام السني،و قطع الطريق على النزعة الفارسية للهيمنة الهادفة إلى إضعاف الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية(لعروسي، 2015).

فالحوثيون يؤمنون " بضرورة التمهيد لعودة مهدي الشيعة المنتظر مع ما يصاحب ذلك من احتلال للحرمين الشريفين، وتصفية أهل السنة والقضاء على الأنظمة السنية الحاكمة وعلى رأسها السعودية. ورئاسة العالم الإسلامي كله"(الدوسري، 2011: ص. 107).

وبالتالي، فإيران وعلى مدى سنوات بذلت جهداً كبيراً لكي ينمو ذراعها العسكري في اليمن(الحوثي) وظل رجال مخابراتها في عمل مستمر لاستثمار أي متغيرات على الساحة اليمنية أو الإقليمية للبحث عن حليف قوي للحوثيين، حتى أبرزت المتغيرات الرئيس المخلوع صالح الذي يمتلك حب المال والسلطة والانتقام.

لذلك رأت السعودية أنهم يشكلون تهديداً كبيراً لمصالحها، فاندفعت إلى العمل من خلال تشكيل تحالف عربي– دولي يسعى إلى استعادة اليمن، ومعه استعادة نفوذها في منطقة الخليج.

ومنذ أن شنت السعودية الحرب على الحركة الحوثية في اليمن، وهي تحظى بتأييد شعبي واسع، لمنع قيام تيار حوثي، مبني على أيديولوجيا خاصة وولاء إقليمي يتحرك وفق أجندة

وأطماع خارجية، يشبه بحركة حزب الله في جنوب لبنان. لذلك كانت عاصفة الحزم 2015، القرار الحازم والجازم لوقف التمدد الحوثي في اليمن، إلى منطقة الخليج العربي.

2.3 ثانياً: تحجيم التواجد الإيراني في الخليج العربي:

أخفقت 22 دولة عربية يزيد عدد سكانها عن 300 مليون عربي، وتعدل مساحة دولهم مساحة الولايات المتحدة مرة ونصف المرة، في إصدار قرار عربي موحد يرفض السيطرة الإيرانية على أقاليم بلاد عربية، في الوقت الذي يزداد فيه التوغل الإيراني في عدد من الأقطار العربية بطرق مباشرة وغير مباشرة (المبارك، 2015).

الأمر الذي ساعد وساهم اندفاع إيران إلى تمدد نفوذها إلى جنوب شبه الجزيرة العربية من خلال الحوثيين في اليمن، بعد هيمنتها على ساحات جيوسياسية مهمة في المشرق العربي كالعراق وسورية، والذي أصبح من المؤكد أن إيران تسعى إلى تطويق السعودية لخنق حدودها والتمدد في جنوبها، عبر الدفع بجماعة الحوثيين للسيطرة على الأوضاع داخل اليمن، بعد أن تمكنت من التمدد داخل العراق شمال السعودية، والسيطرة على مفاصل حيوية كثيرة في داخله، وهو ما منحها أوراق ضغط دولية في مفاوضاتها مع الغرب. وخاصة أن إيران تنظر لصعدة في اليمن على أنها موقع استراتيجي مهم، نظراً لتضاريسها وموقعها وقربها من البحر الأحمر ومجاورتها للسعودية.

لذلك، فإن إيران تخطط لابتلاع السعودية وليس تطويقها فحسب، فمنذ سنوات وإيران تتمدد ويتسع نفوذها المتدحرج لتطويق السعودية وعزلها عن المحيط العربي، باستغلال الثغرات والجيوب المحيطة بها، من أجل ضرب الأسافين في تلك النقاط، والعمل على تأجيج الأقليات الشيعية المتربصة حول السعودية.

وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف، دأبت إيران لمواصلة خطتها الإستراتيجية، عندما قامت"بإستئجار جزر دهلك الأريترية لاستكمال تطويق السعودية عبر البحر الأحمر، فقد وصلت إيران بالفعل إلى تطويق السعودية عبر وصولها إلى حدود الحبشة، وسيكون مضيق باب المنذب ومضيق هرمز تحت سيطرة إيران، وبالتالي تمكنت إيران من تطويق السعودية من جهة العراق عبر حكومة العراق الشيعية، ومن جهة اليمن عبر الحوثيين، وعلى حدودها البحرية عبر جزر

دهلك، حيث يواجه الساحل الأريتري نحو 126جزيرة، وتحقق لمن يمتلكها سيطرة استراتيجية على باب المندب" (شؤون خليجية، 2015: ص.5).

أما في اليمن تحاول إيران الاستفادة من التوسع الحوثي، تحسبًا لما يمكن أن تسفر عنه تطورات الأوضاع في سوريا، وتنامي التوتر السعودي–الإيراني؛ فمن المحتمل أن تسعى طهران إلى الإمساك بالورقة الحوثية للضغط على السعودية، ومحاصرتها بالكيانات الشيعية، من شمالها في العراق، ومن شرقها في المنطقة الشرقية والكويت والبحرين، وكذلك من جنوبها في اليمن، فتكون بيد إيران أوراق ضغط هائلة، سواء في علاقتها مع السعودية، أو مع الولايات المتحدة (مركز الجزيرة للدراسات، 2012).

على صعيد آخر، أرادت السعودية و"دول التحالف من خلال عاصفة الحزم أمرين رئيسيين: الأول هو تحجيم الصراع في اليمن داخل حدوده، حتى لا تتأثر بذلك الجارة الرئيسية السعودية، ومن بعدها دول الخليج العربي، والسبب الأخر هو إرسال رسالة للمشروع الشيعي الإيراني الذي أضحى يتمدد في العراق والبحرين، وغالبية دول الخليج، مفادها 'لن نصمت بل سنواجهه بكل حسم(موقع رصد، 2015).

حيث أشارت "صحيفة الإيكونوميست البريطانية" أن عاصفة الحزم التي شنتها السعودية ودول خليجية وعربية " تهدف ظاهريًا إلى سحق المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران، ولكن الغرض الأكبر منها هو إثبات رغبة المملكة الجديدة بتسلم زمام القيادة في المنطقة بمواجهة إيران وغيرها من الدول، "إن الحرب ليس لها علاقة باليمن، بل هل محاولة لإرسال إشارة عن النوايا والقدرة السعودية"(نون بوست، 2015).

إن السعودية في اليمن " حريصة أن تبلغ الإيرانيين أن مبدأ «خط فهد» لا يزال قائماً، وهذا المبدأ لمن لا يعرفه هو خط وهمي رسمته المملكة في منتصف الخليج العربي من الشمال إلى الجنوب خلال الحرب العراقية – الإيرانية. والتي أبلغت طهران أنها ستسقط أي طائرة عسكرية إيرانية تتجاوزه من دون أي إنذار، وهو ما حصل تماماً في 5 حزيران (يونيو) 1984 عندما تجاوزته طائرتا " F-4 " إيرانيتان فتصدت لهما مقاتلات سعودية من طراز "F-16" وأسقطتهما في مياه الخليج. بعد تلك الحادثة احترمت إيران «خط فهد» بشكل كامل ولم تحاول أن تتجاوزه طوال العقدين الأخيرين" (خاشقجي، 2015).

لذلك فإن السعودية معنية بتوجيه رسائل لإيران بأن" عاصفة الحزم" تؤكد أن خط فهد مازال قائماً بل أمتد إلى اليمن، وأنها جازمة وحازمة في صد ورد أي خرق إيراني لمناطق نفوذها في المنطقة .

وبالتالي، فإن هذا السباق الراهن بين السعودية وإيران المتجسد الآن في اليمن ليس، إذاً، تنافساً سعودياً– إيرانياً يتضمن رغبة كل طرف في القضاء الكامل على خصمه، فكل لاعب يسعى فقط في الواقع إلى دفع ميزان القوة كي يميل لجانبه. وعلى رغم أنه بدا لوهلة أن إيران لها اليد العليا في هذه اللعبة، أساساً بسبب ما كانت تتوقعه من تراجع لدور السعودية، إلا أن الصورة تتغيّر الآن وتعيد بموجبها السعودية تأكيد نفسها مجدداً بوصفها قوة مُقررة للأمن والسلطة في الشرق الأوسط" (الخطيب، 2015).

أن السعودية، برزت كقوة قادرة على قيادة تحالف عربي لمواجهة خطر داهم، كالتغلغل الإيراني في حدائق بلاد العرب الخلفية، بخاصة في الخليج، ومهما كانت الخسائر فهي لن تكون أكبر من تلك التي ستأتي بعد أن تتمكن القوى الموالية لإيران من إشعال فتيل الصراع المذهبي في بلاد المسلمين(موقع رصد، 2015).

فالمعركة التي تدور رحاها في اليمن جاءت من أجل أن توقف التمدد الإيراني في منطقة الخليج العربي، فكانت عاصفة الحزم رسالة تحذير لإيران، تحذرها بأن اليمن ليس مرتعاً لوكلائها في المنطقة.

أما على الصعيد الاقتصادي استعانت السعودية بالنفط والذي استخدمته كسلاح سياسي في مواجهة التمدد الإيراني، وخاصة بعد خفض أسعار النفط، الأمر الذي أثار حفيظة إيران من السعودية، عندما أكد " مرشد الثورة الإيرانية على خامنئي، أن" التراجع الغريب في أسعار النفط في وقت قصير، هو مؤامرة سياسية ولا علاقة له بالسوق"، مضيفاً:" فأعداؤنا المشتركون يستخدمون النفط حيلة سياسية، ولهم دور قطعاً في هذا الانخفاض الشديد في الأسعار، وبالفعل أدت الحرب الاقتصادية السعودية على طهران بتذبذب الدعم المالي الإيراني للنظام السوري، ومع استمرار انخفاض أسعاره من المتوقع أن يتراجع في نهاية 2015، دعم إيران لأذرعها المسلحة في سوريا والعراق واليمن وتخفض ميزانية الحرس الثوري الإيراني"(عبدالله، 2015: ص. 3).

وبالتالي لو لم تكن هناك «عاصفة الحزم» لكان اليمن الآن بشماله وجنوبه تحت الهيمنة الإيرانية المباشرة، ولكان باب المندب تحت سيطرة إيران، ولكان الموقع الاستراتيجي اليمني في بداية تحوله إلى بحيرة فارسية إيرانية.

3.3 ثالثاً: استعادة دور المملكة العربية السعودية الإقليمي في المنطقة:

إن السعودية تمتلك كافة مواصفات الدولة القوية، فلديها القوة الاقتصادية والمالية والنفطية، فضلاً عن موقعها بوصفها حامية الحرمين الشريفين وراعيتهما، كل ذلك يجعلها مرشحة طبيعية للقيام بدور قيادي في العالم الإسلامي.

فالرياض عرفت مركز الثقل في حرب تحرير الكويت من العراق وتكوين أكبر تحالف دولي، وعندما داهم الخطر البحرين تحركت قوات درع الجزيرة دون انتظار ضوء أخضر أميركي، أما عاصفة الحزم، أثبتت الرياض أنها لا تتهاون في مس أمنها القومي ومحيطها الجيوسياسي المباشر. وبدت القوة الوحيدة المؤهلة في تجميع قوى عربية وإسلامية وازنة مثل: تركيا وباكستان ومصر في آن معا.

فقد " وصفت صحيفة الديلي تلغراف البريطانية، المملكة العربية السعودية بأنها قوة إقليمية عظمى جديدة في المنطقة، أثبتت جدارتها بهذا اللقب من خلال قدرتها على بناء تحالف يضم 12 دولة، وإطلاق حملة عسكرية كبيرة باسم "عاصفة الحزم"، والتي جاءت دليلاً على القوة النارية الكبيرة التي تمتلكها السعودية، اليوم للدفاع عن مصالحها حيث أمر الملك سلمان، لعملية اليمن باستخدام 100 طائرة مقاتلة حديثة و150 ألف جندي وقوات برية وبحرية كبيرة، لتكون أكبر قوة عسكرية مشتركة تحشدها دولة عربية منذ عقود" (مجيد، 2015).

الأمر الذي أكسب السعودية قوة مؤثرة إقليميا ودوليا، ظهرت في كثير من المواقف الصعبة، كانت عاصفة الحزم آخرها، والتي وصفت بداية تحرر سعودي مما يسمى أحيانًا بالإدمان الأميركي، وتبلور دور سعودي إقليمي نشط ومستقل، يرتكز إلى المقدرات السعودية والتحالفات الإقليمية الممكنة.

أما على الصعيد السياسي الذي تلعبه السعودية في سياساتها الخارجية وحماية أمنها الوطني على الدبلوماسية والمساعدات المالية، لذلك " فالسياسة السعودية تعتمد بشكل كبير على

ما يسمى «القوة الناعمة»، وهو المصطلح الذي أطلقه المفكر الأميركي جوزيف ناي، ومن خلال هذا المبدأ استطاعت أن تفرض هيبتها وترسخ أهميتها على المستوى الإقليمي والدولي(الدوسري، 2015).

وفي تقوية نفوذها " اختارت إستراتيجية جديدة تتسم بالمبادرة والحزم مع الحكمة والعقلانية، فدوليا وسعّت شراكاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية شرقاً وغرباً وأثبتت أنها رقمٌ صعبٌ في كل المعادلات الدولية، وكما أنها قادرة على أن تكون حليفا جيدا فهي قادرة على خلق المشكلات حين يريد البعض تجاوزها أو تمرير اتفاقياتٍ تخالف سياستها وإستراتيجيتها، وتهضم في الوقت نفسه حقوق الدول والشعوب العربية.

وإقليمياً قامت بأدوارٍ كبيرة ومهمة في مواجهة مؤامرات الأعداء الكاشحين كالجمهورية الإسلامية في إيران وأتباعها في المنطقة في العراق ولبنان وسوريا واليمن، كما بنت تحالفاً عربياً قوياً مع الإمارات العربية المتحدة ومصر والكويت والبحرين وغالبية الدول العربية لاستعادة الصف العربي" (العتيبي، 2014).

فالسياسة السعودية تجاه المنطقة العربية كان لها دور متنفذ وفاعل وخاصة بعد تعزيز علاقتها مع مصر والإمارات لمواجهة أي تهديدات أو مخاوف خارجية. كما أنها واصلت الحوار مع قطر لتعزيز الوحدة الخليجية في إطار المتغيرات والمستجدات الخفية والظاهرة على المستويين الإقليمي والعالمي. هكذا أصبحت السعودية قادرة على الدفاع عن نفسها بدون أي دعم أمريكي، وقادرة على حشد ائتلافات موحدة تمتد من دول الخليج إلى القاهرة. كما أن علاقة السعودية مع باكستان يسودها تحسن مطرد مع تغير الثقة في بعض العلاقات الدولية(جمعة، 2015).

كما " أن المملكة العربية السعودية، عززت علاقاتها مع تركيا والسودان، وفي خطوة ينظر إليها بإعتبارها محاولة من قبل المملكة لجمع أكبر حشد ممكن من اللاعبين السياسيين السنة في الشرق الأوسط، لمواجهة إيران وحلفائها الشيعة"(اسماعيل، 2015: ص. 11).

فضلاً عن ذلك، فإن السعودية مهتمة بالعمل مع الإخوان المسلمين، كونهم فاعلين و أكبر تنظيم إسلامي في العالم، ناهيك عن تواجدهم الكبير في سوريا واليمن وغيرها من الدول.

إستناداً لما سبق، أن السياسية السعودية تخشى من تفاقم المشروع الإيراني التوسعي فهي تتحرك في حشد القوى السنية في الدول العربية، لمواجهة الكتلة الإيرانية الشيعية وحلفائها الشيعة كحزب الله والحوثيين والحشد الشعبي في العراق.

المبحث الرابع: رؤية استشرافية

1.4 أولاً: سياسياً:

بعد إصدار الأمم المتحدة للقرار رقم 2216، الذي منح الحكومة اليمنية القوة الشرعية في السيطرة على اليمن، ففي المقابل ينص القرار على انسحاب الحوثيين من العاصمة صنعاء وكذلك تسليم الأسلحة التي استولوا عليها، من المواقع العسكرية التابعة للدولة اليمنية.

ويرى الباحث، أن الحوثيين مازالوا متشبثين بالسيطرة على العاصمة صنعاء وذلك برفضهم للقرار 2216، وأيضا رفضهم لحوار الحكومة اليمنية والتي تشترط قبول الحوثيين للقرار 2216 من أجل الجلوس على طاولة المفاوضات والحل السياسي، في مقابل ذلك يمعن الحوثيين في التصدي لقوات التحالف، لخشيتهم من سقوط العاصمة صنعاء في أيدي المقاومة الشعبية والجيش الوطني، والتي من شأنها أن تذهب أحلامهم في مهب الرياح.

إن هدف الحوثيون من السيطرة على صنعاء هو تعزيز مواقعهم لانتزاع اتفاقٍ أفضل وحصة أكبر من السلطة، ولذلك يرفضون الحوار ولا يوجد لديهم نية لتنفيذ القرار 2216.

بعد فشل مؤتمر جنيف الأول مازال يلوح في الأفق موعد جديد لجنيف 2، والذي لم يحدد بعد وخاصة أنه كان من المتوقع أن يعقد في أواخر نوفمبر/2015 برعاية الأمم المتحدة، ولكن ما يجري على أرض الواقع لا يوحي بحل سلمي تفاوضي، وخاصة مع إصرار وتقدم المقاومة الشعبية والجيش الوطني بالتنسيق مع قوات التحالف بقيادة السعودية.

ويعتقد الباحث أن نهاية أزمة اليمن، لن تكون سوى بالقوة العسكرية التي تقودها قوات التحالف مع الجيش الوطني والمقاومة الشعبية، التي من شأنها إنهاء الصراع وإجبار الحوثيين على أن يعودوا أدراجهم إلى قوقعتهم في صعدة، وهذا هو المترجم على أرض الواقع، وهو محكوم بالسيطرة على الأرض، وخاصة إذا نجحت قوات التحالف بالسيطرة والدخول إلى مدينة تعز، ومن ثم إلى صنعاء ومن ثم إلى عمران وصولاً إلى هزيمة الحوثيين في صعدة.

2.4 ثانيا: عسكرياً:

يتضح مما سبق، أن الرصاصة هي الكلمة الأولى والأخيرة، التي مازلت تتحدث في اليمن، وخاصة أن قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية المدعومة من قبل قوات التحالف بقيادة المملكة السعودية، مازالت تتقدم نحو شمال اليمن لاسترداد العاصمة صنعاء من سيطرة الحوثيين، وجاء هذا التقدم بعد استرداد جنوب اليمن وعدن، والآن أصبحت القوات المدعومة من التحالف على مشارف مأرب وتعز، حيث يواجه الحوثيين مواجهات شديدة وملتهبة، بالتزامن مع حشد التحالف قواته في محافظة عدن لكي تقوم بدعم جهود الأمن في المدينة وحماية الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي وصل مؤخراً إلى عدن بعد هروبه إلى الرياض ليباشر عمل حكومته.

ويرى الباحث أن تحرير محافظة تعز أصبحت قاب قوسين أو أدنى وخاصة أن قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية المدعومة من قبل التحالف تحاصر المحافظة من كل الجوانب، فاسترداد محافظة تعز، من شأنه التسريع في عملية الحسم العسكري، عبر اتخاذ المحافظة بوابة انطلاق وقاعدة عسكرية للقوات الشرعية لدحر المتمردين على الشرعية إلى محافظات الشمال وصولاً إلى صنعاء التي تبتعد عن تعز مسافة 256 كلم، باتجاه صعدة معقل الحوثيين.

بالإضافة إلى تسهيل عملية السيطرة العسكرية للقوات الموالية للشرعية على كامل الساحل اليمني والمنافذ البحرية المطلة على البحر الأحمر وعلى كل المنافذ الأخرى على خليج عدن وبحر العرب، وباب المندب.

وبالتالي، فإن قوات التحالف عازمة على إنهاء سيطرة الحوثيين لشمال اليمن، وستحقق أهدافها في المرحلة المقبلة، وخاصة بعد رفض الحوثيين للجلوس على طاولة المفاوضات مع الحكومة اليمنية الشرعية.

خاتمة:

تنظر السياسة السعودية تجاه اليمن، بأهمية بالغة، بسبب التماس والجوار الجغرافي بين البلدين، وعلى هذا الأساس اتبعت السعودية كافة الوسائل والأدوات لتحقيق حماية أمنها القومي، والقضاء على التحديات الموجودة داخل اليمن منذ تأسيس الكيانيين السياسيين، باعتبار اليمن العمق الإستراتيجي الأهم، والمجال الحيوي المؤثر، والخاصرة التي تجلب إما الخير أو الشر للأمن القومي السعودي.

لذلك تميزت السياسة السعودية تجاه اليمن، بالحضور القوي في كافة مراحل الحراك الشعبي اليمني منذ بداية عام 2011م، فكانت سياستها واضحة منذ اللحظة الأولى، وهو الحفاظ على اليمن من السقوط في أيدي مناوئة للنظام السعودي، أو الانزلاق بأيدي خارجية، خاصة إيران، التي أصبح لها موطن قدم بعد أن ساهمت الأوضاع السياسية والاقتصادية والتنموية المتردية في اليمن، إلى بزوغ نجمها بدعم الحوثيين المناوئين للسعودية.

وشكل الدعم الإيراني للحركة الحوثية، في خلق بيئة فوضوية وحالة من عدم استقرار الأوضاع الداخلية في اليمن، فنعكست لتشكل تهديداً على السعودية صاحبة أطول حدود مع اليمن، فكان بمثابة ناقوس خطر، يقترب، لاكتمال الهلال الشيعي الذي تحاول فرضه إيران على المنطقة الخليجية وخاصة المملكة العربية السعودية.

فكان لسيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة في اليمن، العامل الذي أضحت به اليمن كدولة فاشلة، وإن صح التعبير كرجل الجزيرة المريض الذي يهدد النظام الإقليمي الخليجي، وخاصة السعودية بصورة مستمرة، لذلك كان للتدخل العسكري السعودي ودول التحالف "بعاصفة الحزم"، واستعادة الأمل من أجل مواجهة التهديدات الذي يمثله التمدد الحوثي المدعوم إيرانياً في اليمن، وكذلك مساعدته في الخروج من معضلاته الأمنية والسياسية والاقتصادية المعقدة.

فمن مصلحة الجميع وخاصة السعودية، الحفاظ على اليمن كدولة آمنة ومستقرة، لأنه بمنزلة صمام الأمان للخليج العربي، حتى وإن كان السبيل إلى الحفاظ على هذا الأمن والاستقرار ثمنه باهظ على اليمن.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

لقد سعت الدراسة لتناول واحدة من أهم المواضيع على الساحة الإقليمية وهي السياسة السعودية تجاه اليمن في ظل تحولات الحراك الشعبي اليمني في الفترة 2011–2015م، وذلك من خلال البحث في محددات السياسة السعودية تجاه اليمن، وبيئة هذه السياسة التي تشمل مجموعة من المتغيرات والتحولات والعوامل التي من الممكن أن تحدد هذه السياسة، وكذلك معرفة الدوافع الحقيقية وراء التدخل السعودي في اليمن. بعد أن تناولت الدراسة مجموعة من المواضيع والنقاط المهمة ذات العلاقة المباشرة بموضوع الرسالة، والتي تم من خلالها التطرق إلى العديد من الدراسات والرسائل والدوريات العلمية المحكمة، إلى أن خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة وهي على النحو التالي:

1. إن المملكة العربية السعودية لها اليد الطولى في رسم السياسات اليمنية منذ نشأة الكيانين السياسيين وخاصة أنها تعتبر أمن اليمن من أمنها.

2. كانت الظروف السياسية المتلاحقة في اليمن مهيأة لقيام ثورة ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح، وخاصة أن اليمن عاشت ظروفاً اقتصادية واجتماعية سيئة، والتي لم يستطيع هذا النظام خلال تلك السنوات الطويلة أن يقدم لليمن شيئاً يذكر.

3. إن الحركة الحوثية هي حركة دينية تعتنق الأفكار والعقائد الإثنى عشرية، والتي استفادت من دعم الحكومة اليمنية منذ البداية وسندت من الثورة الايرانية، الأمر الذي قوى عصبتها في اليمن.

4. إن الحوثيين ما هم إلا أداة لتنفيذ أجندة إيرانية، ويقاتلون بالنيابة عن إيران ضمن مشروع إيران الشيعي، والذي يستهدف ابتلاع المنطقة، والسيطرة على اليمن وعلى موقعها الاستراتيجي المطل على باب المندب، كمنفذ لتهديد السعودية ودول الخليج والهيمنة عليها.

5. كان نظام الرئيس على صالح بمقدوره هزيمة الحوثيين من أول حرب خاضها معهم في عام 2004، إلا أن نظامه أبقى ورقة الحوثيين في وجه من يعاديه في المستقبل، مثلما

استخدم ورقة تنظيم القاعدة التي لوح بها في وجه الولايات المتحدة من أجل تمويله وزيادة المساعدات له.

6. تعد المبادرة الخليجية الأنجع والأفضل والحل الأنسب لليمن من أجل الخروج من أزمتها، بالعودة إلى طاولة الحوار لرسم السياسات اليمنية حسب المصلحة العامة.

7. إن عاصفة الحزم كانت بمثابة الصفعة القوية لإيران وخاصة بعد أن شارفت الأخيرة على إتمام تمددها في اليمن، إلا أن التدخل السعودي جاء ليحجم هذا التمدد، ويرسل رسالة أن السعودية وما يجاورها خطاً أحمر لا يمكن الاقتراب منه.

8. إن السعودية تسعى من خلال سياستها في اليمن، إرسال رسالة للمجتمع الإقليمي والدولي أنها قوة لا يستهان بها في الشرق الأوسط.

9. إن هناك أهمية كبيرة لقرار مجلس الأمن رقم 2216، الذي ينص على انسحاب الحوثيين وتسليم الأسلحة التي سيطروا عليها أثناء استيلائهم على العاصمة صنعاء والمدن الأخرى، في تطبيقه على أرض الواقع.

10. إن هناك أهمية جيوسياسية تتمتع بها اليمن، جعلها محط أنظار من قبل إيران، وذلك من أجل السيطرة على باب المندب، وهو أحد أهم المنافذ البحرية والمتحكم في الملاحة العالمية، وكذلك أهمية اليمن بالنسبة لإيران من أجل رسم مشاريعها حول السعودية ودول الخليج لتطبيق وتمديد نفوذها في الخليج بالكامل.

11. إن عملية عاصفة الحزم أثرت بشكل كبير على مجريات الأحداث في اليمن، فقد حولت إستراتيجية الحوثيين من مهاجمين إلى مدافعين عن مواقعهم ومعاقلهم.

12. إن التمدد الإيراني لو نجح كان سيشكل ضربة قاسمة في خاصرة السعودية، وكان عامل انهيار للأمن السعودي.

13. إن الضعف اليمني في جميع المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية مهد وبقوة لصعود الحوثيين من جهة، وأيضاً أفسح المجال أمام التدخل الخارجي في اليمن من قبل إيران.

14. حاولت إيران أن تستغل الحركة الحوثية من أجل مساومة السعودية على بعض الملفات في الساحة الإقليمية وخاصة الملف السوري.

15. إن التدخل العسكري للسعودية وقوى التحالف جاءت لوقف التمدد الحوثي وإرجاع الشرعية اليمنية برئاسة عبد ربه منصور هادي.

ثانياً: التوصيات

لا يمكن هنا تقديم توصيات مباشرة؛ فالأزمة الحالية أعمق مما هي عليه في السطح، فالحرب القائمة لا تمثل إلا (قمة جبل الثلج)!، ومحاولة إنهاء الحرب كما هي مطلب ديني لحقن دماء المسلمين وإخماد الفتنة، فإنها أيضاً مطلب إنساني واجتماعي قائم على أرض اليمن.

واستناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات، ولتجنب تأثيرات الأزمة اليمنية على استقرار المملكة العربية السعودية، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. يوصي الباحث بأن الحل السياسي لليمن يكمن في العودة إلى المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار اليمني وقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار رقم 2216، فلا حوار بين اليمنيين تحت قوة السلاح.
2. على الحوثيين أن يدركوا أنهم أداة في يد إيران، وأن استخدام القوة لن يعطيهم السلطة والحكم، بل سيكون المصير هو الدم والقتل، فإيران لديها أهداف توسعية مستغلين الحوثيين لذلك الهدف.
3. لتحقيق الأمن القومي السعودي لابد من عودة ووحدة اليمن الشرعية، ببناء الدولة اليمنية والجيش الوطني، وإعادة مسارات التنمية في اليمن، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من أمن السعودية.
4. ضرورة أن تسعى السعودية إلى إدخال اليمن مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي سيساهم في زيادة عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي إلى سبعين مليون نسمة، بضم 25 مليون يمني، الأمر الذي سيقوي جغرافيته السياسية، حيث سيشرف على كل الممرات البحرية في ثلاثة بحار إستراتيجية، مما يكسب مجلس التعاون الخليجي قوة ديموغرافية ونفوذ جيوسياسي.

5. كشف خطط وأدوات السياسة الإيرانية في العالم العربي، سواء أكانت تعمل تحت مسمى الوحدة الإسلامية أو مناصرة قضية معينة، والتحذير من استغلال هذه القضايا لمنع الدخول إلى العمق العربي من قبل إيران.
6. أهمية وقف التمدد الحوثي في اليمن، والذي من شأنه وقف المشروع الإيراني.
7. تسليط الضوء على أهمية وحدة اليمن أمام كل التهديدات الخارجية.
8. على السعودية والحكومة اليمنية الشرعية أن تفرض في الحلول السياسية المقبلة مع الحوثيين، بنزع سلاح الحوثيين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار المنشود، فوجود السلاح في جعبتهم معناه وجود أزمات مقبلة على يدهم مستقبلاً.
9. في ظل وجود تحالف عربي مشترك، فلابد من إعداد إستراتيجية واضحة المعالم ومتكاملة في أبعادها العسكرية والسياسية والإغاثية.

10. إجراء المزيد من الدراسات حول السعودية وسياساتها تجاه دول الإقليم نظراً لقلة المراجع والكتب التي تحدثت عن تلك السياسة.

11. الرد على التدخل الإيراني في الدول العربية بتعزيز مكانة الدولة، واستبدال الخطاب المذهبي السائد بخطاب عربي وحدوي في مواجهة التمدد الإيراني.

قائمة المراجع:

أولاً: الموسوعات:

1. مارشال، جوردن(2007). موسوعة علم الاجتماع (ترجمة: محمد الجوهري وآخرون). ط2. م1. المشروع القومي للترجمة.
2. المشاعلي، محمد(2007).الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات.القاهرة: دار الأحمدي للنشر.
3. عبد الكافي، اسماعيل(2006). معجم مصطلحات عصر العولمة. الثقافة للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع العربية والمترجمة:

1. الأحمدي، عادل(2007). الزهر والحجر: التمرد الشيعي في اليمن. صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر.
2. أراسي، ايلفير(2008). المملكة العربية السعودية بعيون زوجة دبلوماسي. ط2. الرياض: دار غيناء للنشر
3. إسماعيل، محمد(2006). السقوط الأخير تاريخ الصراع على السلطة منذ ظهور الإسلام حتى الوقت الحاضر. القاهرة: مكتبة وهبة
4. إمام، حمادة(2012). أبناء الرؤساء من القصور إلى السجون. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.
5. أوبالاس، ادجار(1990). اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970(ترجمة: عبد الخالق لاشيد). ط2. القاهرة: مكتبة مدبولي.
6. إيلينا.ك، جولوفكايا(1994). التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية 1962-1985م (ترجمة: محمد البحر). صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني.
7. البحر، محمد(1990). تاريخ اليمن المعاصر 1917-1982. القاهرة: مكتبة مدبولي.
8. بركنس، جان(2010). التاريخ السري للإمبراطورية الأمريكية(ترجمة: حسين على). دمشق: دار الطليعة الجديدة

9. البشر، محمد سعود(2012). السعودية السلفية في الكتابات الغربية. الرياض: مركز الفكر العالمي عن السعودية.
10. الترابي، عمر وآخرون(2011). الإخوان المسلمين في الخليج. ط4. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث.
11. جويس، جريجري(1993). العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل(ترجمة: سامية الشامي، وطلعت حسن). القاهرة: مكتبة مدبولي.
12. الحجري، أبي صالح عبدالله(2011). التحولات الزيدية وعوامل ظهور الحوثية. القاهرة: دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر.
13. حمادة، نضال(2013). الوجه الآخر للثورات العربية . بيروت: دار الفارابي
14. الدوسري، نايف بن سعيد(2011). الحركة الحوثية دراسة منهجية شاملة. مصر: دار الصحوة العالمية للطباعة والنشر.
15. ديفيدسون ، كريستوفر(2014). ما بعد الشيوخ، الانهيار المقبل للممالك الخليجية. بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق.
16. الذيابي، جميل(2010). إيران ورقصة السرطان. الرياض: العبيكان للنشر.
17. الروحاني، عبد الوهاب(2010). اليمن خصوصية الحكم والوحدة. ط2. عمان : دار زهران للنشر والطباعة.
18. زيدان، ناصر(2013). دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
19. السقاف، حسين(2009). السلفية الوهابية: أفكارها الأساسية وجذورها التاريخية. بيروت: دار الميزان.
20. السلال، عبدالله وآخرون(1985). ثورة اليمن الدستورية. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني
21. سلامة، غسان(1980).السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945. بيروت: معهد الإنماء العربي
22. سلامة، محمد(2013). الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي. عمان: مؤسسة المستقبل.

23. السويدي، جمال وآخرون(1995). حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج. أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث.

24. الشجاع، أحمد(2013). بعد الثورة اليمنية إيران والحوثيون. صنعاء: مركز البحوث للدراسات.

25. الشريجي، عادل وآخرون(2009). القصر والديوان " الدور السياسي للقبيلة في اليمن. صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

26. شرف الدين، أحمد(1964).اليمن عبر التاريخ دراسة جغرافية، تاريخية، سياسية شاملة. ط2. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.

27. شفيق علام، مصطفى(2012). القبلية والثورات العربية" نموذجاً اليمن وليبيا". البيان. الإصدار التاسع. الرياض.

28. شفيق، منير(2014). تجارب ست ثورات عالمية. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.

29. شكور، سالم(1993). نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

30. شومان، محمد، وآخرون(2012). الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

31. صنيتان ، محمد(2008). السعودية السياسي والقبيلة. بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

32. الطريقي، عبدالله(2008). النظام السياسي للسعودية. الرياض: دار غيناء للنشر.

33. عبد الحق، أحمد(2009). جماعه الحوثيين في اليمن. د.م.

34. عبدالله، عبدالرحيم(د.ت).اليمن .. ثورة وثوار. صنعاء: اليمن الجديدة ، صنعاء.

35. العضايلة، نضال(2011). الاغتيال السياسي في الشرق الأوسط. بيروت: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.

36. عطوان، عبد الباري(2015). الدولة الإسلامية الجذور.. التوحش.. المستقبل . بيروت: دار الساقي

37. عفيف، احمد(2000). شاهد على اليمن. صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية.

38. العقاد، صلاح(1998). المشرق العربي المعاصر. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

39. العليوي، فايد(2012). الثقافة السياسية في السعودية. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

40. العيني، محسن(1999). معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن. بيروت: دار الشروق.

41. الفقيه، عبدالله(2010). الفاعلون غير الرسميين في اليمن. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

42. الكافي، إسماعيل(2011). إدارة الصراعات والأزمات الدولية. القاهرة: كتب عربية الكترونية.

43. كشيشيان، جوزيف(2012). السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية(ترجمة: محمد الحارثي)،ج1. رياض الريس للكتب والنشر.

44. ماثيسن، توبي(2014). الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث(ترجمة: أمين الأيوبي). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

45. المالكي، هدى(2010). الحوثيون" الشأة– العقيدة– الأهداف". مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

46. مجموعة باحثين(2008). الحوثية في اليمن " الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية". صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث.

47. مركز الفكر العالمي عن السعودية(2009). المملكة العربية السعودية في 100سؤال. ط2. الرياض: دار غيناء للنشر.

48. مكي، يوسف، وآخرون(2010). كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

49. الموسوي، وآخرون(2013). المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية. عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

50. أبونحل، أسامة(2013). الحراك العربي المعاصر دراسة سياسية سوسيولوجية. بيروت: مركز باحث للدراسات الفلسطينية و الإستراتيجية.

51. موسى، ريم(2013). الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي. الخرطوم: جامعة بحري.

52. النونو، وليد(1994). النزاع اليمني– السعودي حول الحدود. القاهرة: سينا للنشر.

53. الهاجري، يوسف(1988). قصة التدخلات السعودية في شؤون الشطر الشمالي لليمن. لندن: الصفاء للنشر والتوزيع.

ثالثاً: الدوريات والمجلات :

1. إبراهيم، احمد(2014). العلاقات السياسية اليمنية- المصرية 1945-1952. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية. المجلد/4- العدد 1. جامعة بابل.
2. إسماعيل، سامر (اكتوبر 2015). السعودية توجه صفعة قوية لحكام الإمارات ومصر. مجلة شؤون خليجية. العدد 48.
3. اسماعيل، سامر (سبتمبر 2015). الانتصار في اليمن ضروري لتحقيق طموحات ولي العهد السعودية. مجلة شؤون خليجية. العدد 46.
4. بادي، راجح(مايو 2015). المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية الى عاصفة الحزم. مجلة سياسات عربية. العدد 14.
5. بدران، طوني(ابريل 2015). تصدير الثورة الإيرانية على طريقة سليماني. مجلة العرب الدولية . العدد 1606.
6. البقمي، شجاع(فبراير 2015). السعودية.. تتجه نحو «اقتصاد المعرفة ». مجلة العرب الدولية. العدد 1604.
7. بن كمي، زيد(ابريل 2015). رؤية سلمان.. ثبات سياسي،،. مجلة العرب الدولية. العدد 1606.
8. بن كمي، زيد(فبراير 2015). الملك سلمان.. العرش السياسي. مجلة العرب الدولية. الرياض، العدد 1604.
9. التميمي، سعد(2014). التحولات السياسية في اليمن وتحديات الاستقرار الداخلي. مجلة السياسة الدولية. الجامعة المستنصرية، العدد 25.
10. جازع، جواد(2011). الحركة الحوثية في اليمن دراسة في الجغرافيا السياسية. مجلة ديالي. العدد 49.
11. الجبلي، هاني(2012). نتائج الثورة اليمنية.. تكريس الوحدة أم تحفيز للإنفصال؟. مجلة البيان. الإصدار التاسع. الرياض.

12. جلود، ميثاق(2008). صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية. مجلة مركز الدراسات الإقليمية. الإصدار 12.
13. جلود، ميثاق(2013). موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية عام 2011 مصر وليبيا أنموذجان. مجلة دراسات إقليمية. العدد 28.
14. الحاشدي، حسن عبدالله(2014). صدامية الفكر الحوثي للمجتمع اليمني مراحل التوسع وآلياته. مجلة المنتدى.
15. الحافظي، إحسان(مايو 2015). المغرب وعاصفة الحزم تحولات في العقيدة العسكرية. مجلة سياسات عربية. العدد 14.
16. حتيته، عبدالستار(ابريل2015). إيران.. الحرب بالوكالة. مجلة العرب الدولية. العدد 1606.
17. الحجار، باسل(2014/11). الحرب غير المتوازية. مجلة الجيش اللبناني. العدد 352.
18. الحسون، سمير، وعبدالله طيبه(2012). أثر ثورة اليمن عام 1962 في مسار العلاقات السعودية المصرية. مجلة آداب البصرة. العدد 61.
19. داي، ستيفن(2010). اليمن: على شفا الهاوية. برنامج الشرق الأوسط. مؤسسة كارنيغي. العدد 108.
20. دياب، أحمد(مارس2015). لماذا تغضب الرياض من موسكو؟. مجلة العرب الدولية. العدد 1605.
21. الديني، يوسف(ابريل2015). «عاصفة الحزم».. ليست حربًا بل ردع. مجلة العرب الدولية. العدد 1606.
22. الديني، يوسف(مايو2015). ما بعد الحزم.. حدود آمنة ورفاه اقتصادي. مجلة العرب الدولية. العدد 1607.
23. زرنوقة، صلاح(2012). الدول الثورية – سيناريوهات الوحدة والتكامل. مجلة البيان. الإصدار التاسع. الرياض.
24. أبوزيد، احمد(2013). معضلة الأمن اليمني الخليجي. مجلة المستقبل العربي. العدد 414.

25. سالم، ريهام(اكتوبر2015). الدور العماني في الأزمة اليمنية.. رئة يتنفس منها الحوثي وصالح. مجلة شؤون خليجية. العدد 48.
26. الشبيري، محمد(فبراير2015). من هم الحوثيون؟. مجلة شؤون خليجية. العدد 15.
27. الشجيري، فايق(2013). المملكة العربية السعودية بين اشكالية النظام التقليدي ودعم التغيير الشعبي. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية. العدد17.
28. شفيق علام، مصطفى(2012). القبلية والثورات العربية" نموذجاً اليمن وليبيا". مجلة البيان. الإصدار التاسع. الرياض.
29. شمسان، عبد الباقي(مايو2015). اليمن ما بعد عاصفة الحزم. مجلة سياسات عربية. العدد 14.
30. شنيكر، ديفيد(مايو2015). «عاصفة الحزم ».. بداية تحالف عسكري عربي مستمر. مجلة العرب الدولية. العدد 1607.
31. شؤون خليجية(أكتوبر 2015). المملكة تتبنى الخيار المر. العد 50.
32. شؤون خليجية(اكتوبر2015). التحالف الروسي الايراني من مخطط تطويق الرياض الى خطر ابتلاعها. مجلة شؤون خليجية. العدد48.
33. شؤون خليجية(اكتوبر2015). بعد سحبها حاملة الطائرات روزفلت.. هل تخلت امريكا عن حلفائها الخليجيين؟. مجلة شؤون خليجية. العدد 49.
34. الشيخ، نورهان(2012). الموقف الروسي من الثورات العربية. *مجلة البيان*. الإصدار التاسع. الرياض.
35. صحيفة البيان(2015). الدول الـ10 الراعية للتسوية تدين استخدام الحوثيين للقوة . العدد12641.
36. صحيفة البيان(2015). ممثل مرشد إيران: الحوثيون نسخة من حزب الله . العدد12641.
37. صحيفة الراية(2015/3/28). ماكين " عاصفة الحزم" تظهر عدم ثقة العرب بأوباما. العدد 12012.
38. صحيفة الوحدوي(2015/2/17). عزلة دبلوماسية تضع الجماعة في مواجهة العالم. العدد 1059.

39. الطهيفي، بريعمه(2000،يوليو). بعد 66 عاماً: معاهدة نهائية للحدود بين اليمن والسعودية. *مجلة السياسة الدولية*، العدد141.
40. العامري، على محمد(2011). أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية. جامعة بغداد . مجلة الدراسات الدولية. العدد 49.
41. عامود، محمد(2000،يوليو). واقع العلاقات السعودية الإيرانية(رؤية مستقبلية). *مجلة السياسة الدولية*، العدد141.
42. عبد الواحد، اثير(2011). دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية. مجلة دراسات الدولية. العدد 43، الجامعه المستنصرية.
43. عبدالله، سامية(نوفمبر2015). سلاح النفط الخليجي.. هل يجبر حلف(موسكو– طهران) على التراجع . مجلة شؤون خليجية. العدد 51.
44. الغامدي، أسمهان(2015/10/14). الجبير: الأسد خارج كل الخيارات في سورية.. ونهاية حرب اليمن بيد الانقلابيين. صحيفة الرياض اليومية. العدد 17278.
45. غريب، ادموند(مايو2009). اليمن المضطرب. مجلة العرب الدولية.(نسخة إلكترونية)، العدد 1520.
46. غوس، غريغوري(يوليو2014). ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط. الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة. رقم 11.
47. فضلي، نادية(2013). الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية. العدد 17.
48. الفقيه، إحسان(اكتوبر2015). الثعلب الحوثي وأوهام السلام. مجلة شؤون خليجية. العدد 50.
49. فواز، إيلي(أغسطس2015). حملات أميركية تحذر العالم من طهران. مجلة العرب الدولية. العدد 1610.
50. قبلان، مروان(فبراير2014). العلاقات السعودية– الأمريكية، انفراط عقد التحالف أو إعادة تعريفه. مجلة سياسات عربية، العدد 6.
51. الكويليت، عبدالله(2014/6/13). الحوثيون.. الأخطر من القاعدة والكارثة القادمة التي تقف على أبواب صنعاء. صحيفة العرب. العدد 9588.

52. الماوري، عبد الغني(ديسمبر2009). القوة المزعومة. مجلة العرب الدولية. الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد1536.

53. مجلة العرب الدولية(ابريل2015). القمة العربية ال 26: قوة عربية مشتركة في مواجهة الإرهاب. العدد 1606.

54. مجلة العرب الدولية(أغسطس2015). الحكومة اليمنية عادت إلى عدن عبر طائرة وحماية سعودية. العدد 1610.

55. مجلة شؤون خليجية(اكتوبر2015). أسباب تأجيل زيارة الملك سلمان لمصر. العدد 48.

56. محروس، مي(اكتوبر2015). الحوثي يبحث عن مشروعية سياسية له في اليمن الجديد. مجلة الشؤون الخليجية. العدد 50.

57. محروس، مي(اكتوبر2015). حلفاء السعودية يؤيدون التدخل الروسي في سوريا. *مجلة شؤون خليجية*. العدد 48.

58. محروس، مي(فبراير2015). انقلاب (الحوثيين) حجر عثرة أمام نجاح مفاوضات حل الأزمة اليمنية. مجلة شؤون خليجية. العدد 15.

59. مدابش، عرفات(سبتمبر 2015). سقوط سيناريو «الزعيم » و «السيد » في اليمن. مجلة العرب الدولية. العدد 1611.

60. مرعي، زهرة (2013/4/18). جدار يحمي السعودية من ‘رهاب الربيع’. صحيفة القدس العربي. العدد 7413.

61. مرعي، نجلاء(2012). السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية. مجلة البيان. الإصدار التاسع. الرياض.

62. المظفري، نبيل(2012). الربيع العربي دراسة تحليلية في المؤثرات الخارجية اليمن نموذجاً. مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية. المجد7. العدد 3.

63. ملكاوي، حنان(2011). عبد العزيز آل سعود والأدارسة في تهامة عسير. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجّلد 38 . العدد1.

64. الميدا، مانويل(مايو 2009). اليمن دولة تحاصرها الإخفاقات في شبه الجزيرة العربية. مجلة العرب الدولية.(النسخة الإلكترونية). العدد 1519، الشركة السعودية للأبحاث والنشر.
65. الميرغني، عصمت(2015/3/28).عاصفة الحزم تساعد على تكوين جيش عربي موحّد. صحيفة الراية.
66. النعيمي، سلطان(ديسيمبر 2013). إيران بين أحمدي نجاد وروحاني. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. العدد 5284.
67. هدنة، ليلى(يناير 2015). انقلاب الحوثيين يعبد الطريق ل" القاعدة" و"الحراك". صحيفة البيان. العدد 12641.
68. هلال، علي(2015). حال الأمة العربية، 2014 – 2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول. مجلة المستقبل العربي، العدد 445.

رابعاً: الرسائل العلمية

1. ابوعنزه، محمد(2011). واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة .عمان: جامعة الشرق الأوسط.
2. جعشان، صالح(2012). المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن(1990–2010). رسالة ماجستير غير منشورة. الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
3. حمدونة، أحمد(2012). السياسة الايرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2003–2010. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: جامعة الأزهر.
4. الحنيطي، راشد(2013). مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية "الحوثيون في اليمن نموذجاً" (1994–2013): رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
5. عبد الله، أحمد(2014). دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية(2001–2013). رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: جامعة الشرق الأوسط.
6. فايد، مروى(2004). العلاقات السعودية – اليمنية في الفترة من ١٩٣٢م إلى ١٩٥٣ م. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الزقازيق.

7. المطيري، عبد الله(2011). أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني. رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: جامعة الشرق الأوسط.

خامساً: الدراسات

1. الأزدي، أحمد(2014). الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
2. الجبلي، هاني(2009). العلاقات اليمنية الخليجية.. تاريخها ومستقبلها. مركز الجزيرة العربية للدارسات والبحوث.
3. جميح، محمد(اكتوبر2014). المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء. الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
4. الرماح، خالد(2014/11/13). انتقال متعثر: اليمن بين املاءات السلاح وفرص الشراكة. مركز الجزيرة للدراسات.
5. الرماح، خالد(2014/2/24). الحوار السياسي في اليمن والسبيل إلى التوافق. مركز الجزيرة للدراسات.
6. السقاف، سقاف(2012/11/5). اليمن: أجندات متصارعة على مائدة حوار حاسمة. مركز الجزيرة للدراسات.
7. الشقصي، عبيد(2013/9/4). مسيرة الإصلاحات في سلطنة عُمان. الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات.
8. عبدالله، جمال(2015/5/12). آمال وتطلعات دول الخليج من قمة كامب ديفيد. مركز الجزيرة للدراسات.
9. الفقيه، عبدالله(2010). الفاعلون غير الرسميين في اليمن. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
10. مركز الجزيرة للدراسات(2015/4/2). عاصفة الحزم: إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية.
11. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي (مارس 2014).خلفيات سحب ثلاث دول خليجية سفراءها من الدوحة: ثمن البقاء خارج المحاور وأفضليته. المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات.

12. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي(سبتمبر 2014). ماذا يعني سقوط صنعاء بيد الحوثيين؟. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
13. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي(مايو 2012). اليمن والقاعدة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
14. وحدة تحليل السياسات(2015/1/27). اتساع مساحة التنسيق الروسي – الإيراني، ودور مصري مساند. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
15. الوداعي، حسين(2014/10/13). تفكك مستمر: مستقبل الجيش والأجهزة الأمنية في اليمن. مركز الجزيرة للدراسات.
16. ويري، فريدريك(يونيو 2015). الخلاف السعودي– الأمريكي في شرق أوسط متغير. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحليل سياسات .

سادساً: التقارير

1. تقرير الدوحة(ابريل 2015). اليمن بعد العاصفة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. تقرير الشرق الأوسط(2011). نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي. رقم 114، international crisis group working to prevent conflict worldwide.
3. حيدر، محمد سيف(2010). القاعدة فاعل غير رسمي. تقارير معمقة. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
4. الخيواني، عبدالكريم(2010). الحركة الحوثية فاعل غير رسمي في اليمن. تقارير معمقة. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
5. غوس، غريغوري(يوليو 2014). ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط. الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة. رقم 11.
6. الناصري، جمال(2014/6/24). سياسة قطر الخارجية: استمرارية أم إعادة توجيه؟. الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات.
7. ميثاق الأمم المتحدة. نيويورك.

سابعاً: المواقع الالكترونية

1. إبراهيم، سباعي(2015/3/21). تأييد عربي لـ«عاصفة الحزم» ضد الانقلابيين في اليمن. صحيفة الرياض اليومية. العدد 17077، تاريخ الاسترجاع(2015/10/15)، من: http://www.alriyadh.com/1033782
2. ابوحاتم، عارف(2014/9/29). قصة سقوط صنعاء بيد الحوثيين. الجزيرة نت. تاريخ الاسترجاع(2015/10/17)، من: http://cutt.us/5hCV
3. ابوحسين، جمال الدين(2014/8/26). تنظيم أنصار الله (الحوثيون).. تكوينه المذهبي ومعاركه السياسية. مجلة السياسة الدولية. تاريخ الاسترجاع(2015/10/21)، من: http://cutt.us/XvuuJ
4. أبوذياب، خطار(2015/3/28). الحزم في اليمن والمشهد الإقليمي الجديد. الجديد اليمني. تاريخ الاسترجاع(2015/11/13)، من: http://www.alyemeny.com/article.php?id=351
5. الأحمدي، عادل(2014/11/22). اليمن في الذكرى الثالثة للمبادرة الخليجية: حروب أهلية مُصغرة. موقع يمن برس. تاريخ الاسترجاع(2015/10/19)، من: http://yemen-press.com/news38241.html
6. الأحمر، علي(2013/5/14). اللواء علي محسن الأحمر يكشف عن خمسة عوامل أدت إلى اندلاع ثورة 2011 . موقع يمن برس. تاريخ الاستراجاع(2015/10/17)، من: http://yemen-press.com/news19127.html
7. أخبار BBC. اليمن: هل حققت "عاصفة الحزم" اهدافها؟. تاريخ الاسترجاع(2015/11/8)، من: http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/04/150423_comments_yemen_saudi_bombardment
8. أخبار BBC (2013/4/12). لماذا اتجهت السعودية الى بناء حاجز على حدودها مع اليمن؟. تاريخ الاسترجاع (2015/5/24)، من: http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/04/130411_comments_yemen_saudi_border_fence.shtml

9. الأزدي، أحمد(2015/2/5). الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية. تقارير مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الاسترجاع(2015/9/15)، من:
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/02/2015241112496202.htm
10. البحرين اليوم(2014/12/22). بعد انكار الرياض استخدام سلاح النفط.. تأكيد أميركي أن السعودية سبب انهيار الاقتصاد الروسي ومطالبة بشكرها. تاريخ الاسترجاع(2015/9/16)، من: http://bahrainalyoum.uk/?p=17514
11. البديوي، محسن(2015/10/5). العاهل السعودى لـ"هادى": أمن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن المملكة والخليج. موقع اليوم السابع. تاريخ الاسترجاع(2015/10/20)، من:
http://cutt.us/akY9V
12. البريدي، عبد الله(2015/3/1). سلمان_أردوغان.. من التاريخ إلى الجغرافيا!. الجزيرة نت . تم الاسترجاع 2015/9/7، من : http://cutt.us/qJ6bi
13. بشارة، عزمي(2015/2/22). النموذج الحوثي ومصائر المشرق العربي. مأرب برس. تاريخ الاسترجاع(2015/11/13)، من:
http://marebpress.net/news_details.php?sid=107447
14. البكر ، بشير(2015/2/10). السعودية واليمن... ليس لدى المملكة مَن تخاطب. موقع الخبر. تاريخ الاسترجاع(2015/11/13)، من :
http://www.alkhabarnow.net/news/173791/2015/02/10/
15. بكر ، علي(2015/4/8). تيارات الإسلام السياسي في اليمن و"عاصفة الحزم".. المواقف والتداعيات. مجلة السياسة الدولية. تاريخ الاسترجاع(2015/11/11)، من:
http://cutt.us/KiKiq
16. بوابة الحركات الإسلامية(2015/1/27).سيطرة الحوثيين... هل تنعش آمال انفصال اليمن الجنوبي؟!. تاريخ الإسترجاع(2015/11/3)، من: http://www.islamist-movements.com/25815
17. جريدة البشائر(2015/3/28). ايران وروسيا .. حجر عثرة في وجه دول الخليج لانقاذ اليمن. تاريخ الاسترجاع(2015/11/14)، من:

http://www.jaridatak.com/ChildPages/Interviews%5Celbashayer%5CAr56423.htm

18. جريدة قريش(2015/7/24). السعودية تخرق الخطوط الحمر لمصر وتتلقى الرد المزعج في اليمن. لندن. تم الاسترجاع(2015/9/12)، من : http://cutt.us/JDGr

19. الجزيرة نت(2015). قرار مجلس الأمن رقم 2216 بشأن اليمن. تاريخ الإسترجاع(2015/11/8)، من: http://cutt.us/hJ1o

20. جمعة، فهد(2015/1/20).السعودية دولة عظمى. صحيفة الرياض. العدد 17011. http://www.alriyadh.com/1014793

21. الحاج، سليم(2015/1/24). العبث الإيراني في المنطقة. الجديد اليمني. تاريخ الاسترجاع(2015/11/13)، من: http://www.alyemeny.com/article.php?id=72

22. حسام سويلم(2004/10/3).الأهداف القومية الإسرائيلية وإستراتيجيات تنفيذها. موقع الجزيرة نت ، تاريخ الاسترجاع(2015/8/4)، من:http://cutt.us/3HzTU

23. حسين، زكريا(2011/5/17م). الأمن القومي . موقع سياسة . تاريخ الاسترجاع(2015/8/5م)، من :http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3056.html

24. حميد، صالح(2015/1/26). ممثل مرشد إيران: الحوثيون نسخة عن حزب الله اللبناني. العربية. تاريخ الاسترجاع(2015/10/20)، من: http://ara.tv/4mfes

25. خاشقجي، جمال(2015/6/6). هل ستقع حرب بين السعودية وإيران؟. الجديد اليمني. تاريخ الاسترجاع(2015/11/12)، من: http://www.alyemeny.com/article.php?id=499

26. الخضر ، آمال(2013/2/13). قراءة في أحداث الربيع العربي في اليمن(2). صحيفة 26سبتمبر. تاريخ الاسترجاع(2015/10/17)، من: http://26sept.net/arabworld/38088-38088.html

27. الخضري، عبدالناصر(2015/3/15). الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11 فبراير 2011م. مؤسسة قرطبة بجنيف. تاريخ الاسترجاع(2015/10/17)، من: http://cutt.us/uo95

28. الخطيب، لينا(2015/4/1). الدور السعودي النافذ في الخليج والشرق الأوسط. المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية. تاريخ الاسترجاع(2015/11/12)، من: http://cutt.us/UljLv

29. الخليج الجديد(2015/6/2). مراحل تطور استخدام «سلاح النفط». تاريخ الاسترجاع(2015/5/16)، من: http://www.thenewkhalij.com/ar/node/15057

30. خليفة المحرمي، زكريا(2015/3/31). عاصفة الحزم.. الطريق الثالث. الجديد اليمني. تاريخ الاسترجاع(2015/11/13)، من: http://www.alyemeny.com/article.php?id=361

31. خليفة، محمد(2015/2/15). انقلاب الحوثي ومستقبل اليمن. مجلة السياسة الدولية. تاريخ الاسترجاع(2015/11/11)، من: http://cutt.us/Sphkr

32. خليل، محمد(2014/4/1). أسباب 'القرار الثلاثي' بسحب السفراء من قطر. موقع ميدل ايست. تم الاسترجاع(2015/9/19)، من: http://middle-east-online.com/?id=173888

33. خيرالله،خيرالله(2015/5/22).أهمية ما يحصل في عدن. الجديد اليمني. تاريخ الاسترجاع(2015/11/12)، من: http://www.alyemeny.com/article.php?id=569

34. الدخيل، خالد(2015/3/29). هل بدأ ترميم التوازنات من اليمن؟. جريدة الحياة . تاريخ الاسترجاع(2015/11/13)، من: http://cutt.us/ZNHxd

35. الدوسري، سلمان(2015/4/2). أهلاً بأهل اليمن. الجديد اليمني. تاريخ الاسترجاع(2015/11/13)، من: http://www.alyemeny.com/article.php?id=367

36. الدوسري، سلمان(2015/1/26). السياسة السعودية في عهد الملك سلمان. مجلة السياسة الدولية. تاريخ الاسترجاع(2015/11/10)، من: http://cutt.us/OR0qo
37. الذايدي، مشاري(2015). عاصفة حزم سياسية. الجديد اليمني. تاريخ الاسترجاع(2015/11/13)، من:
http://www.alyemeny.com/article.php?id=400
38. روسيا اليوم(2015/4/14). مجلس الأمن يعتمد مشروع القرار العربي بشأن اليمن تحت الفصل السابع. تاريخ الاسترجاع(2015/11/8)، من: http://cutt.us/Eilr
39. روسيا اليوم(2015/4/22). اليمن.. بين "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل". تاريخ الاسترجاع(2015/11/8)، من:http://cutt.us/KQ3fL
40. الزيدي، باسم(2015/3/25). السعودية والمستنقع اليمني. شبكة النبأ المعلوماتية. تاريخ الاسترجاع(2015/10/16)، من: http://annabaa.org/news1486
41. ساسة بوست(2015/1/11). ما هو مستقبل العلاقات السعودية اليمنية بعد سيطرة الحوثيين؟. تاريخ الاسترجاع(2015/6/1)، من:
http://www.sasapost.com/the-yamani-saudi-relationship-future/
42. ساسة بوست(2015/2/2). كيف تبدو معالم السياسة الخارجية للسعودية في عهد الملك سلمان؟. تاريخ الاسترجاع(2015/9/19)، من:
http://www.sasapost.com/saudi-arabia-foreign-policy-the-west-the-united-states-egypt/
43. السدمي، يحيى(2014/1/11). إيران تمول مخطط "حرث الأرض" لتحويل صنعاء مدينة حوثية بحلول 2017. موقع البلد. تاريخ الاسترجاع(2015/10/23)، من:
http://albaldnews.com/news6112.html
44. سكاي نيوز(2015/1/23). الملك عبد الله.. سياسة هادئة وسط العواصف. تاريخ الاسترجاع(2015/9/14)، من: http://cutt.us/Eyeyl
45. سلام، عبدالكريم(2011/6/10). الدور السعودي.. هل يُقرِّر مصير ما يجري في اليمن؟. موقع swissinfo.ch . تاريخ الاسترجاع(2015/10/21)، من:
http://cutt.us/oMDH

46. سلمي، جلال(2015/2/21). ملامح الوجه الجديد للسياسة السعودية. موقع نون بوست ، تم الاسترجاع 2015/9/4، من :
http://www.noonpost.net/content/5530
47. الشاذلي، ياسر(2014/6/28). مجلس الأمن الوطني 10 مواد تحدد مهماته وإعلان «الحرب» من اختصاصه. صحيفة الحياة. تاريخ الاسترجاع(2015/11/8)، من:
http://cutt.us/bteNr
48. شاهين، عبد النبي(2015/4/30). محمد بن نايف رجل السعودية القوي والإداري المحنك. موقع عالم واحد. تاريخ الاسترجاع(2015/9/15)، من:
http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-04-30-1.2364577
49. صالحة، سمير(2015/2/10). العلاقات التركية السعودية .. كي لا نستعجل. موقع ترك برس. تم الاسترجاع 2015/9/10، من :
http://www.turkpress.co/node/5579
50. صحيفة دنيا الوطن(2015/3/27). "نشأتهم،عقيدتهم،قادتهم ..وأهدافهم" : 10 أشياء يجب أن تعرفها عن "الحوثيين". تاريخ الإسترجاع(2015/11/4)، من:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/03/27/686770.html
51. صيام، عبد الحميد(2011/4/23). الثورات العربية.. ثلاثة نماذج تضاف إلى علم الثورات الشعبية. صحيفة الوطن اليمنية. تاريخ الاسترجاع(2015/11/2)، من:
http://www.alwatanye.net/66353.htm
52. طوالبه، حسن(2014/9/23). احتلال فارسي – غربي مزدوج. شبكة البصرة. تاريخ الاسترجاع(2015/10/23)، من:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2014/0914/twalba_230914.htm
53. عبدالله، جمال(2015/11/3). خيارات دول الخليج لمواجهة التدخل العسكري الروسي في سوريا. مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الاسترجاع(2015/11/6)، من:

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/11/201511311232622663.htm

54. العتيبي، عبدالله(2014/4/6). السعودية والتغييرات الاستراتيجية. مجلة السياسة الدولية. تاريخ الاسترجاع(2015/11/11)، من: http://cutt.us/axtJH

55. العربية نت(2015/5/19). اليمن.. تغير ملحوظ بالتوازنات العسكرية بعد عاصفة الحزم. تاريخ الاسترجاع(2015/11/8)، من: www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/yemen/2015/05/19/اليمن-تغير-ملحوظ-بالتوازنات-العسكرية-بعد-عاصفة-الحزم.html

56. عز الدين، أسماء(2014/10/16). بدايات لقب "خادم الحرمين الشريفين" .. وصلاح الدين الأيوبي أول من أطلق عليه. جريدة الدستور. تاريخ الاسترجاع(2015/9/14)، من:http://www.dostor.org/695358

57. عزريل،ايمن(2015/1/26). الحوثيون والصراع السياسي في اليمن. صحيفة القدس. تاريخ الاسترجاع(2015/10/20)، من: http://www.alquds.co.uk/?p=285798

58. عطوان، عبدالباري(2014/11/29). السعودية تعلن "الحرب النفطية" لتركيع ايران وروسيا وهزيمتهما في سورية واوكرانيا. صحيفة رأي اليوم. تاريخ الاسترجاع(2015/9/16)، من: http://www.raialyoum.com/?p=184998

59. عمرو، أحمد(2010). أزمات اليمن وانعكاساتها على أمن الخليج. مجلة البيان. العدد 281، الرياض. من: http://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=532

60. الغابري، محمد(2014/2/11). قراءة خاصة للثورة اليمنية، أسباب ثورة 11 فبراير. التجمع اليمني للإصلاح. تاريخ الاسترجاع(2015/10/17)، من: http://al-islah.net/new/view.aspx?id=5229

61. الغابري، محمد(2015/2/10). اليمن وإيران "حقيقة الاطماع ومستقبل العلاقات". موقع الجديد اليمني. تاريخ الاسترجاع(2015/8/1م)، من: http://www.alyemeny.com/news.php?id=683#.VbwQ_7Vp_IV

62. غانم، عماد(2011/4/24). المظاهرات في سلطنة عمان: مطالب للإصلاح بدون ثورة. أكاديمية DW. تاريخ الاسترجاع(2015/9/19)، من:

www.dw.com/ar/المظاهرات-في-سلطنة-عمان-مطالب-للإصلاح-بدون-ثورة/a-15001557

63. الغربي، إيهاب(2015). عاصفة الحزم ورطة سعودية. موقع نواة. تاريخ الاسترجاع(2015/11/8)، من: http://cutt.us/XHWC

64. قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز(د.ت). الملك فيصل ومعركة النفط،تاريخ الاسترجاع(2015/9/16)، من: http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?View=Page&PageID=3&BookID=73

65. قناة العربية(2014/3/5). لماذا سحبت دول الخليج الثلاث سفراءها من قطر؟. تاريخ الاسترجاع(2015/9/19)، من: http://cutt.us/3Lvd

66. لعروسي، محمود(2015). القراءة القانونية و الجيوسياسية للتدخل العسكري في اليمن. المركز الديمقراطي العربي. تاريخ الاسترجاع(2015/10/15)، من: http://democraticac.de/?p=14550

67. لونجلي آلي، ابريل(2012). اليمن ومخاطر العملية الانتقالية. موقع crisisgroup. تاريخ الاسترجاع(2015/11/1)، من: http://goo.gl/Cwbc5D

68. المبادرة الخليجية(2015/11/24). توقيع صالح على المبادرة الخليجية قد لايعنى نهاية للأزمة في اليمن. صحيفة الشعب اليومية. تاريخ الاسترجاع(2015/9/14)، من: http://arabic.people.com.cn/31662/7654954.html

69. المبارك، محمود(2015/3/13). هل من عاصفة حازمة في عين الجامعة العربية؟. الجزيرة نت. تاريخ الاسترجاع(2015/10/15)، من: http://cutt.us/bi7DS

70. مجلس الشورى السعودي(2015). ماذا نعرف عن مجلس الشورى السعودي. جامعة القرى. تاريخ الاسترجاع(2015/9/14)، من: http://uqu.edu.sa/page/ar/129953

71. مجيد، عبدالاله(2015/5/6). السعودية... قوة اقليمية عظمى. صحيفة إيلاف. تاريخ الاسترجاع(2015/11/5)،من: http://elaph.com/Web/News/2015/5/1005804.html

72. محمد، محمد(2015/2/14). الحوثيون... من عقيدة البَطْنَيْن إلى الهيمنة على اليَمَنيْن. صحيفة الوسط البحرينية. العدد 4543. تاريخ الاسترجاع(2015/11/14)، من: http://www.alwasatnews.com/4543/news/read/961384/1.html

73. مدابش، عرفات(2011/4/15). الثورة اليمنية.. والورقة القبلية. جريدة الشرق الأوسط. العدد 11826. تاريخ الاسترجاع(2015/10/17)، من:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article=617257&issueno=11826#.ViGUHn2Aj64

74. مركز الجزيرة للدراسات(2012/1/1). الحوثيون: توسيع مناطق النفوذ بضربات خاطفة. تاريخ الإسترجاع(2015/10/27)، من:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2011/12/20111231123916659131.htm

75. مركز الجزيرة للدراسات(2015/4/2). عاصفة الحزم: إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية. تاريخ الاسترجاع(2015/11/6)، من:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/04/201542165643672231.htm

76. مركز الجزيرة للدراسات(2015/1/27). موازين مختلة: مكاسب إيران وتحديات السعودية. تاريخ الاسترجاع(2015/11/6)، من:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/01/2015122105413903109.htm

77. المشهد اليمني(2014/6/8). تقرير استخباراتي : يكشف عن مخطط ايراني اطلق عليه "حرث الارض" لتحويل صنعاء مدينة شيعية بحلول عام 2017. تاريخ الاسترجاع(2015/10/22)، من: http://www.almashhad-alyemeni.com/news37670.html

78. المكينزي، عادل.(2015/4/17). المواطن السعودي جندي في «عاصفة الحب».صحيفة الرياض. تم المراجعة 2015/8/29، من :
http://www.alriyadh.com/1040020

79. مندب برس(2015/9/13).جماعة الحوثي وقوات صالح: عام من الجرائم والإنتهاكات والحروب. تاريخ الاسترجاع(2015/11/4)، من :
http://mandabpress.com/story/2015-9-13/17111

80. موسوعة مقاتل من الصحراء. الدولة السعودية الثالثة (تأسيس المملكة العربية السعودية). تاريخ الاسترجاع (2015/2/23)، من:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/Saudia3/sec09.doc_cvt.htm

81. موقع France 24(2015/6/9). الحكومة اليمنية: لقاء جنيف مع الحوثيين تشاوري لا تفاوضي لتنفيذ قرار انسحابهم. تاريخ الاسترجاع(2015/11/16)، من:
http://cutt.us/gdhYC

82. موقع البينة. التجمعات الشيعية في اليمن. تاريخ الاسترجاع(2015/10/20)، من:
http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=7269&lang=

83. موقع الوقت التحليلي(2015). قراءة في أسباب التحول في العلاقة التركية – السعودية. تاريخ الاسترجاع(2015/11/8)، من: http://cutt.us/AUPG

84. موقع اليمنNDI. اليمن. تاريخ الاسترجاع(2015/11/1)، من:
https://www.ndi.org/yemen-arabic

85. موقع رصد(2015/4/23). ما بعد عاصفة الحزم.. خبراء لـ"رصد": مصر الخاسر الأوّل!. تاريخ الاسترجاع(2015/11/8)، من: http://rassd.com/139316.htm

86. نون بوست(2015/5/23). التحديات الحتمية للمملكة العربية السعودية. تاريخ الإسترجاع(2015/11/8)، من: http://www.noonpost.net/content/6774

87. النيسي، اسكندر (2014). صعود الحوثيين ومآلات الوضع في اليمن. مجلة السياسة الدولية. تاريخ الاسترجاع(2015/11/11)، من: http://cutt.us/ft8yc

88. الهباس، خالد(2011/8/14). السياسة الخارجية السعودية في زمن الثورات العربية. مجلة السياسة الدولية. تم الاسترجاع(2015/9/14)، من: http://cutt.us/8kNI

89. هويدي، فهمي(2015/3/3). رياح التغيير في السياسة السعودية. الجزيرة نت. تاريخ الاسترجاع(2015/9/7)، من : http://cutt.us/2GuZl

90. واشنطن بوست(2015/6/3). الملك سلمان يقود انقلابا في السياسة الخارجية السعودية. راديو سوا. تم الاسترجاع(2015/9/14)، من:
http://www.radiosawa.com/content/king-salman-shakes-Saudi-foreign-policy/272416.html

91. وائل، محمد والحارس، محمد(2015/2/1). إسلاميون: انتظروا تغييرًا في سياسة السعودية تجاه مصر . صحيفة المصريون. تم الاسترجاع 2015/9/7، من :
http://cutt.us/MqjpP

92. ورقة سياسات(2015/2/1). البيت السعودي بين الحاضر والمستقبل: أرضيات النفوذ ونقاط الصراع. موقع إضاءات مصر العربية. تم الاسترجاع 2015/9/10، من :
http://cutt.us/RGp0M

93. وزارة الخارجية السعودية(2015). السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية. موقع وزارة الخارجية السعودية. تاريخ الاسترجاع(2015/9/15)، من:
http://cutt.us/DSWbF

94. وزارة خارجية روسيا الاتحادية(2011/10/10). العلاقات الروسية- السعودية. تاريخ الاسترجاع(2015/11/10)، من: http://bit.ly/1LZqffl

95. وزارة الخارجية السعودية(1434/11/28). موقف المملكة من التسلح النووي الايراني. تاريخ الاسترجاع(2015/9/17)، من:
http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/KingdomPosition/Pages/NewsArticleID47022.aspx

96. وكالة رويترز (2015/3/27). الرئيس هادي يغادر اليمن والسعودية تواصل غاراتها الجوية على الحوثيين. تاريخ الاسترجاع(2015/11/4)، من:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0MN0CN20150327

97. اليمن الآن(2015/9/21). عام على سقوط العاصمة صنعاء ويمنيون يصفونه بـ"يوم النكبة". تاريخ الاسترجاع(2015/10/16)، من:
http://yemennow.net/news734129.html

98. اليوم السابع(2015/3/28). الرئيس اليمنى يدعو لاستمرار "عاصفة الحزم" حتى استسلام الحوثيين. تاريخ الاسترجاع(2015/11/5)، من: http://cutt.us/qqYj

ثامناً: الفيديوهات

1. (فيديو يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=_hnylh24HP8).

تاسعاً: المراجع الأجنبية

1. Henderson, Simon(2009). Saudi Oil Policy: An Unlikely Weapon to Pressure Iran. The Washington Institute.(16/9/2015): https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/pdf/saudi-oil-policy-an-unlikely-weapon-to-pressure-iran
2. Jervis, Robert(January 1978). Cooperation under the Security Dilemma. World Politics,pp167-214.
3. Arab Center for Research & policy Studies (25/4/2015). Yemen After the Storm. P1-16.
4. Mitreski,Aleksandar(Aug 2015). Civil War in Yemen: A Complex Conflict with Multiple Futures. Arab Center for Research & policy Studies.p 1-26